المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مجلة معهد المخطوطات العربية

علمية ، نصف سنوية ، محكمة ،

تُعْنَى بشئون التراث العربي

المجلد ٤٥ - الجزء الأول - صفر ١٤٢٢ هـ/ مايو ٢٠٠١م



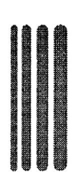
القاهرة

ردمد ٢٢٠٩ - ١١١٠
I.S.S.N. 1110- 2209



مجلة
معهد المخطوطات العربية

علمية ، نصف سنوية محكَّمة ، تُعْنَى بالتعريف بالمخطوطات العربية ، وفهرستها ، ونشر النصوص المحققة ، والدراسات القائمة عليها ، والمتابعات النقدية الموضوعية لها .





* الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد ، وترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية ، ولا علاقة له بمكانة الكاتب .

* يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة ، وقواعد النشر وثمن النسخة في آخر المجلة .

المجلد ٤٥ – الجزء الأول – صفر ١٤٢٢ هـ/ مايو ٢٠٠١م



القاهرة



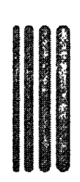
مجلة معهد المخطوطات العربية / معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) - مج ٤٥، الجزء الأول ، صفر ١٤٢٢ هـ/ مايو ٢٠٠١م، ٢٦٢ ص.

ط/ ٢٠٠١ / ٠٦ / ٠١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

* * *



مخطوطات مكتبة د . تدمري في طرابلس الشام

د . عمر عبد السلام تدمري

منذ أن كنت أتابع دراستي الجامعية في القاهرة دأبت على التردّد إلى دار الكتب المصرية في حيّ باب الخلق ، فطالعت المخطوطات المحفوظة بها ، وخاصة ما يتعلّق منها بالتاريخ والطبقات ومعاجم الشيوخ والتراجم وغيرها ، وعندما عدت إلى لبنان أصبح لديٍّ مكتبة خاصّة جمعت فيها ما اشتريته أثناء دراستي وإقامتي في مصر منذ الستينيات من القرن الماضي (العشرين) .

وفي عام ١٩٧٢ جاءتني أول مخطوطة في الفقه ، أهداها لي صديقي الأديب الشاعر « سليم الرافعيّ » الطرابلسي ، وكان يعمل معي في دائرة أوقاف طرابلس الإسلامية .

وفي عام ١٩٧٤ جاءني إلى البيت شيخي في تجويد القرآن الكريم ، « محمد المملوك » ويُعرف بـ « أبو العبد » ، وذلك بعد عصر أحد أيام الصيف ، وقال لي : أعرف أنك تهتمّ بالكتب وشرائها ، ولقد كنت أصلّي العصر في الجامع المعلّق ، فإذا بي أرى قَيِّمَ الجامع « حسن الكوت » - رحمه الله - يقوم بتفريغ غرفة الإمام من كميّة ضخمة من الكتب القديمة ، والمصاحف ، والربعات ، والأوراق ، ويجمعها في أكياس كبيرة من الخيش بقصد إحراقها خارج الجامع ، فأسرعتُ إليك لأخبرك علّك تراها وتجد فيها ما يفيدك ، فأسرعت من فوري إلى الجامع ، وكان لا يبعد عن

بيتي كثيرًا ، وحين وصلت إلى بابه ، وجدت القيّم قد ملأ ثلاثة أكياس وهو يهمّ بنقلها من الجامع ، فاستوقفته ، وطلبت منه أن يُمْهلني بضعة دقائق لأبحث فيها ، فأظهر الامتناع في أول الأمر ، وهو في عجلةٍ من أمره ، ويريد أن ينتهي من عمله ، فألححت عليه ، فسمح لي بأن أُفرغ الأكياس ، وآخذ منها ما أريد ، ووجدت نحو عشرة كتب ، منها ما هو مطبوع نادر ، ومنها ما هو مخطوط ، في الفرائض ، والفقه ، والمنطق ، والأدب ، وغيره ، وبين هذه المخطوطات : « جوهرة الفرائض » ، و« الكواكب الدرّية في الفنون الأدبية » ، وبعض أجزاء القرآن الكريم .

وتبيَّن لي بعد ذلك ، أنّ هذه الكتب والمخطوطات هي من مكتبة الشيخ « أحمد بن منير بن عبد الرحمن الكمالي » ، وكان إمامًا للجامع قبل نحو مئة عام ، وبقيت غرفة مكتبته مقفلة مهملة إلى عام ١٩٧٤ .

وفي عام ١٩٧٩ كتب أحد الباحثين الأدباء مقالة في جريدة « النهار » البيروتية ، يتساءل فيها عن شخصيّة « محمد بن خليل بن إبراهيم » ، المعروف « بأبي المحاسن القاوقجي » ، المتوفّى عام ١٣٠٥ هـ . وعن مؤلّفاته ، وسيرته ، فكتبت ردًّا على مقالته في الجريدة نفسها بعد أقلّ من أسبوع ، وأوضحت مكانة هذا العالم الطرابلسيّ الجليل ، الذي كان مُسنَد عصره في الحديث ، وعليه مدار الأسانيد في بلاد الحجاز ومصر والشام ، وله أكثر من عشرين ألف مُريد في مصر ، وصنّف نحو ٢٠٠ كتاب ، وتُوفي في المدينة المنوّرة ، وقد استغرقت مقالتي ثلاثة أرباع الصفحة ، فاطلع عليها حفيده « رياض بك القاوقجي » ـ وكان يتولّى منصب قائمقام الكورة قرب طرابلس ، ثم أصبح محافظًا لطرابلس ومحافظة لبنان الشمالي بالإنابة ـ فأعجبته المقالة وأراد أن

يكافئني عليها، فاتصل بي هاتفيًا وشكرني، واصطحبني بعد أيام قليلة إلى منزل والدته، وهو قريب من بيتي الحالي، في ساحة الأشرف خليل بن قلاوون، وأطلعني على مكتبة صغيرة موضوعة في أحد ممرّات المنزل، فإذا بها آلاف الأوراق الممزَّقة والمُتْلَفَة، وقد لعبت بها الأرض والحشرات، وبادرني بالقول: هذه مخلّفات «أبو المحاسن» فإذا وجدتَ فيها شيئًا فهو لك.

وفتّشت بين الأوراق والمجاميع التي علاها التراب، وأهملتها العناية، وإذا بي أجد ثلاث مخطوطات، وعدّة حجج من العهد العثماني، فضممتها إلى مكتبتي، ومنها «معدن اللآلي في الأسانيد العوالي»، وغيره.

وفي عام ١٩٨٥ اشتريت من الشيخ «المعتصم بالله الزعبي»، إمام وخطيب الجامع المنصوري الكبير بطرابلس ـ وكان صديقي رحمه الله ـ ما بقي عنده من مكتبة أبيه الشيخ «علي» ـ رحمه الله ـ، ومكتبة جدّه، نقيب أشراف طرابلس، الشيخ «عبد الفتاح الزعبي»، وفيها نحو ١٥٠ كتابًا مطبوعًا، ومجاميع من المجلات القديمة، مثل «المقتطف» المصرية، ومجلة «الباحث» وكان يصدرها المؤرّخ «جرجي يَنّي الطرابلسي»، وهو يونانيّ الأصل، ومجلة «البيان» وكان يصدرها الشيخ «جميل عبد القادر عدرة الطرابلسي»، المدرّس في الجامع المنصوري الكبير، رحمه الله، بالإضافة إلى ١٥ مخطوطة، منها «كشف اللثام عن أحوال الشام» وثلاثة مجاميع.

وبذلك جمعت مكتبتي هذا العدد المتواضع، وهو مفصَّل في ما يلي، مرتَّبًا على الحروف:

* **مصحفٌ شريفٌ**

كُتِبَ بقلمِ النسخ الجميلِ ، وقُسِّمَ بحيث جاء كل جزءٍ من أجزائه الثلاثين في ٤٢ صفحة ، ونقصت منه الأجزاء: ١، و٨، و٢٢، و٢٣، و٢٨، و٣٠. والورقة الأولى مذهبة ومزخرفة ، وفواصل الآيات بالحمرة . وأُثْبِتَ بطرة كل ربعة توقيفٌ من : إبراهيم خضر أغا ؛ بتأريخ : غرة المحرم عام ١٢٦٢ هـ .

٩س ٢٢,٧ × ١٥ سم .

« أ »

* **الأسانيد العلية المتصلة لأربعين كتابًا مِنْ أشهر الكتب الحديثية**

لأبي المحاسن ، محمد بن خليل بن إبراهيم ، المشيشي الطرابلسي ، الحنفي ، الشاذلي ، المشهور بالقاوُقجي ، المتوفَّى ١٣٠٥ هـ .

[فهرس الفهارس ، للكتاني (ص١٠٦)]

أولها : الحمد لله الذي وصل مَن انقطع إليه بصحيح التقوى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين ضبطوا مسالك الشريعة لتُحفظ وتُروى ...

وآخرها : قلتُ : يا رسول الله ، أخبرني بأحب الأعمال إلى الله عز وجل ، قال : أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله عز وجل . وهذا آخرُ ما أردناه وبحوله تعالى وقوته جمعناه جعله الله خالصًا لوجهه ونفع به كما نفع بأصله .

نسخةٌ جيدةٌ ، بقلم النسخ ، كتبها حَسن بن السيد عبد الله العَزْداتي[1] ، وفرغ منها في الثاني والعشرين من المحرم عام ١٢٧٧ هـ . وبها تملكٌ لابن القاوُقْجي ، مَلَّكَه إياها أبوه ، وعليه قرأها الابن . وأيضًا بآخر النسخة إجازةٌ عامةٌ ، من القاوُقْجي لأبنائه . وبحاشية النسخة شرحٌ جيّدٌ ، وإلحاقات . وبها نظامُ التعقيبة ، وبعضُ زخرفةٍ .

١٢٦ ص ١٥ س ٢٢,٥ × ١٦ سم

* الأشباه والنظائر

لزين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المصري ، الحنفي ، الشهير بـ : « ابن نُجَيْم » ، المتوفَّى ٩٧٠هـ .[2]

[وهو آخرُ تواليفه ، صنَّفه في أقل من ستة أشهر ، وفرغ منه عام ٩٦٩هـ . وانظر : كشف الظنون (ص٩٨ ـ ١٠٠)[3] ، هدية العارفين (١ / ٣٧٨) ، بروكلمان (القسم الثامن/ص١٤٢) ، الأعلام (٣/٦٤) ، معجم المؤلفين (١/ ص٧٤٠)[4] ، المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع (٥/٢٢٧) ، معجم

(١) العَزْداتي : نسبة إلى عَزْدات ؛ قرية قريبة من طرابلس الشام ، إلى الشمال الشرقيّ منها .

(٢) له أخٌ يُعرفُ ، أيضاً ، بـ « ابن نُجَيْم » ـ كهذا ـ تُوفي ١٠٠٥ هـ ، هو : سراج الدين عمر بن إبراهيم بن محمد ، المصري ، الحنفي .

(٣) وأفاد أن الكتاب يشتمل على سبعة فنون ، وقال عند ذكر الثالث : «فن الجمع ... ولم يتم هذا الفن ، فأتمه أخوه الشيخ عمر» .

(٤) وفي المستدرك (ص٥٢٢) وهم كحالة ؛ فترجم لسراج الدين عمر بن نُجَيْم ، المتوفَّى ١٠٠٥هـ ، وقال : « يُضافُ إلى آثاره الأشباه والنظائر ...» .

المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية (ص٤٩٤)]

أولها : الحمد لله على ما أنعم ... وبعد فإن الفقه أشرف العلوم قدرًا وأعظمها أجرًا ...

وآخرها : وهذا آخرُ ما أوردناه من كتاب الأشباه والنظائر في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه وأرضاه الجامع للفنون السبعة التي وعدنا بها في خطبته الفريدة ... وكانت مدة تأليفه ستة أشهر مع تخلل أيام توعك الجسد ولله الحمد على التمام .

نسخةٌ جيدةٌ ، بقلم نسخ جميل ، فيها مدادٌ أحمرُ ، وبأولها فهارس . وعليها تملكُ (مصطفى بن [الحاج] إبراهيم) وخاتَمُه .

٥٥٠ص ١٧س ١٧,٥ × ١٢سم

* **الإمدادات الإلهية على متن الأربعين النووية**

لأبي المحاسن ، محمد بن خليل بن إبراهيم ، المشيشي الطرابلسي ، الحنفي ، الشاذلي ، المشهور بالقاوُقْجي ، المتوفَّى ١٣٠٥هـ .

[هدية العارفين (٣٨٧/٢) فهرس الفهارس ، للكتاني (ص١٠٦)] .

أولها : الحمد لله الذي أبرز من خدر الغيوب شموس أسراره الظاهرة ، وأطلع من أفق القلوب أقمار إشاراته الفاخرة ...

وآخرها : واختم لنا بخاتمة السعادة يا رب العالمين ، واغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولأرباب الحقوق علينا ولأحبابنا وأصحابنا ومَنْ ذَكَرَنا بخير ولجميع

المؤمنين ... والحمد لله رب العالمين وصلى الله ...

نسخةٌ بقلم النسخ المعتاد ، كتبها لنفسه ، أحمد بن محمد جار الله اللُّطفي الحسيني ، الحنفي ، وبأولها إجازةُ القاوُقْجي له ، وخاتَمُ القاوُقْجي . والعنواناتُ وبداياتُ الكلام تجيءُ بالحمرة ، وعليها حواشٍ ، وبها أثرُ أرضة .

١٤٤ص ٢٥س ٢٣ × ١٦,٥

« ب »

* بسملة الصبان = رسالة البسملة

* بيان خواص أسماء الجلجلوتية = شرح القصيدة الجلجلوتية

« ت »

* تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية = شرح الشمسية

* تنوير العيون باستعمال السواك المسنون

أولها : يا مالك الأملاك ... وبعد فقد رغب إليّ مَنْ هو عزيزٌ عليّ أن أجمع له نبذة لطيفة وجملة ظريفة في أحكام المِسْواك ...

وآخرها : قال : سك فاك . قال : يا أمير المؤمنين آداب الخطاب .

نسخةٌ بقلم النسخ ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الأخير) .

٣٧ص ٢٥س ١٥ × ٢٠ سم

« ج »

*** جواهر الفرائض**

لمجهول .

أولها : إذا مات الإنسان أولًا يبدئ التركة بتكفينه وتجهيزه وما يحتاج إليه من ذلك ، ثم تقضى ديونه ، ثم تنفذ وصاياه إن كان ، ثم يقسم الباقي بين ورثته ...

وآخرها : مسألة : رجلٌ مات وترك زوجاتٍ ، وأمًّا ، فللزوجات الربع ، وللأم الثلث والباقي للعصبة من اثني عشر . تمت تمام .

نسخةٌ جيدةٌ ، في مجلد ، بقلم النسخ . وفيها مدادٌ أحمر ، وعليها حواشٍ ، وتملك (عبد القادر زيني) وبها نظام التعقيبة .

١٨ص ١٣س ١٩ × ١٤سم

« ح »

*** حاشية على أم البراهين**

لإبراهيم بن محمد بن أحمد ، الباجُوري ، الشافعي ، شيخ الجامع الأزهر ، المتوفَّى ١٢٧٧هـ .

[انظر « حاشية الباجُوري » في : هدية العارفين (١/ص٤١) ، بروكلمان (القسم السابع/ ص٤٧٣ ، وص ٤٧٥ ، والقسم العاشر/ ص٧٢) ، الأعلام (٧١/١)] .

[وأم البراهين : هي العقيدة الصغرى للسَّنُوسي ، ت ٨٩٥هـ ، انظرها في : كشف الظنون (ص١٧٠) ، هدية العارفين (٢/٢١٦) ، بروكلمان (القسم السابع/ ص٤٧١) ، الأعلام (٧/١٥٤) ، معجم المؤلفين (٣/٧٨١) ترجمة ١٦٤٥١، وص٧٨٦/ ترجمة ١٦٤٧٥] .

أولها : الحمد لله الذي توحد في ذاته ، وتنزه في نعوته عن شوائب النقص وسماته ... أما بعد فيقول إبراهيم الباجوري الفقير إلى مولاه الغني القدير : سألني بعض الإخوان ، أصلح الله لي ولهم الحال والشان ، أن أكتب كتابة بهية على المقدمة السَّنُوسية ...

وآخرها : وقوله : والحمد لله رب العالمين ... لأن ذلك آخر دعاء المؤمنين في دار الجنات ... وهذا آخر ما يسره الله على هذا المتن الشريف ...

نسخةٌ بقلم النسخ المعتاد ، فُرِغَ منها في ربيع الأول عام ١٢٦١هـ[١] ، وبحواشيها تعليقاتٌ ، وبها نظام التعقيبة ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الرابع) .

١١٠ص ٢٣س ٢٤ × ١٢سم

*** حاشية على بغية الراغب في شرح مرشدة الطالب إلى أسنى المطالب (في الحساب)**

لمجهول .

(الجزء الأول) .

[بغية الراغب : للشِّنْشَوْري ، ت٩٩٩هـ : كشف الظنون (ص١٦٥٥)

(١) أي في حياة الباجوري .

« إيضاح المكنون » (١٨٧/١) ، هديّة العارفين (٤٧٣/١) ، بروكلمان (القسم السادس/ ص٥١٥) ، والقسم الثامن/ ص ١٩٥، « الأعلام » (١٢٨/٤) ، معجم المؤلفين (٢٨٥/٢) ترجمة ٨٢٨٩] .

[ومرشدة الطالب : لابن الهائم ت٨١٥هـ : « كشف الظنون » (ص١٦٥٥) ، « هدية العارفين » (١٢٠/١) ، « بروكلمان » (القسم السادس/ ص٥١٥) ، « الأعلام » (٢٢٦/١) ، « معجم المؤلفين » (٢٨٤/١/ ترجمة ٢٠٧٠)] .

تنقصُ في أولها بمقدار ورقة ، وأول الموجود منها : تعالى مع أنه اسمٌ لأول أيام الجمعة . فافهمْه . قوله : أو الكثرة ليس المراد بها حقيقتها النحوية ؛ لئلا يلزم عليه حينئذ كون الاثنين لا يسميان عددًا حقيقة ...

وتنقصُ في آخرها بمقدار ورقةٍ أيضًا ، وآخر الموجود منها : وهي عدد دوري وعدد كري ، كما تقدم ، والسبعة من خواصها أنها أقل .

نسخةٌ بقلم التعليق ، وعنواناتُها بالحمرة .

١٨ص ٢٧س ٢٤ × ١٦,٥سم

* (الجزء الثاني)

تنقصُ في أولها ، وأول الموجود منها : طولها خمسة أشبار وهو اثنان فيهما لكن آحاد هذين الاثنين الخارجة في المعيّن الأول عدة ما في القسم من أقسام المقسوم من الآحاد في المعيّن الثاني ...

وتنقصُ ، أيضًا ، في آخرها ، وآخر الموجود منها : قوله : فله النصف أي لأنه

عدد زوج والنصف من طبيعة كل زوج كما تقدم ولكن إن .

٢٠ ص

* حاشية على شرح القُطْبِ على الشمسية

لبرهان الدين بن كمال الدين بن حميد .

[كشف الظنون (ص١٠٦٣) ، بروكلمان (القسم الخامس/ص١١٨)] .

أولها : ... وبعد فيقول المحتاج إلى رحمة الله الملك الكريم القديم ، برهان الدين ... لمّا كان ... المحقق الرازي للرسالة الشمسية مشحونًا بالاستعارات اللطيفة والتشبيهات البليغة التمست الأعزة مني أن أشرح صدره ...

وآخرها : قوله عن الخَطَلِ أي عن فساد الكلام والاضطراب عن طريق السداد والله أعلم بالصواب . تمت الرسالة ...

نسخةٌ بقلم التعليق ، فيها مدادٌ أحمرُ ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الخامس) .

٧ ص ٢٧ س ١٥ × ٢٠ سم

* حاشيةٌ على شرح الهدهدي على أم البراهين

لعبد الله بن حجازي بن إبراهيم ، المصري ، الشافعي ، شيخ الأزهر ، المعروف بالشَّرْقاوي ، المتوفَّى ١٢٢٧هـ[1] .

---

(١) هدية العارفين (٤٨٨/١) ، الأعلام (٧٨/٤) ، معجم المؤلفين (٢٣٤/٢/ترجمة ٧٨٦٨) .

[انظر حاشية الشَّرْقاوي في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (القسم السابع/ ص ٤٧٥، والقسم العاشر/ ص٣٩)]

أولها : الحمد لله المتوحد في ذاته ، المتنزّه في نعوت جبروته ... أما بعد فيقول كثير المساوي عبد الله بن حجازي المشهور بالشَّرْقاوي ...

وآخرها : وهذا آخر ما تيسر جمعه على شرح الهدهدي ، جعله الله خالصًا لوجهه ، ونفع به كما نفع بأصوله ، إنه كريم جواد لا يخيب مَنْ قصده والتجأ إليه .

نسخةٌ بخط المصنِّف ، فرغ منها لثلاث عشرة ليلة بقيت من رمضان عام ١١٩٤هـ ، بهوامشها تعليقاتٌ كثيرة، وهي ضمن مجموعة (الكتاب السادس والأخير) .

٢٩٤ص ٢٧س ٢٤ × ١٢سم

* **حاشية على مولد الدَّرْدِير**

لإبراهيم بن محمد بن أحمد ، الباجُوري ، الشافعي ، شيخ الجامع الأزهر ، المتوفَّى ١٢٧٧ هـ[1] .

[انظر حاشية الباجُوري في تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان (القسم الثامن/ ص٣١٤/ ترجمة الدَّرْدِير) ، و(القسم العاشر/ ص٧٣)] .

أولها : الحمد لله ذي الفضل والإنعام ، الذي أنار الوجود بمولد سيد الأنام ... وبعد فيقول إبراهيم الباجُوري ذو التقصير غفر له مولاه الخبير البصير ، قد طلب مني

---

(١) هدية العارفين (٤١/١) ، الأعلام (٧١/١) ، معجم المؤلفين (٥٧/١) .

بعض الإخوان أصلح الله لي ولهم الحال والشان كتابة لطيفة على مولد البشير النذير للعارف بربه أبي البركات أحمد بن محمد الدَّرْدِير ...

وآخرها : وهذا آخرُ ما يَسَّرَ الله تعالى على مولد الحبيب ، أعد لنا الله أوفر نصيب ... والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

نسخةٌ جيدةٌ ، بقلم النسخ ، فُرِغَ منها في التاسع والعشرين من ربيع الآخِرِ عام ١٢٧٠ هـ[١] . وهي ضمن مجموعة (الكتاب الأول) .

٧٦ص ٢٧س ٢٤ × ١٢سم

* حاشية في المجاز والاستعارة

لمجهول .

تنقصُ في أولها ، وأولُ الموجود منها : المشبه به ما هو ... بخصوصه وما هو مشترك بينه وبين الشبه ...

وتنقصُ ، أيضًا ، في آخرها ، وآخر الموجود منها : صدق التعريف على زيد أسد مع أنه ليس استعارة ...

نسخةٌ بقلم الرقعة .

٣٦ص ٢٣س ٢١,٥ × ١٦سم

(١) أي قبل وفاة الباجوري بنحو سبع سنوات .

* **حاشية في المنطق**

لمجهول .

تنقصُ في أولها ، وأولُ الموجود منها : في مقام المدح فلان مهدي ، فلو كان الهداية بمعنى البيان ، لكان معناه فلان مبين له طريق الحق ولا مدح فيه ، إذْ لا مدح إلا بحصول الهداية والبيان لا يستلزمه ...

وتنقص ، أيضًا ، في آخرها ، وآخرُ الموجود منها : قد يظن أن الضمير في يخصصونها راجع إلى الهبات والأحاديث والمعنى ، والمعتزلة يخصصون الهبات والأحاديث بالصغائر والكبائر .

نسخةٌ بقلم الرقعة .

٢٠ص ٢٥س ٢٤ × ١٧سم

* **حاشية في المنطق**

لمجهول .

تنقص في أولها ، وأولُ الموجود منها : عليه فإما أن يذهب الأمر هكذا إلى ما لا نهاية ، وهو باطل ، وإلا فقد كان للنفس قبل ذلك الإدراك إدراكات لا تتناهى ...

وآخرها : والحمد لله الذي هدانا لذلك ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله الهادي وبيده الكرم ... وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وأصحابه إلى يوم الدين .

نسخةٌ بقلم الرقعة .

١٢ص ٢١س ٢٤ × ١٧سم

« خ »

* خواص القرآن :

انظر : منافع سور القرآن وخواصها

« ر »

* رسالة البسملة

لأبي العرفان ، محمد بن عليّ ، المصري ، المعروف بالصَّبّان ، المتوفًّى ١٢٠٦هـ[(١)] .

أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، ابتدأَ كلُّ أمرِ ذي بال ، وبه التبرك والاستعانة في جميع الأقوال والأفعال ... فيقول راجي الغفران محمد ابن الصَّبّان أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أمله هذه رسالة في ما يتعلق بالبسملة من المسائل ...

وآخرها : تَمَّ بعون الله عز وجل تنميق هذه الرسالة الشريفة ... نسخةٌ كتبها حسين بن مصطفى ، عن نسخةٍ بخط المصنِّف . وهي ضمن مجموعة (الكتاب الثاني) .

٩٥ص ٢٥س ٢٤ × ١٢سم

---

(١) هدية العارفين ٣٤٩/٢ ، تاريخ الأدب العربي القسم الثامن / ص٦٥ « الأعلام » ٢٩٧/٦ .

*** الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية**

لنجم الدين، أبي الحسن، عليٍّ بن عمر، الكاتبي، القَزْويني، المعروف بـ « دَبِيران »، المتوفَّى ٦٧٥هـ .

[كشف الظنون (ص١٠٦٣)، وأيضًا (ص١٨٦٣)، هدية العارفين (١/ ٧١٣) بروكلمان (القسم الخامس/ ص١١٤) الأعلام (٣١٥/٤)، « معجم المؤلفين » (٤٨١/٢)] .

أولها : الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود واخترع ماهيات الأشياء بمقتضى الوجود، وأنشأ بقدرته الجواهر العقلية ...

وآخرها : إن كانت الكبرى إحدى العامتين ومضمومًا إليها إن كانت إحدى الخاصتين . وأما الشكل الرابع فشرط إنتاجه قدر بحسب الجهة أمور خمسة .

نسخةٌ جيدةٌ، بقلم التعليق، عنواناتها بالحمرة، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الأول) .

١٨ص ٢٧س ٢٠ × ١٥سم

*** رسالة في تجويد القرآن**

لمحمد بن إسماعيل الحنفي .

(فُرغ منها عام ٩٨٣ هـ)

أولها : الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذه مقدمة تتعلق بقراءة القرآن من حيث أنها مشتملة على بيان مخارج الحروف وأحكام النون الساكنة والتنوين وأحكام المد ...

وآخرها : وأما الوقف على الكلام الغير التام فهو قبيح مثل الوقف على « بِسْمِ » من « بِسْمِ اللهِ » وعلى « غَيْرِ » من « غَيْرِ المَغْضُوبِ » ...

نسخةٌ بقلم المصنِّف النسخ) ، فَرغ منها في آخر ذي القَعدة عام ٩٨٣ هـ ، وهي ضمن مجموعة .

١٨ص ١٦س ١٥ × ٢٠ سم

« س »

* السر المصون والعلم المكنون :

انظر: منافع سور القرآن وخواصها .

« ش »

* شرح تفسير جزء عمّ

لمجهول .

أولها : قوله أصله عن ما على أن الجارة دخلت على ما الاستفهامية قلبت ميمًا وأدغمت في الميم ...

وتنقصُ في آخرها ، وآخر الموجود منها ؛ في سياق سورة الفجر :

وأما الثانية لتتوازن الفقرتان وذكره في الأول دليل على أن الحق بالتفصيل هو ...

نسخةٌ بقلم النسخ ، فيها حمرةٌ عند (قوله) . ووقفٌ بتأريخ الثامن والعشرين من جمادى الأولى عام خمسين وثلاث مِئة وألف ، على مكتبة الجامعة الإسلامية

بطرابلس الشام، من (محمد كامل البابا). وبأسفل الورقة الأخيرة تمزيق.

١٣٦ص ٢١س ٢٠,٥ × ١٦سم

* شرح دعاء الاسم الأعظم

[لابن] مَدْين (؟).

(فيه رموز ومربعات وأرقام ورسوم وأشكال، وتعليم كتابة الوفق، وضرب المندل ...، والمشروح نظمٌ)

٤٥ق (ضمن مجموعة)

* شرح الشمسية

(يسمى أيضًا: تحرير القواعد المنطقية)

لقطب الدين، أبي عبد الله، محمد[١] بن محمد، الرازي، الشافعي، المعروف بالقُطْبِ التَّحْتاني، والمتوفَّى ٧٦٦هـ.

[كشف الظنون ص١٠٦٣، وإيضاح المكنون (١/ ٢٣٣، ٢/ ٥٦)، هدية العارفين (٢/ ١٦٣)، بروكلمان (القسم الخامس/ص ١١٤، والقسم السابع/ ص٢٨٣)[٢]، الأعلام (٧/ ٣٨)، معجم المؤلفين (٣/ ٦٤٢)].

أولها: افتتح كتابه بالاستعارات الدالة على أن أحسن الكلام حمد ... تنبيهًا على أن صدور الحمد في صدر المقالة ومفتتح الرسالة ...

---

(١) وقيل: «محمود» بن محمد. وقال الزركليُّ: «اسمه في أكثر المصادر: محمد بن محمد» اهـ.

(٢) قال بروكلمان عند ذِكْرِ السادس من آثار القُطْبِ التَّحتاني: «٦- شرح الرسالة الشمسية»، ثم قال عند ذكر العاشر: «١٠- تحرير القواعد المنطقية». وكلاهما واحد!!

نسخةٌ بقلم التعليق ، كُتِبَ فيها المتن المشروح بالحمرة ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الرابع) .

٨ص ٢٧ س ١٥ × ٢٠ سم

* شرح غرامي صحيح

لأبي عبد الله ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز ، السنباوي المصري ، المالكي ، المغربي الأصل ، المعروف بـ « الأمير الصغير » ، والمتوفَّى بعد ١٢٥٣هـ[١] .

[تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (القسم الثالث/ص٦٥٣)[٢]]

[وقصيدة « غرامي صحيح » ، في مصطلح الحديث ، لاميةٌ لابن فَرْح[٣] ، انظرها في كشف الظنون (ص ١٣٢٩، وص١٨٦٥) ، هدية العارفين (١/ ص١٠٢) ، الرسالة المستطرفة (ص٢١٨) ، بروكلمان (القسم الثالث/ ص٦٥١) ، الأعلام (١/١٩٥/أ) ، معجم المؤلفين (١/٢٢٨)] .

أولها : يقول موقوف هواه الخطير ، عبد الله ، وابن عبده ، محمد الأمير :

(١) بروكلمان (القسم العاشر/ ص٥٨-٥٩) ، الأعلام (٧/٧٢) ، معجم المؤلفين (٣/ص٦٢٨/ ترجمة ١٥٤٨٨، وص٦٧٠/ ترجمة ١٥٧٦٥) .

(٢) أبوه ـ الأمير الكبير ـ له أيضاً شرحٌ على هذه القصيدة ، انظر هذا في تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان (القسم الثالث/ ص٦٥٢/ رقم ٤) ، ومعجم المؤلفين (٣/ص ١٣٩، وص٦٢٢) .

(٣) شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن فَرْح بن أحمد ، اللخمي الإشبيلي ، نزيل دمشق ، الشافعي ، تُوفي ٦٩٩هـ . تذكرة الحفاظ للذهبي (ص١٤٨٦) ، طبقات الشافعية (٨/٢٦) وقال السبكي في لاميته : «وهذه القصيدة بليغة جامعة لغالب أنواع الحديث» .

اللهم رفعت لك يدي ... أردت أن أتذكر مع الإخوان قصيدة غرامي صحيح في عجل خوفًا من البطالة والكسل ، وأخدمها بين بين ...

وآخرها : أي يسلم من الفجور ... والله سبحانه وتعالى أعلم ... وصلَّى الله ...

نسخةٌ فُرِغَ منها في السابع عشر من رجب عام ١٢٦٧هـ ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الثالث) .

١٩ص ٢٥س ٢٤ × ١٢سم

* **شرح القصيدة الجلجلوتية**

أولها : هذا كتاب في بيان خواص أسماء الجلجلوتية : في البيت الأول يحصل لقارئها المهابة فمن لزمها في كل يوم تفجرت من قلبه ...

وآخرها : وهذا آخر ما انتهى لنا وإلينا في شرح القصيدة المباركة العظيمة المفيدة والله أعلم .(١)

٣ق (ضمن مجموعة) .

* **شرح مختصر على عقيدة السَّنُوسي**

لأبي محمد بن منصور الهدهدي ـ مِنْ علماء القرن الحادي عشر .

[تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان (القسم السابع/ ص٤٧٤/٧)] .

---

(١) إيضاح المكنون (٢/٣٢٠) شرح القصيدة الجلجلوتية .

[وعقيدة السَّنُوسي هي الصغرى ؛ أم البراهين[1]] .

أولها : الحمد لله الذي شهدت بوجوده جميع الكائنات ...

وآخرها : وأراد بالعجائب والله أعلم الكرامات ... فالله يوفقنا ويوفق جميع إخواننا ...

نسخةٌ بقلم النسخ ، كتبها عبد القادر بن عز الدين ، الشهير بابن الشبقجي ، وفرغ منها في شهر ربيع الأنور[2] من عام ١٢٣٨هـ ، وبها نظام التعقيبة ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الخامس) .

٥٨ص ١٥س ٢٤ × ١٢سم

*** شرح منظومة في الفرائض**

لمجهول .

تنقصُ في أولها ، وأولُ الموجود منها : المذكورة على فريق البنات الست ، خرج النصف فإذا ضربته في الأربعة التي هي سهامهن من أصل المسألة يبلغ سهمين فلكل منهن ذلك ...

وتنقصُ أيضًا في آخرها ، وآخر الموجود منها : ولا يستقيم ما أصاب كل جنس على عدد ... فيحتاج هنا إلى الضرب كما ستعرفه .

نسخةٌ بقلم النسخ ، عنواناتها بالحمرة .

٢٠ص ٢٥س ٢٣ × ١٦,٥ سم

---

(١) انظر حاشية الباجوري على أم البراهين ها هنا (ص ١٤) .

(٢) أي الأول ، الذي وُلِدَ فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

* الشمسية = الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية.

«ص»

* صدر الشريعة شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية (بضع ورقات!!)

للإمام صدر الشريعة[1] الثاني الأصغر عُبيد الله بن مسعود، المحبوبي البخاري، الحنفي، المتوفَّى ٧٤٧ هـ.

[كشف الظنون (١٠٧٦/ صدر، و٢٠٢١)، هدية العارفين (٦٥٠/١/٣)، «بروكلمان» (القسم الثالث/ص ٦٩١، والقسم السابع/ ص٣٠٩)، «الأعلام» (١٩٨/٤)، «معجم المؤلفين» (٣٥٥/٢)[2]، معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية (ص٢٤٤ - ٢٤٦)][3].

[و«الوقـايـة»: لبرهـان الشـريعة محمـود المحبوبي الحنفي: مختصرٌ[4] للهداية: كشف الظنون (٢٠٢٠)، هدية العارفين (٤٠٦/٢)، بروكلمان (٣/

---

(١) انظر «كشف الظنون» (٢٠٢١): «وأشهر شروحه - [يعني الوقاية] - شرح الإمام صدر الشريعة الثاني ... وقد غلب نعته على شرحه حتى صار اسماً لشرحه ...» اهـ.

(٢) وفيه: «من تصانيفه: شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية [لصدر الشريعة الأول].» اهـ. وقوله: «لصدر الشريعة الأول» خطأٌ؛ فإن «الوقاية» لبرهان الشريعة محمود.

(٣) وأيضاً لصدر الشريعة الثاني - غير شرح الوقاية - مختصرٌ للوقاية يُعرفُ بـ«النقاية». انظر «النقاية» في: كشف الظنون (١٩٧١، و٢٠٢١)، هدية العارفين (٦٥٠/١/س٤)، بروكلمان (القسم الثالث/ ص ٦٩٦، والقسم السابع/ص٣٠٩)، الأعلام (١٩٨/٤)، معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية (ص٢٤٦-٢٤٧).

(٤) قال بروكلمان (القسم الثالث/ ص٦٩٠) عند ذكره للوقاية: «وهو مختصرٌ يُشارُ إليه في بعض الأحيان خطأً على أنه شرح» اهـ.

٦٩٠)[1]، معجم المؤلفين (٣/٨١٨) ترجمة ١٦٦٤١].

[و« الهداية »: شرحٌ للبداية، كلاهما للمَرْغِيْنَاني[2]، من أشهر كتب المذهب عند الأحناف، انظر: « كشف الظنون » (ص٢٠٣١ ـ ٢٠٤٠)، « بروكلمان » (القسم الثالث/ ص٦٨١ ـ ٦٩٩)، « معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية الباكستانية » (ص٤٦٧ ـ ٤٦٩)].

لا يوجد منها إلا بضع ورقات من آخر الجزء الأول، أولها: غير العروض فإن رأس المال حينئذ لا يتعين...

وآخرها: وإن تعذر صرفه إليها بيع... ولا يقسم بين مصارفه. تم نصف الكتاب المسمى بـ: صدر الشريعة ويتلوه النصف الثاني من أول كتاب البيع.

نسخةٌ فُرِغَ منها في أول المحَرَّم عام ١٠٢٧ هـ، مقروءةٌ مطالعةٌ، منها: قراءة (إبراهيم بن مصطفى بن أحمد) عام ١١١٨ هـ، وهي ضمن مجموعة.

٩ق ٢٧ س ١٥ × ٢٠ سم

---

(١) وفيه خَلْطٌ! قال بروكلمان: «واختصر الهداية برهان الدين أو برهان الشريعة صدر الشريعة الأول عبيد الله بن محمود بن محمد المحبوبي من القرن السابع بعنوان وقاية ...» اهـ بنصه!.

(٢) المَرْغِيْنَاني: برهان الدين، أبو الحسن، عليّ بن أبي بكر بن عبد الجليل، الفرغاني المَرْغِيْنَاني، الحنفي، المتوفَّى ٥٩٣هـ. النبلاء (٢١/٢٣٢)، هدية العارفين (١/٧٠٢)، الأعلام (٤/ ٢٦٦)، معجم المؤلفين (٢/٤١١/ترجمة ٩٢٥٦).

« ف »

* فائدة في تفسير آية من سورة يونس

أولها : ... ذكر في شرح الخطيب ... عند قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[1] في سورة يونس ...

وآخرها : على أن حال الرؤية أعلى من حال السماع وهذا هو الظاهر .

كُتبتْ بقلم النسخ الجميل ، وهي ضمن مجموعة .

١ ص .

* الفتح المبين في شرح الأربعين

لشهاب الدين ، أبي العباس ، أحمد بن محمد بن عليّ بن حجر الهَيْتمي السعدي الأنصاري ، المتوفَّى ٩٧٤هـ .

(فَرَغَ منه هلال المحرم عام ٩٥١ هـ) .

[كشف الظنون (ص٦٠) ، هديّة العارفين (١٤٦/١) ، بروكلمان (القسم الرابع/ص ٧٧، والقسم التاسع/ص٥٥) ، الأعلام (٢٣٤/١) ، معجم المؤلفين (٢٩٣/١)] .

[(والأربعون : للنووي ؛ مشهورة] .

أولها : الحمد لله الذي وفّق طائفةً من علماء كل عصر للقيام بأعباء الأحاديث

(١) يونس ٤٢.

والسُّنن وميزهم على مَنْ سواهم بسلوكهم أوضح المحجة وأقوم السَّنن وأشهد أن لا إله إلا اللـه ...

وآخرها : سبحانك لا نحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك والصلاة والسلام على أشرف مخلوقاتك وعين أخصائك ... دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

نسخةٌ نفيسةٌ ، في مجلد ، كُتبتْ بقلم النسخِ الجميل ، كتبها فتح الله ابن (الحاج) أبي بكر بن صافي ، الحلبي الشافعي القادري ، وأتمَّ نساختها في الثامن عشر من المحرم عام ١١٠٧ هـ ، أولها مزخرف مذهب ، وعنواناتُها بالحمرة ، وبها نظام التعقيبة ، وتملك (الحاج) محمد اللبيدي .

٣٩١ص ٢٥س ٢٢ × ١٥,٥سم

« ق »

*** قصيدة**

لشمس الدين القادري .

أولها :

بخشوع القلب عند السجود لـك يـاسـيـد بـغـيـر جـحـود

بصليل السيوف والحرب فرض بـشـهـود الملا دمـاء الـشـهـيـد

وآخرها :

ذاك إن كنت مثل ما لم تزل قـط إلـهًا عـرفـت بـالـتـوحـيد

أَعطني السؤْل يا إلهي تعاليـ ـت علوًّا عن قول كل جحود

كتبها عبد الرزّاق السمان، وهي ضمن مجموعة.

١ ص.

* **القصيدة الجلجلوتية: «راجع» شرح القصيدة الجلجلوتية.**

* **قصيدة في مدح الرسول ﷺ.**

لحمزة الكمالي

(قالها عام ١١٧٧هـ، وعدد أبياتها ٢٧).

أولها: هذا كلام الحاج حمزة الكمالي فمن ذلك قولي في امتداح سيد الأولين والآخرين طه ويس...

حث المطي لنحو طيبة واقصدا ....

وآخرها:

فالله يجزيك عني كل مكرمة ما دامت الخلق أو ما الله قد حمدا

والآل والصحب ....

٢ ص.

«ك»

* **«كتابٌ في الفقه»**

تنقصُ في أولها، وأولُ الموجود منها هو في سياق ما ينقضُ الوضوء: الدم بالبصاق... والإغماء والجنون والنوم مضطجعًا أو متكئًا أو مستندًا...

وآخرها : وهذا آخرُ ما نمقت الأقلام ... والمأمول ممن نظر إليه ... ولا يبادر بالتشنيع على هذا المسكين ، وصلَّى اللهُ على محمدٍ .

نسخةٌ بقلم الرقعة ، عنواناتُها بالحمرة ، عليها حواشٍ ، وبأولها تملكُ (أحمدَ ابنِ محمد طرخنا) ، وتملكٌ آخرُ باسم (مصطفى بن أحمد) عام ١٠٦٧هـ ، وقراءةُ الشيخ عليّ[1] إمام الجامع الأمويّ ، وهي ضمن مجموعة (الكتاب الأول) .

٢١٠ص ١٣س ٢٠,٥ × ١٤,٨سم

* « كتابٌ مجهولٌ »

(به نقولاتٌ عن الغزّالي ، ت ٥٠٥هـ ، والبِقَاعي ، والسَّنُوسي ، ت ٨٩٥هـ) .

تنقصُ في أولها ، وأول الموجود منها : والسوادية للسواد فيلزم قيام العرض بالعرض ... فيلزم تركب الموجود من المعدوم وكل منهما محال فثبت كونهما واسطة وهو المطلوب ...

وتنقصُ ، أيضًا ، في آخرها ، وآخرُ الموجود منها : وإن شئت قلت هو تعلق قدرته الحادثة بالفعل ، وكل من المقارنة والتعلق أمر اعتباري لا يقال إنه مخلوق لله تعالى كما تقدم .

نسخةٌ بقلم الرقعة .

٦٠ ص ٢٣س ٢٣,٥ × ١٥,٥سم

(١) انظر : علاء الدين ، عليّ بن محمد ، الطرابلسي ، إمام الجامع الأموي ، المتوفَّى ١٠٣٢هـ . هدية العارفين (١/٧٥٤-٧٥٥) ، الأعلام (٥/١٣) ، معجم المؤلفين (جـ٢/ ترجمة ٩٠٣٨، ١٠١٢٨، ١٠٢٠٢) ، وغيرها .

* «كتابٌ مجهولٌ».

(يحتوي على كلمات يونانية وعربية، ومعناها بالفارسية، وكلمات فارسية ومعناها بالتركية، وأمثلة لخطوط عربية وفارسية وتركية، ومكاتبات رسمية بالفارسية والتركية، ونعوت للسلطان [ذات شاهانه يه يازيلان]، وألقاب عمومية، ومراتب متنوعة [نك بربرينه تقدّمي]، وذِكْرِ الشهور العربية [در بيان شهور عربية]، وفوائد حسابية كالأرقام وجمعها وجدول الضرب).

نسخةٌ بحواشيها تعليقاتٌ كثيرة، بعضها باليونانية، وبها أثرُ رطوبة، وتمزيق.

٦٢ص ١٤س ٢٣ × ١٤,٥ سم.

* «كتابٌ مجهولٌ في المنطق»

نسخةٌ بقلم الرقعة الجيد.

تنقصُ في أولها وآخرها وأوسطها.

١٠٠ص ٢٥س ٢٤ × ١٦,٥ سم.

* كشف اللثام عن أحوال الشام [1]

لحلبيٍّ مجهولٍ.

(مفاخرةٌ أدبيةٌ وتاريخيةٌ بين دمشق وحلب، تَمَّ تصنيفًا في الخامس عشر من جمادى الأولى عام ١٣١١ هـ).

---

(١) نُشِرَ بمجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، عام ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، العدد ١٥٠ و١٥١، ص٢٣ و١٦.

تنقصُ في أولها عدة أسطر، وأول الموجود منها: أصف بها مدينة ... يستقبح، فلم يمكنني إلا الإجابة ... وهذا الخصام وما أورده كافٍ في مقابلتهم ... جعلوه ديدنًا لهم من التبكيت والتنقير على أهل حلب بدون باعثٍ ظاهر، اللهم إلا أن يقال: البغض في الأهل! والحسد في الجار! أعاذنا الله من شر الحاسدين وكيد الشامتين.

وآخرها: تم هذا الكتاب ...

نسخةٌ بقلم النسخ الجيد، كتبها محيي الدين ابن (الحاج) عبد المنعم عبس، وفرغ منها ليلة الجمعة التاسع عشر من ذي القَعدة عام ١٣١٥ هـ.

٢٩ ق ١٩ س ٢٧ × ١٩سم

* الكواكب الدرية في الفنون الأدبية

للحُسين بن محمد بن مصطفى، الجِسْر، الطرابلسي، الحنفي، الأديب، المتوفَّى ١٣٢٧ هـ.[1]

[الكواكب الدرية: الأعلام (٢/٢٥٨)، معجم المؤلفين (١/٦٤٢).

أولها: الحمد لله البديع بيانه، المطلق حكمه وسلطانه، التام إبداعه وافتنانه، المحفوظ من التحريف والتصحيف دينه وقرآنه ...

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (القسم العاشر/ ص١٤٩)، تراجم علماء طرابلس الفيحاء وأدبائها، لنوفل، (١٦٧-١٧٢)، موسوعة علماء المسلمين (القسم الثالث/ الجزء الثاني/ ص١١٦-١٣١/ رقم ٣٤٦).

وتنقصُ في آخرها، وآخرُ الموجود منها:

لا يحسن الشعر ما لم يسترق له   حر الكلام وتستخدم له الفكر

انظر تجد صور الأشعار واحدة   وإنما لمعانٍ تعشق الصور

نسخة بقلم النستعليق، مزخرفة، عنواناتها بالحمرة والتذهيب، وبها نظام التعقيبة.

١٩٢ ص   ٢٧ س   ٢٣ × ١٦,٢٥ سم

« م »

*** مَرَاحُ الأرواح (في علم الصرف)**

لحسام الدين، أحمد بن عليّ بن مسعود.

[كشف الظنون (ص١٠٧٨، وص١٦٥١)، بروكلمان (القسم السادس/ص٦١)، الأعلام (١/١٧٥)].

أولها: قال المفتقر إلى الله الودود أحمد بن عليّ ... اعلم أنّ الصرف أمّ العلوم ... فجمعت فيه كتابًا موسومًا بمراح الأرواح ...

وآخرها: يكون حكمهما أيضًا كحكم طوى ... والله أعلم بالصواب.

نسخةٌ بقلم الرقعة الجيد، عنواناتُها بالحمرة، وبها أثرُ أرضة.

* **مسألة في إعراب النكرة**

أولها : هذه مسألة لا بأس بذكرها هنا ، قال ابن هشام في مغني اللبيب ...

وآخرها : فتحققنا العسر وتيقنا أن له يسرًا في الدنيا ويسرًا في الآخرة .

نسخةٌ بقلم النسخ الجميل، كتبها عبد الرزّاق السمان، وهي ضمن مجموعة .

٣ ص ٢٧س

* **مسانيد أبي المحاسن القاوُقْجي**

محمد بن خليل بن إبراهيم، المشيشي الطرابلسي، الحنفي، الشاذلي، المشهور بالقاوُقْجي، المتوفَّى ١٣٠٥ هـ) .

أولها : سند البخاري أخذه الفقير محمد القاوُقْجيُّ عن العلامة السيد يس ابن القطب عبد الله المرغني الحسني ، المشهور بالمحجوب الحنفي ...

وآخرها : عن عبد العزيز بن بدر الدين [أبي عبد الله محمد] بن إبراهيم بن سعد الله بن جَماعة الكِناني المقدسي ، عن البوصيري ، رضي الله عنه ، ونفعنا به والمسلمين . آمين .

نسخةٌ جيدةٌ ، بقلم الرقعة ، عنواناتها بالحمرة .

٨ ص ١٧ س ٢١,٥ × ١٦ سم

* **معرفة أوقات الوفق**

أولها : إن هذا العلم يترتب على معرفة الأوقات والساعات ...

وآخرها : كهطهو فيه العجل العجل الوحا الوحا الساعة الساعة تمت العزيمة والله أعلم .

١٣ ق (ضمن مجموعة) ١٢ س ١٠ × ١٥ سم

* **منافع سور القرآن وخواصها**

لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن سعيد، الحكيم، المقدسي، ثم المصري، المعروف بالتميمي. كان حيًّا نحو ٣٧٠ هـ.

[كشف الظنون (ص٧٢٧، وص ١٨٣٥)، هدية العارفين (٢/٤٩)، بروكلمان (القسم الثاني/ ص٧٠٠)، «الأعلام» (٥/٣١٣)].

أولها : ... قال الشيخ الإمام العالم الحكيم الفاضل التميمي رضي الله عنه : ما زلت أطوف على الأمور الخفية، وأبحث عن الخواص والمنافع، وأجوب البلاد، وأسأل كل عالم أسمع به، إلى أن وقع لي كتابٌ فيه منافع سور القرآن مرويّ عن السادات القراء، غير أني لم أجده تامًّا فمن شغفي به كتبت منافعه ...

نسخةٌ بقلم التعليق، عنواناتُها بالحمرة، بعض مواضعها طمسها مدادٌ، وبها آثار رطوبة، وهي ضمن مجموعة.

* **المنظومة الجلجلوتية :**

«راجع» شرح القصيدة الجلجلوتية .

*** منظومة في المجاز والاستعارة**

لمنصور الطَّبلاوي المصري الشافعي ، المتوفَّى ١٠١٤ هـ ، سِبْطِ ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي .

[بروكلمان (القسم الثامن/ ص١٩٦) ، « الأعلام » (٧/ص٣٠٠) ، معجم المؤلفين (٩١٦/٣)] .

أولها :

يقولُ سِبْطُ الناصر الطَّبلاوي   منصور ، الراجي الجنان الثاوي
الحمد لله على التوفيق   لكامل البيان والتحقيق

وآخرها :

وجاز جعله للتخييلية   موشحًا لذا التحقيقية
هذا ختام ما قصدنا نظمه   والحمد لله ولي النعمة

نسخةٌ بقلم النسخ ، بحاشيتها شروحٌ وتعليقاتٌ ، وهي ضمن مجموعة .

٣ ص   ٢٥ س   ١٥ × ٢٠ سم

*** منهاج العابدين**

لزين الدين ، أبي حامد ، محمد بن محمد بن محمد ، الغزّالي ، الإمام الشهير ، المتوفَّى ٥٠٥ هـ .

[كشف الظنون (ص١٨٧٦) ، هدية العارفين (٨١/٢) ، بروكلمان (القسم الرابع/ ص٢٦٧) ، الأعلام (٢٢/٧) ، معجم المؤلفين (٦٧١/٣)] .

أولها : قال الشيخ الإمام الصالح الزاهد ، عبد الملك بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ : أملى علينا شيخي الأجل الإمام ... أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزّالي رفع الله تعالى في الجنة درجته هذا الكتاب آخر كتاب ... ولم يستمله منه إلا خواص أصحابه ...

وآخرها : وقد وفينا المقصود وصلّى الله على أفضل مولود ... تمّ كتاب منهاج ...

نسخة بقلمْ النسخ الجيد ، عنواناتُها بالحمرة ، بأولها تملك (محمد بن إبراهيم) ، وبها أثر أرضة وبعض رطوبة .

١٧٦ص ٢١ س ٥,٢٠ × ٥,١٥سم

« ن »

* **نظم متن الاستعارة = منظومة في المجاز والاستعارة .**

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله البديع ... المطلق ... [illegible]

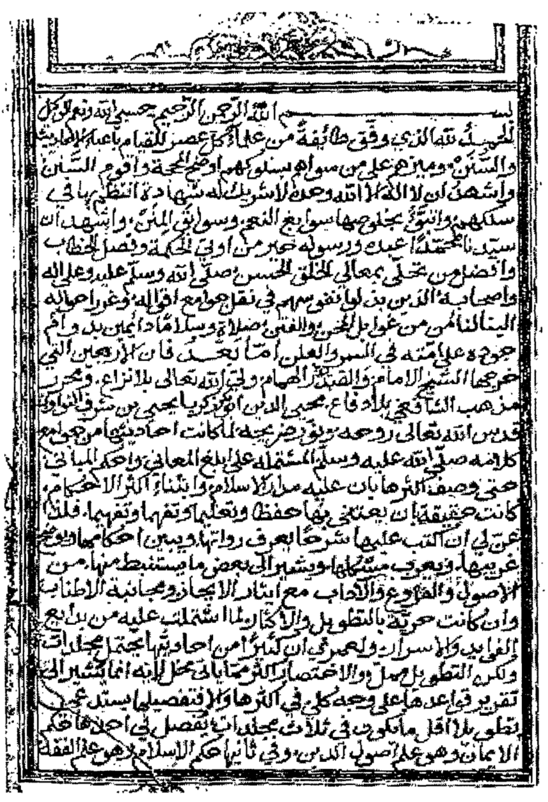
[illegible]

أما بعد فيقول أضعف الورى ... [illegible]

الطرابلسي ... ابن المرحوم الشيخ محمد الجسر ... [illegible]

أول مخطوطة الكواكب الدرية في الفنون الأدبية

أول مخطوطة الإمدادات الإلهية على متن الأربعين النووية للقاوقجي



بسم الله الرحمن الرحيم حسبي الله ونعم الوكيل
الحمد لله الذي وفق طائفة من علماء كل عصر للقيام بأعباء الأحاديث
والسنن، وميزهم على من سواهم بسلوكهم أوضح المحجة وأقوم السنن
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة أنتظم بها في
سلكهم، وأتبوأ بحلول صهوتها سوابغ النعم، وسوابق المنن، وأشهد أن
سيدنا محمداً عبده ورسوله خير من أوتي الحكمة وفصل الخطاب
وأفضل من تحلى بمعالي الخلق الحسن، صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وأصحابه الذين بذلوا نفوسهم في نقل جوامع أقواله وغرر أحواله
البالغة من غوامض الخير والفتن صلاة وسلاماً دائمين بدوام
جوده على أمته في السر والعلن. أما بعد: فإن الأربعين التي
خرجها الشيخ الإمام والقدوة الهمام ولي الله تعالى بلا نزاع، ومحرر
مذهب الشافعي بلا دفاع، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي
قدس الله تعالى روحه ونور ضريحه لما كانت أحاديثها من جوامع
كلامه صلى الله عليه وسلم المشتملة على أبلغ المعاني وأحكم المباني
حتى وصف أكثرها بأن عليه مدار الإسلام وابتناء أكثر الأحكام،
كانت حقيقة بأن يعتنى بها حفظاً وتعلماً وتفهماً وتفهيماً، فلذا
عن لي أن أكتب عليها شرحاً يعرف رواتها ويبين أحكامها ويوضح
غريبها ويعرب مشكلها ويشير إلى بعض ما يستنبط منها من
الأصول والفروع والآداب مع إيثار الإيجاز ومجانبة الإطناب
وإن كانت حرية بالتطويل والإكثار لما اشتملت عليه من بدائع
الفوائد والأسرار، ولعمري إن كثيراً من أحاديثها يحتمل مجلدات
ولكن التطويل يمل والاختصار الكثير مما يخل، لأنه إنما يشير إلى
تقرير قواعدها على وجه كلي في أكثرها والتفصيل يستدعي
تطويلاً لا أقل ما يكون في ثلاث مجلدات يفصل في أحدها أحكام
الإيمان وهو علم أصول الدين، وفي ثانيها أحكام الإسلام وهو علم الفقه

أول مخطوطة الفتح المبين بشرح الأربعين للهيثمي

يا لطيف يا لطيف يا لطيف

هذه الحاشية [illegible]

على السنوسية في علم التوحيد [illegible] رحمه الله تعالى وإيا[illegible]

آخر مخطوطة حاشية الباجوري على السنوسية في علم التوحيد



مَا لَمْ يُنْشَر مِن المُخَصَّص لابنِ سِيدَه

د . محمود إبراهيم الرضواني

يعد كتاب « المخصص في اللغة » ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل ، المعروف بـ « ابن سيده » – المتوفى ٤٥٨هـ – أشمل كتب المعاني وأجودها ، في استقصائه للألفاظ وتنظيمها وتبويبها ؛ فهو كتاب لا تجد له نظيراً في تراث الأمم الأخرى ، ولم يصل إلى مرتبته في بابه كتاب في تراث العربية ، فقد نفض فيه « ابن سيده » المكتبة العربية التي وصلت إلى يده ، وأعاد نثرها ونظمها في سلك واحد يجمع فيه المعاني المتشابهة ، وذلّلها لطلاب العربية ، وحفظ فيه نصوصاً لغوية ، قد طوتها يدُ الردى ، وضلّت طريقها إلينا عبر التاريخ .

وعلى الرغم من ذلك كله لم تنل هذه الموسوعة النفيسة حظّها من التحقيق ، والتحرير ، وتقريبها إلى طلاب العربية في العصر الحديث ، ولولا تنبّه القدماء إلى قيمتها ، وقيامُهم بنشرها ، لَظلّت حبيسة في دور المخطوطات إلى وقتنا هذا .

كان « ابن سيده » موثوق الرواية ، حجة في نقل اللغة ، صرّح بذلك جلّة المؤرخين الذين كتبوا عنه ، يقول صاعد الأندلسي : « ابن سيده أعلم أهل الأندلس قاطبة بالنحو ، واللغة ، والأشعار ، وأحفظهم لذلك » .[1]

(١) طبقات الأمم ، صاعد الأندلسي ، ص٨٨ ، نقلاً عن كتاب : « ابن سيده : آثاره وجهوده في اللغة » ، د .عبد الكريم شديد ، بغداد ١٩٨٤، ص ٤٦.

وقال الذهبي : « هو حجة في نقل اللغة » .[1]

نطوي تاريخ « ابن سيده » ، ونتجاوز سيرته ومؤلفاته[2] ، لنتحدث عن الأوراق التي عثرتُ عليها من كتاب المخصص ، ولم تنشر من قبل ، وبيان موقعها من الكتاب .

قام على نشر هذا الكتاب العظيم جمعية خيرية من فضلاء المصريين وسراتهم ذوي الهمم العالية ، وفي مقدمتهم مفتي الديار المصرية آنذاك الشيخ محمد عبده ، ورئيس ديوان خديوِ حسن عاصم باشا ، وأحد أعضاء لجنة المراقبة القضائية عبد الخالق ثروت وغيرهم ، وذلك في السنوات ١٣١٦هـ إلى ١٣٢١هـ ، ووكل بتصحيح الكتاب وضبطه العلامة الأديب اللغوي محمد محمود الشنقيطي ، بمعاونة الشيخ عبد الغني محمد ، أحد علماء الأزهر .[3] وصدرت عن مطبعة بولاق الأميرية ، وقد أشار ناشرو المخصص إلى النسخة التي اعتمدت في النشر ، وهي نسخة واحدة مغربية عتيقة ، وجاءت في ١٧ جزءاً .

وعلى الرغم مما بذل في هذه النشرة من جهود مضنية ؛ تصحيحاً وضبطاً وتعليقاً ، شابها سقط كثير وخروم ، أشار إليها القائمون على التصحيح في مواضعها بقولهم : « بياض بالأصل » ، كما أنه قد تبيّن لي من خلال تحقيقي للجزء الأول والثاني منها أن بها تصحيفات وتحريفات متنوعة !

وحتى لا يتشعب بنا البحث ، فإن حديثنا يقتصر على المحاور التالية :

---

(١) ابن سيده : آثاره وجهوده ، ص ٤٧ .

(٢) من أراد الاستزادة ، فليرجع إلى المرجع السابق .

(٣) انظر المخصص ، مطبوعة بولاق ، ١٦٧/١٧ .

(أ) عدد الخروم (مواضع البياض) التي في المطبوعة .

(ب) وصف الأصل المخطوط .

(ج) وصف الأوراق الساقطة التي وجدتها .

(د) ملاحظات عامة سريعة من كتاب خلق الإنسان من المخصص ، مطبوعاً ومخطوطاً .

(هـ) منهج ابن سيده مع بعض مصادره .

(و) منهجي في تحقيق هذه الأوراق .

(أ) عدد الخروم التي في المطبوعة :

لم يبيّن ناشرو المطبوعة مقدار السّقط أو البياض إلّا في مواطن معدودة ؛ فقد قالوا : « بمقدار سطر أو سطرين » ، كما أنهم لم يحددوا لنا أيضاً نوعية الخرم : هل هو تلف بالأصل أو ضياع لأوراق أو سهو من الناسخ ، إلى غير ذلك ، وكانوا يكتفون في ذلك بقولهم : « بياض بالأصل » ، ويتركون له على الأكثر موضعاً لا يتجاوز أربعة أسطر .

وبعد فحص هذه المطبوعة وَجَدْتُ أن عدد أماكن السقط فيها ١٧٤ موضعاً ، مع الأخذ في الاعتبار أن السقط المتكرر في السطر الواحد أعدّه موضعاً واحداً ، وقد جاءت كما يلي :

- استأثرت المقدمة وحدها - من صفحة ١٠ إلى ١٧ - بسبعة وثلاثين موضعاً ؛ لوقوع الرطوبة والأَرَضَة في هذه الأوراق .

- أما بقية المواضع ، وهي ١٣٧ موضعاً ، فقد انتشرت في بقية الأجزاء مع

التفاوت ؛ إذ خلا الجزء الرابع والخامس من السقط ، أما الجزء الثالث ، ففيه موضع واحد ، ويزداد التلف والسقط في الأجزاء : العاشر (٣٨ موضعاً) ، والرابع عشر (٢٦ موضعاً) ، والسادس عشر (٢٥ موضعاً) ، والسابع عشر (٢١ موضعاً) .

وعندما وجدت هذا الكم الهائل من الخروم والتلف فزعت إلى دار الكتب ألتمس أصول الكتاب المخطوطة لعلي أُتَمّم شيئاً من هذه الموسوعة العظيمة ، ولكني للأسف لم أجد سوى النسخة التي اعتمدها الناشرون ، ولم أجد له نسخاً أخرى في الكتب المعْنِيَّة بفهرسة التراث المخطوط سوى ذكرها أن هناك الجزء السادس عشر والسابع عشر بإسبانيا .

(ب) وصف الأصل المخطوط :

هو نسخة كاملة بخط مغربي تحتفظ بأصلها دار الكتب المصرية برقم : ٤٨ لغة ، وتقع في ١٧ مجلداً ، ولكن هذه النسخة تتكون من أصلين مختلفين ، كلاهما بخط مغربي قديم :

الأصل الأول (أ) :

يشمل الأجزاء (١ و٣-١٧) ، وهو مكتوب بخط مغربي كبير ، مضبوط ضبطاً كاملاً وجيداً ، قام بنسخها – كما هو مدون على طرتها – عبد الواحد بن سالم التونسي سنة ٧٣١هـ .

يقع الجزء الأول منها في ١٥٠ لوحة ، كل لوحة في صفحتين ، في الصفحة ١٨ سطراً ، وعدد كلمات الأسطر تتفاوت ما بين ١٠ كلمات و١٢ كلمة ، وأحياناً ١٣ كلمة .

وهذا الجزء فيه كثير من التلف والرطوبة ، وأكلت الأرضَة أماكن كثيرة من

المقدمة . وقد اطلعت على الأصل نفسه ، وتبيّن أن البياض الذي كان ناشرو المطبوعة يذكرونه ، ليس إلا تلفاً وأرَضَة .

(ب) الأصل الثاني :

يشمل الجزء الثاني فقط من المخصص ؛ إذ إن الجزء الثاني من النسخة السابقة مفقود ، وهو أيضاً بخط مغربي ، ولكنه خط دقيق ، أقدم من السابق ، ويقع في ٨٣ ورقة ، كل ورقة في صفحتين ، وتحتوي الصفحة على ٢٥ سطراً ، وتتراوح عدد كلمات الأسطر ما بين ١٢ و١٣ كلمة ، ولم يكتب في آخرها اسم الناسخ ، بل يوجد على صفحة الغلاف : « إصلاح عبد الواحد بن سالم التونسي ، سنة واحد وثلاثين وسبعمائة » ، وهو ناسخ الأصل السابق ، ولا شك أن هذا الجزء ليس من نسخه هو ، وأرجّح أنه هو الذي نقل عنه عبد الواحد نسخته ، ولكنه ضاع ، ولم يبق منه سوى الجزء الثاني .

(ج) وصف الأوراق الساقطة :

عندما صوّرت الجزء الأول والثاني من المخصص – والتصوير عادة يتم عن طريق الميكروفيلم – تبين لي أن هناك خلطاً واضطراباً في ترتيب أوائل الجزأين ، ودخول بعض الأوراق من الجزء الثاني إلى الجزء الأول ، وغير ذلك . قابلت هذين الجزأين بالمطبوعة حتى أتبين الأمر ، فوجدت أن بعض الأوراق في أوائل الجزء الأول ، وبعضها في أوائل الجزء الثاني لم ترد في المطبوعة ، فقمت بنسخها ، وأعدت قراءتها من خلال المطبوعة ، فوجدت ما يلي :

أن بعض هذه الأوراق يقع في صفحة ١٥٨ (السطر الثالث) من الجزء الأول ، وذلك بعد قوله : « وأنشد :

إنـي امرؤٌ أُحسِنُ غمزَ الفائقِ   بين اللّها الداخِلِ والأسالقِ »

وقبل قوله : « ويقال في مَثَل : « لأُقِيمَنَّ صَعَرَكَ » أي ميلك » ص ١٥٨ . وعدّتها عشرون صفحة ، أي عشر ورقات ، وتحتوي هذه الأوراق على الموضوعات التالية :

١- بقية باب ما في الفم سوى اللثات والأسنان واللسان ، الذي ورد أوله في المطبوعة (١/١٥٦) .

ثم بعد ذلك :

٢- ما في الفم من الأعراض سوى أعراض اللّثات والعمور والأسنان .

٣- ومن أعراض الرِّيق .

٤- الشحو والفغر والشد .

٥- اللعاب والنفث .

٦- نقص الريق ونحوه .

٧- الحلق وما فيه .

٨- اللّحْي .

٩- العُنُق وما اتصل به من المنكبين وغيرهما .

١٠- ومن أعراض العُنُق .

أما الأوراق التي سقطت من الأصل (ب) الجزء الثاني ، فهي ١٢ صفحة ، ويجيء موضعها في المطبوع ص٢٣ من الجزء الثاني بعد السطر الأول بعد قوله : « ثابت : والإحليل مَخْرج اللبن منه » ، وقبل قوله : « فيها الفرث وأنشد . . .» ، وتضم هذه الأوراق الموضوعات التالية :

١ - بقية باب « الصدر وما احتزم عليه » (ورد في المطبوعة ٢/١٩) . ثم بعد ذلك :

٢ - أعراض الصدر .

٣ - الجنبان وما احتزم بهما .

٤ - ومن أعراض الجنبين .

٥ - أسماء عامة البطن .

٦ - ما في البطن ، القلب .

٧ - ما في البطن سوى القلب .

وينتهي عند قوله : « والأمر : المصارين يجتمع ...» ، ثم ما يجيء في المطبوعة ٢/٢٣ بالسطر الثاني . وقد أصاب جوانب بعض هذه الأوراق من الجزء الثاني بعض التآكل والتلف ، فضاعت بعض الكلمات أو أحرف منها اعتمدتُ في إثباتها وقراءتها على « مصادر ابن سيده » .

هذه الموضوعات من الجزء الأول والثاني لم تنشر من قبل ، ولم تزد الإشارة إليها في المطبوع على قولهم : « بياض بالأصل » .

هذه هي قصة تلك الأوراق التي سقطت من أيدي ناشري المخصص قديماً ، ولم يلتفت إليها أحد حديثاً إلا الأستاذ عبد الستار فرّاج في مقدمته للكتاب الذي حققه لثابت ، وهو خلق الإنسان ؛ لأنه وجد أن ابن سيده نقل كتاب ثابت بأبوابه وفصوله ، وأثناء مقابلته بينهما تبيّن له النقص ، فقال : « وقد دلّنا كتاب ثابت بن أبي ثابت على أن كتاب المخصص المطبوع فيه نقص كبير . . .» .

وكل ما أشير إليه في طبعة المخصص في هذين الموضعين ، هو ترك مقدار سطر

في كلٍّ ، وكتب بالهامش « بياض بالأصل » ، في حين إن النقص يبلغ في كتاب ثابت حوالي عشرين صفحة »[1] ، وبالطبع فإنَّ ما وجدته في هذه الأوراق أكثر بكثير مما عند ثابت ، ومما أشار إليه المحقق . كما أن إشارة المحقق لهذه لم تُستثمر بعد ذلك للكشف عن هذا النقص ومصدره .

(د) ملاحظات سريعة على كتاب خلق الإنسان مخطوطاً ومطبوعاً :

كنت قد فرغت منذ زمن[2] من تحقيق كتاب « خلق الإنسان » لابن سيده من المخصص ، وذلك عندما وقعت على هذه الأوراق الساقطة ، ولم يتيسر لي نشره حتى الآن ، ومن خلال مراجعتي لمصادر ابن سيده المتيسرة ، تبين أن ثمّة تصحيفات وتحريفات وقع بعضها في الأصل المخطوط ، وبعضها الآخر في المطبوعة .

كما أنني وجدت أن « ابن سيده » نفسه قد أخطأ في تفسير بعض حروف من اللغة ، وأحياناً كان يسهو في نسبة النص اللغوي إلى صاحبه .

وإليك تصنيف هذه الأخطاء في الإحصائية الآتية :

١ - تصحيف أو تحريف في المطبوعة صوابه في الأصل ، وذلك في ٩٧ كلمة .

٢ - خطأ الأصل المخطوط ، ومتابعة المطبوعة له في ٨٠ موضعاً .

٣ - خطأ الأصل وتصويب المطبوعة له في ١١ موضعاً .

٤ - سهو ابن سيده في :

---

(١) راجع مقدمته لكتاب « خلق الإنسان » ، الكويت ١٩٦٥ ، ص(ج) .

(٢) وذلك منذ أكثر من خمس سنين ، ومن خلال تحقيقي له أتممت أكثر المواضع الساقطة من مصادر « ابن سيده » وكتب التراث .

(أ) تفسير اللغة ، وذلك في ١٣ كلمة .

(ب) نسبة الأقوال إلى أصحابها ، وذلك في ٢٧ موضعاً ، طبقاً لما وقعت عليه في مصادرها الأصلية .

وثمة مواضع في الضبط غير محررة وردت في المطبوعة ، ولم تدخل تحت هذا الإحصاء .

ويجدر بنا أن نسوق بعض الأمثلة :

– خطأ المطبوعة والتصويب من الأصل :

من ذلك ما ورد في المطبوعة (٤٩/١) : «أبو عبيد : الهيصة من النساء : النَّصَف : الضخمة» ، هذه الكلمة في الأصل المصوَّر لديّ مطموسة النصف الأخير ، ولا يتضح من الكلمة برمتها سوى أشلاء حروف ، ففتشت عن الكلمة التي ذكرها ناشرو المطبوعة في كتب أبي عبيد ، فلم أهتدِ إليها ، وجالدتُ كتب اللغة أيضاً ، فلم أعثر عليها أيضاً بهذا المعنى ، فهداني الله إلى تقليب الكلمة المطبوعة على وجوه كثيرة لعلي أجد ما يقاربها حتى توصلت إلى حقيقتها ، وهي على الصواب «الهيضلة» ، وهي في تهذيب اللغة للأزهري (٩٩/٦) نقلاً عن أبي عبيد ، وفي تهذيب الألفاظ (ص٣٣٨) . ومثل هذه المعاناة عانيتها كثيراً في تصحيح معظم ما جاء من أخطاء وتصحيفات في الأصل أو المطبوعة ، وإليك أمثلة من ذلك :

المطبوعة		الصواب
١/٦٠ سطر (٢)	(المتلقية)	(المتلفِّتة)
١/٦٠ سطر (٧)	(العر)	(الغرَّ)
١/٢٠ سطر (١١)	(موتت)	(صوتت)
٢/١٦ سطر (٣)	(اللحمة العفنة)	(اللُّخْمةُ : العقبة)

– سهو « ابن سيده » نفسه :

على الرغم من دقة « ابن سيده » في تفسير اللغة وتعليلها ، ونسبة النصوص إلى أصحابها ، وقع في بعض الأخطاء التي لا تقلل من عبقريته ودقته ؛ إذ البشر عرضة للخطأ والنسيان ؛ لذا سأكتفي بعرض سهو واحد لـ « ابن سيده » : وهو في نقله عن : « جمهرة ابن دريد » ، ورد النص في المطبوعة ١/٢٥ سطر (٦،٧) :

« ابن دريد : المُلْجة ، والمِخْذفَة ، والمِنْتَجة ، والمِكْوه ، والقنبعة ، والسَّمحاء ، والسّماري ، والغفجة ، كلّه واحد ، وهو الغِرْس الذي يكون فيه الولد » .

وعندما راجعت هذه الكلمات في جمهرة ابن دريد (ص/١٢٧٨) وجدت أنه قد لحق بعضها تحريف وتصحيف في مطبوعة المخصص ، وأصله المخطوط ، وذلك كالآتي :

المطبوعة (الخطأ)	الصواب
الملجة	البُلجة
المنتجة	المنتحة
القنبعة	القنفعة
السمحاء	السحماء
السماري	الصّماري
الغفجة	الفقحة

هذا هو صواب هذه الكلمات ، أما هيئتها التي وردت عليها ، فلم أجِدها في كتب اللغة ، ولا معنى لها ، بعد طول تفتيش .

ومن جهة أخرى تحرّف على محقق الجمهرة لفظان هما : « القِنبيعة ، والقُنْبعة » ، وصوابهما في هذا السياق : « القنفعة ، والفنقعة »[1] . وهذه الكلمات كلها بمعنى الاست .

والذي أوقع « ابن سيده » في هذا السهو هو وجود هذا المعنى الذي ذكره في السطر السابق على هذه الكلمات بالجمهرة ، أضف إلى ذلك صعوبة منهج ابن دريد في تقسيمه المادة اللغوية .

أما السهو الذي وقع منه في نسبة بعض الأقوال - وهذا شيء طبيعي - فلا ينقص من دقته وأمانته ؛ ومن أمثلته :

---

(١) انظر المحكم ٢/ ٢٩٤، والجمهرة نفسها، ص ١١٥٩.

المطبوعة (الخطأ)	الصواب
٣٠/١ سطر - ٧: « ابن دريد : أصاف »	لأبي زيد
٤٥/١ سطر - ٦ : « ابن السكيت : الدردبيس »	لليث في العين
٥٣/٢ سطر - ١: « ثابت : الخَبَنْداه والبَخَنْداه »	لابن دريد

(هـ) منهج ابن سيده مع مصادره :

قبل أن أشير إلى ملامح هذا المنهج أُنَوِّهُ بموافقتي د . عبد الكريم شديد في ما ذهب إليه من أن « المخصص » أسبق في التأليف من « المحكم » ، للأسباب التي ذكرها[1] ، وأزيده عليها ، ما لمسناه آنفاً من سهوٍ لابن سيده في تفسير بعض كلماتٍ في اللغة ، وحرّرها في كتابه المحكم . كذلك نجد ابن سيده في ذلك الزمن يلتزم الإشارة إلى أصحاب الأقوال اللغوية ، ويتحرى الدقة في نقل ألفاظهم ورواياتهم ، وإن طال النص ، في حين أغفلَ هذا في « المحكم » ، واكتفى بتحرير المادة اللغوية في كثير من الأحيان دون ذكر أصحابها .

ولعلّ من الممكن في ضوء بعض الإشارات ترتيب بعض كتب « ابن سيده » في التأليف على النحو التالي :

١ - شرح أبيات الجمل للزجاجي .[2]

٢ - المخصص . أشير إليه في المحكم مرات عديدة ؛ أولها عدا ما جاء في المقدمة ١/

(١) انظر ابن سيده : آثاره وجهوده ، ص١٤٥ وما بعدها .

(٢) انظر المصدر السابق ، ص ٧٥، وانظر أيضاً (مؤلفات ابن سيده) مصطفى الحدري ، مجلة عالم الكتب مج١١ ع٤ ربيع الآخر ١٤١١هـ ، ص ٥٥٢.

٢١٢، ٢١٣، ولم يشر في المخصص إلى أيٍّ من كتبه .

٣- كتابا : الوافي في أحكام القوافي ، والإيضاح والإفصاح في شرح كتاب سيبويه ؛ أشار إلى الأول في مقدمة المحكم ، ص ٦، ١٠، وإلى الثاني في المحكم ٧/ ٥٥، ٥٦.

٤- كتاب المحكم .

٥- شرح مشكل شعر المتنبي ؛ حيث أشار فيه إلى المخصص ، ص ٢٥٢، وإلى المحكم ، ص٣٤٢[١]

والآن أذكر ملامح هذا المنهج بإيجاز شديد[٢] :

١- دأب ابن سيده عند الإحالة على مصادره أن يكتفي بذكر صاحب المصدر من غير أن يعين الكتاب الذي أخذه منه . ولعلّه اكتفى بما ذكره في مقدمته من ذكر أسماء المصادر التي رجع إليها ، فأغناه هذا عن تكرار اسم الكتاب في كل موضع .

٢- كان ابن سيده غالباً ما يحافظ على ألفاظ المصدر الذي ينقل منه ، وأحيانًا يتصرف فيه تصرفاً يسيراً من حيث إرجاع الضمائر أو حذف المتكررات في النص ، وكان يفصل كلام السابقين بعضه عن بعض ، ويميز كلامه عنهم بذكر اسمه مجرداً « عليّ » ، كما سنرى في الأوراق التي معنا .

٣- كان أحياناً يختصر المنقول اختصاراً شديداً ، أو يلفق بين كلامين منقولين من

---

(١) وذلك في النشرة التي حققها د . محمد رضوان الداية ، دار الثقافة العربية ـ دمشق .

(٢) انظر ما كتبه د . عبد الكريم النعيمي عن منهج ابن سيده في : ابن سيده : آثاره وجهوده في اللغة ، ص١١٦ وما بعدها .

مصدرين مختلفين ، أو يجيء بزيادة لا توجد عند صاحب المقالة ، وهذا كان يظهر كثيراً عندما ينقل عن الأصمعي أو صاحب العين ، وأحياناً عن أبي عبيد .

٤ - لا يهتم ابن سيده كثيراً بنسبة الشواهد الشعرية التي ينقلها من مصادره .

٥ - يمكننا ترتيب مصادر ابن سيده اعتمادًا على تطابق المنقول واختلافه على النحو التالي :[١]

(أ) يجيء كتاب ثابت في « خلق الإنسان » في المرتبة الأولى ؛ إذ لم يكتفِ ابن سيده بعبارته ، بل تابعه في عنونة الفصول والأبواب ، ثم ابن دريد ، فإن النقول عنهما جاءت مطابقة في أكثر الأحوال .

(ب) ثم بعد ذلك ما نقله عن ابن السكّيت وأبي عبيد .

(ج) ثم ما نقله عن كتاب العين ؛ إذ نجد في المخصص نقولاً كثيرة ليست في العين .

(د) كتاب سيبويه ، فقد كان ابن سيده كثيراً ما يختزل عبارته ، ويفرّقها في ثنايا الكلام ، وأحياناً يكتفي بعرض مضمون كلامه .

(هـ) وأخيراً تجيء النقول عن الأصمعي ، ففي أكثر الأحيان كنت لا أجد عبارته في كتابه « خلق الإنسان » ، وإن وجدتها ، فغالباً لا تكون متطابقة مع عبارته .

(و) منهجي في التحقيق :

بعد نسخ هذه الأوراق ووضعها في موضعها قمت بما يلي :

---

(١) ذكر د . عبد الكريم ترتيباً آخر لهذه المصادر (ص ١٣٤، ١٣٥) ، لكنني خالفته في بعضها ؛ طبقاً لما شاهدته من خلال تحقيقي لكتاب « خلق الإنسان » من المخصص .

١ - عرضت المادة اللغوية على أصحابها الذين ذكرهم ابن سيده ، وأشرت إلى بعض مواضعها في هذه المصادر ، وأغفلت ذكر بعضها أحياناً حتى لا أطيل .

٢ - إذا كان هناك اختلاف بين نص ابن سيده ونص المصدر الذي نقل عنه ، وضحت ذلك بالهامش .

٣ - التزمت بتخريج الشاهد الشعري من ديوان الشاعر ومصدر آخر فقط ، خاصة الذي نقله عنه « ابن سيده » ، فإن لم أجد له ديواناً ، خرّجته من أحد كتب اللغة ، وبخاصة « اللسان » أو « المحكم » .

* * *

أول السقط في الجزء الأول

آخر السقط في الجزء الأول



أولاً : « الأوراق الساقطة من الجزء الأول ، صفحة ١٥٨ بعد السطر الثالث ، بعد قول الشاعر :

« إنّي امْرُؤٌ أُحْسِنُ غَمْزَ الفَائِقِ بِيْنَ اللَّهَا الداخِلِ والأسَالِقِ[١]» .

أبو عبيد : الشَّجْرُ : ما انفتح من انطِبَاق الفَمِ ، وقِيل : هو الصّامِغ : وهو مُؤَخَّرُ الفَمِ ، والجمعُ : أَشْجارٌ وشُجُوْر وشِجار ، وَعمَّ به أبو حاتم ، فقال : هو الفَمُ .

(ومما في الفَم من الأعْراضِ سوى أعراض اللُّثَات والعُمُور والأَسْنَانِ)[٢]

ثابتٌ : في الفَمِ الضَّجَمُ : وهو مَيَل يكونُ فيه وفي ما يَلِيهِ مِنَ الوَجْهِ ، رَجُلٌ أَضْجَمُ ، وامْرأَةٌ ضَجْماءُ ، وأنشدَ :

قُودٌ تتلَّعُ بالأعْنَاقِ يُتعِبُها خُلْجُ الأَعِنّةِ في أَعْنَاقِهَا ضَجَمُ[٣]

وقد يكون الضَّجَمُ عَوَجاً في الشَّفَة ، والذّقَنِ ، والعُنُقِ إلى أحد شِقَّيهِ ؛ وقد ضَجِمَ ضَجَماً . ويكون الضَّجَمُ أيضاً في البِئْر والجِرَاحَةِ على المَثَل .

ثابت : وفيه الشَّدَق : وهو سَعَةُ الشِّدْقَيْنِ . رجل أَشْدَقُ ، وامْرأَةٌ شَدْقَاء ، وأنشد :

* أشدَق يَفترُّ افْتِرارَ الأفْوَه *[٤]

---

(١) لجرير في ملحقات ديوانه ، تحقيق د .نعمان محمد أمين ، ص ١٠٣٢، «خلق الانسان» لثابت ، ص ١٦٤.

(٢) انظر خلق الإنسان لثابت ، ص ١٦٠ وما بعدها .

(٣) عند ثابت بلا نسبة .

(٤) عند ثابت بلا نسبة .

ابن دُريد : رَجُلٌ أفْجَمُ : في شِدْقِه غِلَظٌ [لغة يمانية] .[١]

الأصمعي : الكَزَم : خُروجُ الذَّقَنِ مِنَ[٢] الشَّفَةِ السُّفْلَى ، ودُخُولُ الشَّفَةِ العُليا . وقد كَزَم كَزَمًا فهو أَكْزَم ، والأنثى كَزماء .

ثابت : وفيه الفَقَمُ : وهو أن يَضُمَّ الرجلُ فَاهُ ، فتَتَقدَّم ثناياهُ السُّفلى ، ولا تَقَعُ عَلَيْها العُلْيا ، رجل أفْقَمُ وامرأَةٌ فَقْماءُ ، وقد فَقِمَ فَقَماً ، فهذا الأصل ، ثم كَثُر حتّى صار كلّ مُعْوَجٌ أفْقَمَ .

أبو حاتم : والكَسَسُ : أن يَقْصُرَ الحَنَكُ الأعلى عن الحنَك الأسفل ؛ وقد كسَّ يَكَسُّ كَسَساً ، فهو أكسُّ ، والأُنْثى كسَّاءُ . وقد تقدم الكَسَس في الأَضْراس .

ثابت : وفيه الضَّرَزُ ، وهو لزوقُ الحَنَكِ الأعلى بالحَنَكِ الأَسفل ، إذا تكلَّم الرجل تكاد أَضْراسُهُ العُلْيا تَمَسُّ السُّفْلى ، وأنشد :

دَعْنِي فقد يُقْرَعُ للأَضَزِّ ... صكِّي حِجَاجَيْ رأسِهِ وبَهْزِ[٣]

أبو حاتم : الدَّقَمُ : الضَّرزُ ، دَقِمَ دَقَماً . واللَّخَى : كالضَّجَم . أبو عُبيدة : هو اعْوِجَاجٌ في اللّحْي . لَخِيَ لخاً ، فهو ألْخَى ، والأنثى لَخْواء .

صاحب العين : الصَّغا : مَيْلٌ في الحنكِ وَإحدى الشَّفَتَيْنِ ، وقد صَغَا يَصْغُو صُغُوّاً ، فهو أَصغى ، الأُنثى صَغْواء[٤] . والرَّدَّةُ : تَقاعُس الذَّقن ، إذا كان في

---

(١) جمهرة ابن دريد ، تحقيق : رمزي منير ، ص ٤٨٨ .

(٢) في المحكم ٤٦٢/٦ بلفظ « مع » ، ولم أجده عند الأصمعي في كتابه « خلق الانسان » .

(٣) في « خلق الإنسان » ، لثابت ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، ص ١٦١ .

(٤) في كتاب العين ، تحقيق د .إبراهيم السامرائي ، ومهدي المخزومي ٤/ ٤٣٢ ، وفيه : « صَغِي يصغى صَغًا » .

الوَجْهِ بعضُ القَباحَةِ ويعْتَريه شيءٌ مِن جَمَالٍ[1] .

(ومِن أعراض الرِّيقِ)

ثابت : في الفم العَصْبُ : وهو أَنْ يَيْبَسَ الرِّيقُ على الأسْنان من عَطَشٍ أو خَوْفٍ . ابن السكيت : عَصَب الرِّيقُ بِفيهِ ، وَعَصِبَ فاهُ ، وأنشد :

يَعْصِبُ فاهُ الرِّيقُ أيَّ عَصْبِ عَصْبَ الجُبَابِ بِشِفاه الوَطْبِ[2]

ثابت : الطُّرامَةُ : الرِّيق الرَّقِيق الّذي يَيبَس على الفَمِ من العَطَش ، ويُسَمَّى [أيضاً] : الدُّوَايَةَ ، وأنشد :

أنا سُحَيمٌ ومعي مِدْرَايَةْ أَعْدَدْتُهُ لِفِيكَ ذِي الدُّوَايَةْ[3]

ويقال للرجل إذا أصابه جَهْدٌ من عَطشٍ أو غيرِه : أصابَتْ فاهُ طُلَاوَةٌ ، وهو أن يَخْثُرَ الرِّيقُ حتى يَتَلَطَّخَ على شَفَتَيْهِ وأَسْنانِه .

(الشُّحُوُ والفَغْرُ والشّدّ)

أبو عبيد : شَحَوْتُ فمي ، وأَشْحُوه ، وأشحاهُ شَحْواً : فتحتُه . وحكى غيرُه شَحَا فاهُ وشَحيتُه شَحْياً . وقد استُعْمِل في الخيل .

أبو عبيد : فَغَر الفمُ : انْفَتَح ، وفَغَره صاحبُه . قال أبو علي : والآتي منهما :

---

(١) العين ٨/ ٨.

(٢) لأبي محمد الفقعسي ، تهذيب الإصلاح ، تحقيق فخر الدين قباوة ، والإصلاح ، تحقيق أحمد شاكر ، ص٤٠ ، واللسان (جبب) .

(٣) عند ثابت ، ص ١٦٢.

يفْغَرُ ، وزَعم أنه سَمِعَ أَبَا إسحاق ينشد :

عَجِبتُ لها أَنَّى يكون غِناؤها فَصِيحاً ولم تَفْغَرْ بمَنطِقها فَمَا[1]

صاحب العين : فَغَر فمه وانْفَغَرَ ، وإنّه لواسِعُ فَغْرَةِ الفمِّ .[2]

أبو عبيد : أوْكَى فَمَهُ شَدَّهُ ، من الوِكَاءِ الذي هو رِباطُ القِرْبة .

(اللُّعَابُ والنَّفْثُ)

اللّعاب : ما يَسيل من الفم ، لَعِبَ يَلْعَبُ ، ولَعَبَ : سال . ابن الأعرابي : لَعَابٌ خناطيلُ : لَزِجٌ مُعْترِضٌ . قال ابن مقبل ، يَصِفُ بَقرةَ وحشٍ :

كَادَ اللُّعَاعُ مِنَ الحَوْذانِ يَسْحَطُها ورِجْرِجٌ بين لَحْيَيْها خَناطِيلُ[3]

غيره : غَيْدَقَ : كَثُر لُعابُهُ ، مشتَقّ من الماءِ العَذْب .

أبوزيد : المَرْغُ[4] : لُعابُ الإنسانِ ، مستعار . وأصله في الشاة . ورَجل أَمْرَغُ : يَسِيلُ لُعابُهُ ، وقَدْ أَمْرَغَ : نَامَ فَسالَ لُعابهُ من ناحيتي فَمِه . ابن دُرَيْد : البَرْغُ لغة في المرْغ[5] .

صاحب العين : ريق الفم : لعابُه ، والجمع أرْيَاقٌ . ابن دريد : الرِّجْرِجُ : اللعاب[6] .

---

(١) لحميد بن ثور ، ديوانه ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، ص ٢٧ ، والمحكم ٥/ ٢٩٦ .

(٢) في العين ٤/ ٤٠٦ باختلاف يسير .

(٣) ديوانه ، تحقيق عزة حسن ، ص ٢٧١ ، وهو أيضاً في ديوان جران العود ، ص ٤٢ ، وجمهرة ابن دريد ، تحقيق رمزي منير البعلبكي ، ص ١٥٧ .

(٤) في الأصل « المزغ » بالزاي ، وهو تصحيف ، صوابه من المحكم ٥/ ٣٠٩ ، واللسان ، والقاموس (مرغ) .

(٥) أيضًا في الأصل : « المزغ » بالزاي ، والتصويب من الجمهرة أيضًا ، ص ٣٢٠ .

(٦) الجمهرة ، ص ٥٣١ .

أبو عبيد : بَصَقَ ، وَبَزَقَ يَبْزُق ، ويَبْصُق ، وهو البُزاقُ ، والبُصَاقُ . ابن دريد : نَفَث . يَنْفِثُ نَفْثاً ونَفَثَاناً : وَجَعُ النُّفَاثَةِ[1] . ابن السّكّيت : تَفَلْتُ أَتْفِل تَفْلاً ، والتُّفْل : البزاقُ .

أبو حنيفة : سال فمه سَعابِيب ، وثَعابِيب : امتد لُعابُه كالخيوط ، واحدها سُعْبُوب . ثعلب : ولا واحدَ للثعاليب . وَتَسَعَّبَ الشيء : تَمَطَّطَ ، والسَّعْبُ كلُّ ما تَسعَّبَ من شَرابٍ أو غَيْرِه . والسَّعابِيبُ التي تمتَدُّ شِبْه الخُيوطِ مِن العَسَلِ ، والخِطْمي ونحوه . وسيأتي ذِكره إن شاء الله .

صاحب العين : أَضْمَغَ شدقُه : كَثُرَ لُعابُه ، وأنشد :

وأَضْمَغَ شِدْقُه يَبْكي عَلَيْها يُسِيل على عَوارِضها البُصاقا[2]

ولم يحكها غيرُه .

وقال : الرُّضاب : الرِّيقُ المَرْشُوف ، رَضَب ريقَها ، يَرْضُبه رَضْباً ، وتَرَضَّبَهُ : رَشَفَه ، وقد تقدم : إن الرُّضابَ : تقطُّعُ الرِّيقِ في الفمِ ، وكَثْرةُ ماءِ الأَسْنان .

(نَقْصُ الرِّيقِ ونَحوهُ)

قال صاحبُ العين : نَقَص الرِّيقُ ، وقال : خَدَعَ الريق : نقص[3] . قال أبو علي : هو من قولهم : خَدَعَ الضَّبُّ : إذا انْجَحَر ، وسيأتي تعليله . وقال : رجل بَشِعٌ ، وَبَشِيعٌ :

(١) لم أهتد إلى هذا النص في الجمهرة ، والذي عنده : « والنّفث أقل من التّفل ، وهو النفخ دون التّفل » .

(٢) في المحكم ٥/٢٤٩ دون نسبة .

(٣) في اللسان (خدع) : « ابن الأعرابي : خَدَع الريق ، أي : فسد » .

كَرِيهُ ريح الفَمِ ، وقد بَشِعَ بَشَعاً .

(الحلْق وما فِيه)

صاحب العين : الحلْقُ : مَسَاغُ الطَّعَامِ والشراب ، ومَخْرجُ النَّفَس ، ومَوْضِعُ المَذْبَحِ ، وجمعه حُلُوقٌ . أبوزيد : وأَحْلَاق ، وأنشد :

إنَّ الذين يَسُوغُ في أحْلَاقِهِمْ   زادٌ يُمَنُّ عَلَيْهِمُ لَلِئَامُ[1]

وأنشد المبرّد : « في أعْناقِهِم » ، كأنّه إنّما فَرَّ من تَكْسِير « حَلْق » على « أحْلَاق » إذِ الغالب في باب فَعْل أَفْعُل ، على أنّه إنّما اتّبع في ذلك مَذْهَبَ غَيْرِه في أنَّ المُكَسَّرَ على « أَفْعَالٍ » من هذا القبيل قليل ليس فيه (حَلْق) .

أبو حاتم : السَّاعِل : الحَلْق ، وأنشد :

سَوَّافِ أَبْوالِ الحَمِيرِ مُحَشْرِجٍ   ماء الجَمِيمِ إلى سواقي السَّاعِلِ[2]

وَهو : الحبل . ابن دريد : الثاهِتُ[3] : الحلق . وقيل : هو البَلْذَم[4] والمريء .

---

(١) الكامل للمبرّد ، تحقيق د . محمد الدالي ، ص٨٢ بلا نسبة .

(٢) لابن مقبل ، ديوانه ، تحقيق د . عزة حسن ، ص : ١٦٨ ، والمحكم ٣٠٤/١ ، واللسان (سعل) ، ورواية الشطر الثاني في الديوان هكذا :

* ماءَ السّوافي من عروق السَّاعِل *

وفسّر محقق الديوان « السّوافي » بقوله : حلقوم الحمار ومريئه . في حين جاء في المحكم واللسان سواقيه : - بالقاف - حُلقومه ومَرِيئُهُ .

(٣) لم أجد هذا الحرف في الجمهرة ، وهو في المحكم ١٩٧/٤ ، واللسان (ثهت) بمعنى « الحُلْقُوم » . وسوف يشير ابن سيده في باب « البطن وما فيه من القلب » إلى هذا المعنى ، وهذا الباب ساقط من الجزء الثاني من المطبوعة ، وهو ضمن الأوراق المنشورة هنا .

(٤) في اللسان « البلذم ـ والدال المهملة لغة ـ : المريء والحلقوم » .

ثابت : وفيه اللُّغَادِيدُ : وهي كالزَّوائِد [من لَحْم] تكونُ في باطِنِ الأُذُنَيْنِ مِن دَاخِلٍ ، الواحد : لُغْدودٌ ، وبعضُهم يُسمّيها : الألْغاد ، الواحد : لُغْدٌ . صاحب العين : الألغاد واللّغادِيد : هي باطنُ النَّصيل [بين الحَنَكِ][1] إلى صَفْحَةِ العُنُق . وقيل : هي ما أطاف بأقصى الفَمِ إلى الحلْقِ من اللَّحم . وقيل : هي مَوضِع النِّكْفتَيْنِ عند أَصْلِ العُنُقِ . أبو عبيدة : اللّغاديد والأَلْغادِ والأَلاغِد[2] : أصول اللّحْيَيْنِ .

ابن دُريد : الغُدُنَّةُ لحمةٌ غليظةٌ في اللَّهازِم[3] .

والنَّغَانِغُ[4] : لحم مُتَدلٍّ في بُطُون الأُذُنَيْن ، الواحدة : نُغْنُغَة ونُغْنُغ ، وأنشد :

غَمْزَ الطَّبِيبِ نَغَانِغَ المَعْذُورِ[5]

أبو عبيدة : النُّغْنُغَة . لَحْم أَدَاني الحلْق ، وهي باطِنُ اللَّهَاةِ . وقال الكلابيون : النُّغْنُغَة : ورم فيه اسْتِرْخَاءٌ .

ثابت : اللَّغانِين : الوَتَراتُ اللَّواتي عند باطِن الأُذُنَيْنِ ، فإذا اشْتَدَّ فُو[6] الإنسَانِ تَمَدَّدْن ، واحدُها لُغْنُونٌ . صاحب العين : اللُّغْنُونُ نواحي اللّهاةِ المُشْرِفة عَلَى الحلق[7] .

(١) زيادة من العين ٤/٣٩٢ لبيان المعنى .
(٢) لم أجد هذه الصيغة في مظانها من كتب اللغة .
(٣) الجمهرة ، ص ٦٧١.
(٤) هذا كلام ثابت ، انظر كتابه « خلق الإنسان » ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، ص ١٩٠.
(٥) لجرير ، ديوانه ، تحقيق نعمان محمد أمين ، ص٨٥٨ ، والجمهرة ، ص ٢١٧، وصدره :

* غَمزَ ابنُ مُرَّةَ يا فرزدقُ كَيْنَها*

(٦) في الأصل : « اشتد قوي » ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبت من ثابت ، ص ١٩١.
(٧) العين ٤/ ٤١٩.

أبو عبيد : وهو اللُّغْنُ ، والجمع : أَلْغَانٌ . غيرُه : وهو العانِذَةُ ، وأنشد :

عَـوانِـذَ مُـكْـتَنِفَـاتُ الـلَّـهـاةِ   جميعاً وما حَوْلَهُنَّ اكْتِنافا[1]

والحَرْقُوَة : أعلى الحلْقِ واللَّهاةِ .[2]

أبو عبيدة : الحُلْقومُ : مجرى النَّفَسِ والسُّعَالِ من الجَوْفِ ، وهو أَطْبَاقُ غَرَاضِيفَ ، ليس دُونه من ظَاهِر باطِن العُنق إلّا الجِلْدُ ، وطَرَفُهُ الأسْفَلُ في الرِّئَةِ والأَعْلَى في أَصْلِ عَكَدة اللِّسَانِ ، ومنه مَخْرَجُ البُصاقِ والنَّفَسِ والصَّوْتِ . أبو زيد : الحَلْقَمَةُ : قَطعُ الحلقوم وَقدْ حَلْقَمْتُه .

ابن دُريد : المُطْعِمَةُ ، والزَّرْدَمَةُ ، والغَلْصَمَة شيءٌ واحد ، وكلّهن في المَذْبَح . ثابت : الغَلْصَمَةُ : متَّصَلُ الحُلْقومِ بالحلْق ، إذا ازْدَرَدَ الآكِلُ لُقْمَتَه فَزَلَّت عن الحَلْق دَخَلَتْ فَمَ الغَلْصَمَةِ . الأصمعيّ : الغَلْصَمَةُ : العُجْرَة التي على مُلْتَقَى اللّهاةِ والمَرِيءِ . أبو عبيد : هي اللحمة بين الرَّأْسِ والعُنُق . وقد غَلْصَمَهُ : قطَع غَلْصَمَتَه . ثابت : ويُقال لها : جِرْوُ الحَنْجَرَةِ . والحنجرة : رَأْسُ الغَلْصَمَةِ حيث تَحَدَّدَ[3] ، وأنشد :

مِـنْ قَـهْـوَةٍ تَـنْـزُو جَـنـادِيـعُـهـا   بَـيْـنَ لَـهـا الحُلْـقُـومِ والحَنْـجَـرِ[4]

صَاحِبُ العين : الحَنْجَرةُ : جَوْفُ الحُلْقُوم . أبو عُبيدة : الحَنْجَرةُ : طَبَقَانِ من أَطْبَاقِ الحُلْقومِ مما يَلي الغَلْصَمَةَ . ابن دُريد : الحَنْجَرُ ؛ جمعُ : حَنْجَرَةٍ ، [وهُو طرف

(١) في المحكم ٢/ ٦٠، واللسان (عنذ) دون نسبة .

(٢) في المحكم (حرق) ٢/ ٤٠١، وفيه : « أو اللهاة » .

(٣) في الأصل : « تحتد » ، وأثبتُ ما في ثابت ، ص ١٩١، والمحكم ٤/ ٤٠.

(٤) لأبي الهندي ، شعره ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ص ٤١، نقلًا عن ثابت ، ص ١٩٢.

المريء][1] ، وأنْشَد :

مَنَعَتْ حَنِيفَةُ واللهازِمُ مِنْكـمُ   تَمْرَ العِراقِ وما يَلَذُّ الحَنْجَرُ[2]

أبو عبيدة : الحنجُورُ : الحُلْقوم . أبو حاتم : هو المُحَنْجَرُ[3] .

ابن دُرَيد : الجِرْثِيَّة : الحَنْجَرة . صاحب العين : الحَرْقَدَةُ : عُقْدَةُ الحُلْقُوم[4] .

ابن دُريد : القُرْدُوحَة[5] : كالجَوْزَةِ تَظْهَرُ في حَلْق الغُلام إذا يَفَع .

ثابت : القَمَعُ : طَبَقُ الحُلْقُوم . أبو حاتم : القَمَعُ والقَمَعَةُ : طَرَف الحُلْقُومِ .

والبُلْعُوم : الحُلْقُوم ، وَهُو مَجْرى النَّفَسِ إلى الرِّئَةِ . أبو عبيد : وهو البُلْعُم .

ابن دريد : البُلْعُوم : للإنسان والدَّابة . ابن السكيت : بَلَعْمْتُ اللقمةَ : زَرَدْتُها .

---

(١) زيادة من الجمهرة ، ص ١١٣٤.

(٢) لأبي المهوّش الأسدي من أبيات هجا بها نهشل بن حرّي ، ديوان بني أسد ، جمع وتحقيق د . محمد علي دقة ٤٨٣/٢ ، نقلاً عن الخزانة ٣٧٤/٦ ، برواية : « قشر العراق » ، وهو في الجمهرة ، بدون نسبة ، ص ١١٣٤، وروايته « ثمر العراق » .

(٣) لم أجد هذا المعنى في المحكم ولا اللسان ، والنص فيهما : « المحنْجِر ـ بالكسر ـ داء يصيب البطن » .

(٤) عبارة العين : « الحرْقَدة : عقدةُ الحنجور ، الجميع : الحراقد » . وكذا في المحكم ٤/ ٣٢.

(٥) في الجمهرة ، ص ١١٩٨، وفيه أيضًا « قُرْدُوح وقردحة . . .» .

قال محقق الجمهرة : « وليس اللفظ في اللسان والقاموس والتاج . وإن صَحَّ ، فلعله مقلوب الحرْقَدة » .

وهذا سهو منه ، فليس هناك قلب ، وقد وجدت اللفظ في القاموس (قردح ، ص٣٠٢ (مؤسسة الرسالة) ، وساق المعنى الذي في الجمهرة والمخصص هنا ، وهو أيضًا في « خلق الإنسان » للإسكافي ، تحقيق خضر عوّاد ، ص٩٣، والمحيط للصاحب بن عباد ٣/ ٤٤٤، ولكنه ليس في المحكم ، ومن ثَمّ ليس في اللسان .

ابن دريد : الزُّلْقُوم كالبُلْعوم[١] .

ثابت : المريء : مجرى الطّعام والشراب إلى المَعِدَةِ مُتّصلٌ بالحُلْقوم ، وجمعه : أَمْرِئَة ، ومُرُءٌ . على مِثال (فُعُلٍ) . وهو المبْتَلَع ، والمُسْتَرَطُ . ابن دريد : وهو المِسْراط[٢] . أبو عبيدة : السَّوْطَم : البُلْعُوم لسَعَتِه . أبو زيد : البَلْدَمُ : ما اضْطربَ من المَريءِ .

صاحب العين : الشَّوارِبُ : عروقٌ في الحَلْق تَشْرَبُ الماءَ[٣] . أبو عبيدة : هي عروق لازقة بالحلْقوم ، وأسفلُها بالرِّئةِ . وقيل : بل مُؤَخَّرها إلى الوَتِين ، ولها قَصَبٌ مِنْه يَخْرج الصَّوْتُ . وقد تكون الشَّوارِبُ للحِمار ، قال أبو ذؤيب :

صَخِبُ الشَّوارِبِ لا يَزَال كأَنَّهُ   عَبْدٌ لآلِ أَبي رَبيعةَ مُسْمَعُ[٤]

أبو عبيدة : وهي الشوارج أيضاً .

ابن دُريد : الكَارِحَةُ ، والكَارِخَةُ : حلْقُ الإنسانِ ، أو بعض ما في حَلْقِه ، أَحْسِب ذلك[٥] .

أبو حاتم : الذّاقِنَةُ : رأس الحلقوم .

(اللَّحْيُ)

ثابت : في الرأس اللَّحْيانِ ، وجمعه : أَلْحٍ ولُحِيٌّ . قال صاحبُ العين : اللّحي :

---

(١) عبارة الجمهرة (ص١١٩٥) : « زلْقوم ، وهو الحلْقوم في بعض اللغات » .

(٢) كذا في الأصل ، وعبارة الجمهرة (ص٧١٣) : « المِسْرط ، والجمع : مسارط » .

(٣) العين ٦/ ٢٥٨، باختلاف يسير .

(٤) أشعار الهذليين ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، ص ١٢.

(٥) الجمهرة ، ص ٥٢١.

العُظَيْمُ الذي يَنْبُتُ عليه العَارِضُ ، والنَّسَبُ إليه : لَحَوِيٌّ ، واللَّحيان[1] : العَظْمَان اللّذان فِيهما منابت الأَسْنان ، تكون في الإنسانِ والدّابّة .

أبو عبيدة : اللّحيان حَائِطا الفمّ .

ثابت : وفيه الرَّأْدُ ، وهو : العَظْمُ النّاتئ في مُؤَخّر اللَّحْي ، مِمَّا يلي الأُذُن . ويُسمّيه بعضُهم : الرُّؤْدَ ، والجمع في اللّغتين أَرْءَادٌ ، وأنشد[2] :

يعلّق لَمَّا أَعْجَبَتْه أَتَانُهُ ... بِأرآدِ لَحْيَيْها جِيَادَ التَّمَائِمِ

أبو عبيد : « جيادُ الكَمَائِم » . وقد يُجمع على : أرائد ، وقال رجل من بني أسد :

تَرى شُؤونَ رَأْسِه العَوارِدَا ... الخَطْمَ واللّحْيَيْنِ والأَرَائِدا[3]

عَلِيٌّ[4] : ليس « أرائد » جمع « رأْد » ، وإنّما هو جمع أَرْءادٍ ، وقد أساء أيْضاً في توهمه « أرائدَ » أصلاً ، إنّما هو أرائيد ، كأنْعام وأناعِيم ، وإنّما غَرَّه هذا البيت الذي أنشده ، وهذا إنما حُذِفَتِ الياء فيه للضَّرورة ، أبو عبيد : الرَّودُ والرّاد – غير مهموز – أصْلُ اللَّحْي .

أبو حاتم : الذَّقَن[5] : مجمع اللَّحْيَين من أسْفَلِهما ، والجمع أَذْقَانٌ ،

---

(١) من هنا فقط في العين ٣/ ٢٩٦.

(٢) عند ثابت دون نسبة .

(٣) لرجل من بني فقعيس ، كما في « خلق الإنسان » للأصمعي ، ص ١٦٧، وثابت ، ص ١٩٣، وانظر اللسان (رأد) .

(٤) أي ابن سيده نفسه ، وهو علي بن إسماعيل .

(٥) سقط من ابن سيده كلام ثابت ، الذي يبدأ به كعادته ، وهو : « وفي اللَّحيَين الذَّقَن : وهو ملتقى رأسِ اللَّحْيَيْنِ تحت منابت الثنايا السُّفْلى » ، ص ١٩٣، ١٩٤.

واستعاره امرؤ القيس للشّجَر، فقال:

* يَكُبُّ عَلَى الأَذْقَانِ دَوْحَ الكَنَهْبُلِ[1] *

ابن السّكّيت: ذَقَنْتُه أَذْقُنه ذَقْناً: أصبت ذَقَنه. والذَّقُونُ من الإبل التي تُميل ذَقَنَها إلى الأرْضِ تَسْتعين بذلك على سَيْرِها[2].

ثابت[3]: وفي اللّحْيَيْنِ النّكْفَتَان: وهما العَظْمَانِ النّاتِئان عِند شَحْمةِ الأُذن، فإذا ضُرِبَ الرّجلُ على ذلك المَوْضِع، قيل: نُكِفَ نَكَفاً، [فهو مَنْكُوف]. ابن السكيت: النّكَفَتان: لَحْمَتان مُكْتَنِفَتا عَكَدَةِ اللّسانِ من باطِنِ الفَم في أصُولِ الأُذُنَين دَاخِلتانِ بَيْنَ اللَّحْيَيْنِ. وقيل: هي الدَّاغِصة. وقيل: هما عُقْدتان رُبّما سقَطَتا من وَجَعِ الحلْق. فظهر لها حَجْم. وقيل: هما عَظْمان عن يَمِين العَنْفَقَةِ وشِمالها، وهو الموضع الذي لا يَنْبُتُ عليه شَعَرٌ. والنّكَفَةُ: ما بين اللَّحْيَيْنِ[4] والعُنُق من جانبي الحُلْقوم من قُدُم من ظَاهِرٍ وباطِنٍ. وقيل[5]: هي غُدَدَةٌ في أصل اللَّحْي بَيْنَ الرّأْد وشحمة الأذن. أبو عبيدة: الدَّاغِصة: النّكَفَةُ.

ثابت: وفي اللّحْيَيْنِ الفَكّانِ: وهما مُجْتَمَعُهُما عند الصُّدْغِ من أعْلَى وأسْفل.

---

(١) ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص٢٤، وصدره:

* وأَضْحى يسُحُّ الماءَ عن كلِّ فِيقةٍ *

(٢) إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر، ص٥٦.

(٣) إلى قوله: «شحمة الأذن»، سقط من كتاب ثابت، ص١٩٣، ولم ينبه المحقق على ذلك السقط. وانظر اللسان (نكف).

(٤) لم أجد النص عند ابن السكيت في كتابَيْه (الإصلاح، والألفاظ)، وهو في المحكم ٧/ ٥٠، واللسان (نكف).

(٥) هذا هو قول ابن السّكيت، إصلاح المنطق، ص٦٥.

وقال أَكْثَمُ بن صَيْفيٍّ : « مَقْتَلُ الرَّجُلِ بين فَكَّيْهِ » يعني لسانه . غيره : يكون من الإنسان والدّابّة . وقيل : الفكّ : مُجتمع الخَطْم . ابن دُريد : الفَكَكُ : انكسارُ الفَكِّ أو زَواله[1] . ورَجُل أفكُّ : مكسورُ الفَكّ .

ثابت : وفي اللَّحْيين الصَّبيّانِ : وهما مُستَدَقُّهُمَا مِمّا يلي الذَّقَن ، وأنشد :

وهادٍ كعُودِ السَّاجِ صَعْلٍ يقودُهُ   مُعَرَّقُ أحْناءِ الصَّبِيَّينِ أَشْدَقُ[2]

أبو عبيدة : الصَّبيّانِ : الحَرْفَانِ المُنْحنيانِ عَنْ وَسَط اللَّحْيَيْنِ من ظَاهِرهما يَنْحَرِفان مِثْل صَبِيّ السَّيفِ حِين يُحَرَّف في ظُبَتِهِ . الرِّزاحي : الصَّبِيُّ : رأسُ العَظْمِ الذي هو أَسْفلُ من شَحْمَةِ الأُذُن بنحو من ثلاثةِ أصابعَ مَضْمُومَةٍ .

غيره : العَنْفَقَةُ ما بين الذَّقَن وطَرَفِ الشَّفةِ السُّفْلى ، كَانَ عَلَيها شَعَرٌ أو لم يكُن . وقيل : هُو ما يَنْبُت على الشَّفَةِ السُّفْلى من الشَّعَر . والعُثْنُون من اللّحية : ما نَبَت على الذَّقَن وتَحْتَهُ سُفْلاً ، وقيل : هو كلُّ ما فَضِلَ من اللحية بَعْدَ العارِضَيْنِ . وقيل : هو اللِّحْيةُ كلُّها . ورجُلٌ مُعَثَّنٌ : ضَخْمُ العُثنون .

كُرَاعٌ : الفَحْصَةُ : النُّقْطَةُ التي تكُون في الذَّقَن والخَدَّيْنِ .

ثابت : وفيها اللِّهْزِمَتَانِ ، وهُما مُجْتَمَعُ اللَّحْمِ بين الماضِغِ والأُذُن من اللَّحْي ، والماضِغَانِ : ما يُمْضَغُ عَلَيْهما من الأضْرَاسِ . وأنشد :

واستوت لِهْزِمَتا خَدَّيْهِمَا   وَجَرَى الشُّفُّ سَوَاءً فاعْتَدَلْ[3]

---

(١) الجمهرة ، ص ١٠١٢.

(٢) لذي الرمة ، ديوانُه ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، ص ٤٧٨، وثابت ، ص ١٩٢.

(٣) للنابغة الجعدي ، ديوانه ، تحقيق د .واضح الصّمد ، ص ١١٦، وعند ثابت ، ص ١٩٤، بلفظ « الشُّيفُ » ، وهو تحريف .

ويقال للبَعِير أو الفَرَس المَوْسُومِ على ذلك المكانِ : مَلْهُوز . وأنشد

مَرَّتْ بِراكِبِ مَلْهُوزٍ فقال لها : ضُرِّي الجُمَيحَ وَمَسِّيه بتَعْذِيبِ[1]

وقيل : اللّهْزِمَتان : مَضِيغَتانِ في أَصْلِ الحَنَك . وقيل : هما مَضِيغَتان عند مُنْحَنَى اللَّحْيَيْنِ أسفَلَ الأُذُنَيْن ، وهما مُعْظَمُ اللّحْيَيْنِ . وقِيل : هُما ما تَحْتَ الأُذُنَيْن من أَعْلى اللَّحْيَيْنِ والخَدَّين ؛ وقد لَهْزَمْتُه : أصبتُ لِهْزِمَته . أبو حاتم : العَانِذَةُ : أَصْلُ الذَّقَن واللّحْي ، وقد تقدّم أنه اللُّغْنون .

أبو عبيد : الفَنيكُ : طرف اللَّحْيين عند العَنْفَقَة ، ولم يَعْرِف الإِفْنِيك . وكان قد تقدم أن الإِفْنِيكان : العُنْدَبَتَانِ . أبو عبيدة : الفَنِيكانِ من كلّ ذِي لَحْيَيْنِ : الطَّرفان اللّذان يَتحركان من المَاضِغ عند الصُّدْغَين . وقيل : هُما من يَمِين العَنْفَقَةِ وشِمالِها .

أبو حاتم : الفُسْحَتَانِ : ما لا شَعَر عليه مِن جَانِبَي العَنْفَقَة .

ابن دريد : الحَرْقَفة : طرف اللَّحْي[2] . أبو عبيدة : حِنو اللَّحْي : ما حُنِي عَلَيْهِ . وقيل الحِنْوُ : كلُّ شَيءٍ فيه اعْوِجَاجٌ ، والجمع : أحناء ، وحُنِيّ .

أبو عبيدة : الشَّجْر : ما بين اللَّحْيَيْنِ . ابن دريد : هو طَرَفُ اللَّحْيين . وقيل : هو الذَّقَن بعينه حيث اشتجر طَرَفا اللَّحْيَيْن من أسْفل . وقد تقدّم أنّه الصّامغ ، وأنّه مُؤَخَّرُ الفَمِ ومَخْرَجُه ، والجمع أَشْجَارٌ وشُجُورٌ . قال أبو علي : اشْتَجَر الرَّجُل : وَضَع يَدَه على شَجْرِه[3] من حُزْن أو فِكْرةٍ ، وأنشد :

---

(١) للجميح الأسدي ، المفضليات ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ق٤ ب ٢.

(٢) عبارة الجمهرة (ص١١٤١) : « والحَرْقَفة : طرفُ الحجبة ، والجمع : حراقِف . ويقال للمريض إذا طالت ضِجعته : دَبِرَت حَراقِفُهُ » .

(٣) عبارة المحكم (١٧٣/٧) : « تحت شَجْره » ، وكذا اللسان .

نام الخليُّ وبتُّ الليلَ مُشْتَجِراً   كأن عَيْنَيَّ فيها الصابُ مَذْبُوحُ[1] .

أبو عبيد : العارض . ما بين الثَّنَايا والأَضْرَاسِ ، ومنه قيل للمرأة : مَصْقولٌ عَوارِضُها .

صاحب العين : العَارضان : شِقَّا الفَم . وقيل : جانِبا اللِّحْية ، وهو ما ينْبُت من الشَّعْر في الخدَّين على عَوارِض الأسْنَانِ . وأنشد :

لا تُواتيك إن صَحَوْتَ وإن أجْـ   ـهَدَ في العارِضَيْنِ مِنْكَ القَتِيرُ[2]

وقيل : العوارض ما ولي الشِّدْقَيْنِ من الأَسْنَانِ . وقيل : بل هي أَرْبَعُ أسْنانٍ تلي الأنياب ، ثم الأضْراس تلي العوارِض . وقيل : هي ثمانية في كل شِقٍّ ، أربعةٌ فَوق ، وأرْبَعَةٌ أَسْفَل . وقيل : هو الخدُّ .

أبُو عبيدة : الذَّابِحُ شَعَرٌ يَنْبتُ بَيْنَ النَّصِيلِ والمَذْبَح .

ثابت : وفي اللَّحْيَيْنِ الذَّوَطُ : وهو قِصَرُ الذَّقَنِ ونَقْصٌ فيه . ورجل أَذْوط ، وامْرَأَةٌ ذَوْطَاءُ ؛ وقد ذَوِطَ ذَوَطاً .

وفي اللَّحْي : السَّجَحُ : وهو طُولُه وسَباطَتُه . ورجل أَسْجَح اللَّحْي وامْرأَةٌ سَجْحاء . وكذلك الفَرَس والبعير . وأنشد :

لـهـا أذنٌ حَشْـرٌ وذِفْرى أَسِيـلةٌ   وخـدٌّ كمِرْآةِ الغَرِيبَةِ أَسْجَحُ[3]

(١) لأبي ذؤيب الهذلي ، أشعار الهذليين ، ص ١٢٠.

(٢) لعدي بن زيد ، ديوانه ، تحقيق محمد جبار المعيبد ، ص ٦٥، ق ١٦ب ٥، والمحكم ١/ ٢٤٧.

(٣) لذي الرمة ، ديوانه ، ص ١٢١٧.

ومن اللّحي الأَكْزَم . وهو القَصِيرُ الكَزُّ .

ابن دريد : لَحْيٌ سَلْجَم : شديد وافرٌ . ورَأسٌ سَلْجَمٌ : طويل اللَّحْيَيْنِ .[1]

صاحب العين : العَكَبُ : غِلَظٌ في اللَّحْي . وأمَةٌ عَكْبَاءُ : جَافِيَةٌ غَلِيظَة ، منه[2] . وقد تقدّم أنه الغِلَظُ في الشَّفَة .

أبو زيد : لَحْيٌ أَلْحج : مُعْوَجٌّ ؛ وقد لَحِجَ لَحَجاً . أبو عبيدة : اللّخا . اعْوِجَاجٌ في اللَّحْي . وقد تقدم أنّه مَيْل في أحد شِقّي الفم .

(العُنُق وما اتَّصل بِها من المَنْكِبَيْنْ وغَيْرِهما)[3]

صاحب العين : العُنُق وَصْلَةٌ ما بين الرَّأْسِ والجَسَدِ . قال أبو علي : وكلّ ما تقدم من شيءٍ عُنُقٌ ، يقال : عُنُق الجبل ، والأَكَمَة حتّى إنّهم ليقولون : عُنُق الشِّتاءِ وعُنُق الصَّيْفِ . ابن دريد : من قال العُنْقُ ذَكَّرَ . ومن قال : العُنُقُ أنَّث . والجمع : أعناق . ثابت : العنُق : التَّلِيل ، وأنشد :

تَشُقُّ الأَرْضَ شَائِلَةَ الذُّنَابى   كأنَّ تَلِيلَها جِذْعٌ سَحُوقُ[4]

والجمع : أتِلَّةٌ . أبو عبيد : تُلُلٌ وتَلاتِلُ . ثابت : وهُوالجِيْد . قال أبو عليّ : هو عِند سيبويه : فِعْل ، وعند أبي الحسن : فُعْلٌ . قال : وهو عنده : فُعْلٌ ، على التجويز لا على الإلزام . يعني أنّه يجوز أن يكون فَعْلاً ، وفُعْلاً ، وكِلاهُما يُجمع على : أجياد . سيبويه :

---

(١) لم أجد العبارة في الجمهرة ، والذي فيه (ص ١١٣٨) : « سَلْجم : طويل ، والجمع : سلاجم » .

(٢) العين ١/ ٢٠٦.

(٣) هنا سقط من ابن سيده فصل عن اللحية ، هو عند ثابت ، ص١٩٧ - ٢٠٠.

(٤) للمفضل النكري ، الأصمعيات ، تحقيق عبد السلام هارون ، ق٦٩ب ٣٦، وثابت ، ص ٢٠٠.

وجُيُود[1] . أبو حاتم : الجيد : مُقَلَّد العُنُق . وقيل : مُقَدَّمه .

ثابت : وهو الهادي ، والكَرْد . ويقال : إن الكَرْد أَصْل العُنُق ، وأنشد :

وكنّا إذا القَيْسيُّ نَبَّ عَتُودُه ضَرَبْنَاهُ فَوْقَ الأُنْثَيَيْنِ على الكَرْدِ[2]

الأُنْثَيان : الأُذُنان .

اللّحياني : العِجَانُ : العُنُق ، يَمَانِيَة ، قال شاعرهم يرثي أمّه ، وأكلها الذئب :

فلم يَبْقَ منها غيرُ نِصْفِ عِجانِها وشُنْتُرَةٌ مِنْهَا وإِحْدى السَّبَائِبِ[3]

صاحب العين : السِّطاع : العُنُق ، على التشبيه بسِطاع الخِباء ؛ وهو العَمُودُ الذي في وَسَطِه . والعَطَلُ : العُنُق . ثعلب : وهو : الشِّراع ، والشُّجْعُم[4] .

صاحب العَين : الحُزَّة : العُنُق ، وفي الحديث « أخذ بِحُزّته » . وإنّما الحُزَّة : مُجْزَةُ السَّراويل ، والعُنُق شَبِيه به[5] . وقال : صَفْحَتا العُنُق وصَفْحتاه : جانِباهُ . أبو عبيدة : الإِقْليد : العُنُق ، والجمع : أَقْلاد .

عليٌّ : ليس بَجَمْع « إقليد » إلَّا على توهّم حذفِ الزّائد ، فإذا توهمت حذفَ الزائد صُغْتَهُ على أي صِيغَةٍ شِئت صاغت في جمعه « أفْعَال » ، أو يكون جَمْعاً نَادراً .

(١) كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ٣/ ٥٩٢.

(٢) للفرزدق ، ديوانه ، إيليا حاوي ١/ ٢٠٨.

(٣) في المحكم ١/ ٢٠٠ ، دون نسبة برواية ، « إحدى الذّوائب » .

(٤) لم أجد (الشّجعم) في المحكم ولا في اللسان ، وهو في القاموس ، ص ١٤٥٤.

(٥) كذا في الأصل ، وفي العين (١٧/٣) : « وفي الحديث : « أخذ بحزته » ؛ يقال : أخذ بعنقه ، وهو من السراويل حزّة وحجزة ، والعُنُق عندي تشبيه به » .

أبو حاتم : الرَّقَبَةُ : العُنُق . وقيل : أعلاها ، والجمع : رَقَبٌ ورِقابٌ . ابن دريد : رَقَبْتُهُ : طرحتُ الحَبْلَ في رَقَبَتِه . وأعْتَق رَقَبَةً ؛ أي نَسَمَةً . الحِرْمازي : المِجْدافُ : العُنُق ، على التَشْبِيه بِمِجْدافِ السَّفِينة .

ثابت : وفي العُنُق الصَّلِيفَانِ : وهُما ناحِيَتاه مِن عَن يمِينٍ وشِمال . وأنشد :

* وفي صليفَيْ عُنُقٍ لأمِّ الفِقَر *[1]

وقيل : هما ما بين اللِّيْتِ والقَصَرة[2] .

وفيه اللِّيتانِ : وهما مجرى القرط من العنق . وأنشد :

كَأنَّ كُحَيلاً مُعْقَداً أو عَنِيَّةً   على رَجْعِ ذِفْراها مِن اللِّيتِ واكفُ[3]

وقيل : اللِّيتان : موضع المِحْجَمَتَيْنِ . أبو عبيدة : والجمع : أَلْيَات .

ثابت : وفيه السَّالِفتان : وهما ناحيتا مُقَدَّم العُنُقِ من لَدُنْ مُعَلَّقِ القُرْطِ إلى الحَاقِنة . أبو حاتم : السَّوَالف بالطُّلَى .

ثابت : وفيه اللَّدِيدان : وهُما صَفْحَتا العُنُق . أبو عبيدة : هُما مَضِيغَتَاهُ ، ومِنه لَدِيدُ الوادي : جانِباهُ . وجمعه أَلِدَّةٌ . ومنه قِيل : للإنسانِ : يَتَلَدَّدُ ، أي يتلفَّت يَميناً وشِمالاً . صاحب العين : عُرْضا العُنُقِ : صَفْحَتاه . وكذلك : عِلاطَاهُ[4] .

(١) لجندل بن المثنى ، كما عند ثابت ، ص ٢٠١ ، والأصمعي ، ص ١٩٩ .

(٢) عبارة المحكم (٢١٧/٨) : « ما بين اللِّيَة والقصرة » .

(٣) لأوس بن حجر ، ديوانه ، تحقيق محمد يوسف نجم ، ص ٦٧ ، وثابت ، ص ٢٠١ .

(٤) في المحكم (٣٣٩/١) : « العِلاط : صفحة العنق من كل شيء . قال أبو عليّ : العلاط يكون في العنق عَرْضاً ، وربما كان خطًّا ، وربما كان خطّين ، وربما كان خطوطاً في كل جانب ، والجمع أعْلطة وعُلُط » .

أبو عبيدة : المُخَدَّش : مَقْطَع العُنُق من الإنسان ، والخُفِّ ، والحافِر .

ثابت : وفيه العُرْشَانِ : وهُما مَوضع مِحْجَمَةِ الأَخْدَع . يقال للإنسان إذا ضَمَر ذلك منه : إنه لَمَنْقُوفُ العُرْشَيْنِ . وأنشد :

وعبدُ يَغُوثَ اسْتَنْزَلَتْهُ رِماحُنا قد احْتَزَّ عُرْشَيْهِ الحُسَامُ المذكَّرُ[1]

وفيه العِلْبَاوَانِ : وهما العَصَبَتَان الصَّفْراوَان المُمْتَدَّتانِ في طُولِ العُنق إلى الكَاهِلِ بَيْنَهُما النُّقْرَةُ . وأنشد :

* يَمُرُّ في الحَلْقِ على عِلبائِه[2] *

أبو زيد : عَلِبَ الرَّجلُ : انْحَطَّ عِلْبَاوَاهُ كِبَراً . وَعَلْبَيْتُ العبدَ : ثَقَبْتُ عِلْباءَهُ ، وجَعَلْتُ فيه خَيْطاً . أبو عبيدة : الواهِنَتان : أَطْرافُ العِلْبَاوَيْن في فَأْس القَفا . وقيل : هما ضِلعَانِ في أصْل العُنُق من كلّ جانبٍ وَاهِنَةٌ .

صاحب العين : القفا وَرَاءُ العُنُق . أُنثى[3] . الأصمعي : الجمع : أَقْفٍ ، وأَقْفَاء ، وقُـفِيٌّ . ابن دريد : وقُـفِين[4] .

عَليٌّ : وحكى ابنُ جني : في « القفا » المدَّ في كتابه الموسوم بـ « الـمُعْرِب »[5] . وقالوا : هو قَفَا الأَكَمَةِ ، وبِقَفَاها : أي بظَهْرها ، على المَثَل . والقَـفِيُّ : القَفَا . وتَقَفَّيْتُهُ

(١) لذي الرمة ، ديوانه ، ص ٦٤٨ وثابت ، ص ٢٠٢.

(٢) عند ثابت ، ص٢٠٢ دون نسبة .

(٣) في المحكم (٦/٣٥٤) : « وقال اللحياني : القفا ، يذكّر ويؤنث . . .» .

(٤) الجمهرة ، ص ١٣١٠، وزاد في المحكم (٦/٣٥٤) : « وقُفِين ، نادرة لا يوجبها القياس » .

(٥) يقصد كتابه « المعرب في شرح القوافي » ، وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش ، وورد ذكره في الخصائص ١/ ٨٤.

بالعَصا ، واسْتَقْفَيْتُه : ضَرَبْتُ بها قَفَاهُ . أبو عبيد : القَافُ : القَفا . وهو القَفَنُ . وعليه يحمل شَاةٌ قَفِينةٌ[١] ، وليس على ما ذَهَبَ إليه أبو عبيد : من أنّها لغة في القَفا إنّما غَرَّهُ ، قول الشاعر :

* ومَـوْضِـعُ الآذان والـقَـفَـنُ *[٢]

إنّما أراد الشاعرُ « القفا » ، فوقف على إنشاد مَن أنشد : « والعِتّابن »[٣] ، وشدّد على حدّ قولِه : « من أَطْيب القُطْننّ »[٤] ، ثم أجرى الوَصْل مَجْرى الوقف .

ابن دريد : الكَرْهَاءُ : نُقْرة القَفا ، هُذليّة . وقيل : هو الوَجْه والرّأس بأَسْرِه[٥] .

ثابت : في العنق الدَّأْي : وهو فَقَارها . الواحد : دَأْيَة ، ويُجْمَع : دِئِيّ . كقِسِيّ . وأنشد :

* قد عَضَّ مِنْها الظَّلِفُ الدِّئِيَّا *

---

(١) أي : « مذبوحة من قفاها . وقيل : هي التي أبين رأسها من أي جهة ذبحت » .

(٢) في اللسان (قفن) ، برواية :

* ومـوضـع الإزار والـقَـفَـنْ *

وقبله :

* أُحِبُّ مِنْكَ مَوْضِعَ الوُشْحَنْ *

(٣) يقصد بيت جرير ، ديوانه ، ص٨١٣ ، وصدر البيت هو :

أقلّي اللومَ عاذل والعِتابا

(٤) جزء من رجز لقارب بن سالم المرّي ، (ويقال : دَهْلب بن قريع) :

كـأنّ مَـجْـرى دَمْـعِـهـا المسْـتَنّ قُـطْـنّـةٌ مِـن أجـودِ الـقُـطْـنُنّ

انظر المحكم ٦/ ١٧٣، واللسان (قطن) .

(٥) في الجمهرة ، ص١٠٨ ، وبعده : « هكذا يقول الأصمعيّ ، ولم أسمعه في شعرهم » .

* عَضَّ الثِّقافِ الخُرُصَ الخَطِّيَّا[1] *

وفيه طَبَقُهُ : وهو ما بين الفَقَار ، كُلُّ واحدة طَبَقَةٌ ، وأنشد :

نَـوَاشِـزُ أَطْـبَـاقُ أَعْـنـاقِـهـا   وضُـمَّـرُهـا قَـافِـلاتٌ قُـفُـولا[2]

وفيه النُّخَاع : وهو الخَيْطُ الأبيض الذي يجري في الفَقَارِ حتّى يَسْقي الدِّمَاغ . ابن السكيت : وهو النِّخاع والنُّخاع ، وقد نُخِعَ الرّجل والدّابة : قُطِع ذَلك مِنْهما .

صاحب العين : المحْرَك : مُنْتَهى العُنُق عندَ المَفْصِل من الرأس . والمُحَرَّك : مَقْطَعُ العُنُقِ . والحارِكُ : أعلى الكاهل[3] ؛ وقد حَرَكْتُه أحْرُكه حَرْكاً : ضَرَبْتُ حاركه .

ثابت : وفيه القَصَرةُ : وهو أصْلُ العُنُق ومَغْرِزُه في الكاهل .

ابن السّكيت : والجمع قَصَرٌ .

وفيه : الوَريدان : وهما عِرْقَانِ تزْعُم العرب أنَّهما من الوَتِين ، وأنشد :

وأَمَّـا قَـوْلُـك : الخُلَـفَـاءُ مِـنّـا   فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدكَ من وِدَاجِ[4]

وفيه الأوْدَاجُ ، واحدها وَدَجٌ ، وهي العُروق التي يَقْطَعُها الذّابحُ ، وأنْشَد :

---

(١) لحميد الأرقط ، في « خلق الإنسان » ، للأصمعيّ ، ص ١٩٨ ، وثابت ، ص ٢٠٣ ، واللسان (دأي) .

(٢) لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ، دار الكتب ، ص ١٩٦ ، وثابت ، ص ٢٠٣ .

(٣) إلى هنا في المحكم ٣/ ٢٧ ، وقد ضبط محقق هذا الجزء من المحكم كلمة « المحرك » الثانية بضبط الأولى ، برغم اختلاف ضبطهما في أصول المحكم المخطوطة ، والتي توافق ما في المخصص هنا ، فليحرر ما في المحكم .

(٤) لعبد الرحمن بن حسان ، كما في ثابت ، ص ٢٠٤ .

إذا مُكّتْ خواتِمُها وفُضّتْ   يقالُ لها دَمُ الوَدَجِ الذَّبِيحُ[1]

أبو زيد : الأَوْدَاجُ : ما أحَاط بالحَلْقِ من العُروق . أبُو عبيدة : هي عروقٌ في أُصُول الأُذُنَيْنِ يَخْرُج مِنها الدَّمُ . وقيل : الوَدَجان : عِرْقانِ من الرَّأْسِ إلى السَّحْر ؛ وقد وَدَجْتُهُ وَدْجاً وَوِدَاجاً ، وودَّجته : قطعتُ وَدَجَهُ[2] . ابن دريد : الخَلُّ : عِرْق في العُنُق[3] .

ثابت : والطُّلَى : الأَعْناق ، الواحدة : طُلْيَةٌ . وقيل : الطَّلَى : أُصُول الأَعْنَاقِ . وقيل : هو ما عَرُضَ من أسفل الخُشَشَاء . كُراع : الطُّلْوَةُ لغة في الطُّلْيَة . قال سيبويه : قال أبو الخطاب : الواحِدة : طُلَاةٌ[4] . قال أبو عَليٍّ : لا نَظِير لها إلَّا حَرْفان قالوا : حُكَاةٌ وحُكًى : وهي نحو الوَزَغة . ومُهَاةٌ ومُهًى : وهو ماءُ الفحل في رحم الناقة – قَلَبُوا عَيْنَه إلى مَوْضِع لامه .

وفيه الأَخْدَعان . وهما الوَدَجَان . وقيل : عِرْقان خَفِيّانِ في مَوْضِع الحِجَامَةِ ، ورُبّما اعْتراه الوَجَعُ عِند الكِبَر فيهما . ويُقال للرَّجُلِ إذا امْتَنَع وأبَى : إنّه لشَدِيدُ الأَخْدعَ . وإذا لَانَ واسْتَرخى : قَدْ لَانَ أَخْدَعُهُ . وقال : خَدَعْتُهُ أَخْدَعُهُ خَدْعاً : أَصَبْتُ أَخْدَعَه[5] . وقيل : إنّ الأَخْدَعَيْنِ سُمِّيا بذلك لخفَائِهما ، وربَّما وضع الحاجم عليهما المِشْرَط ، فَيَنزِفَ صاحِبَهَا .

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي ، أشعار الهذليين ، ص ١٧٢ ، وثابت ، ص ٢٠٤ .

(٢) المحكم ٧/ ٣٧١ .

(٣) الجمهرة ، ص ١٠٧ .

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٥٨٥ .

(٥) في المحكم (١/ ٧٢) : « خَدَعه يخدَعه : قطع أخدعَيْه » ، وزاد في اللسان : « وهو مَخْدوع » .

(ومن أعراض العنق)

ثابت : في العُنُق : العَنَقُ ، والجَيَدُ ، والقَوَدُ ، والتَّلع ، والرَّقَبُ ، والغَلَبُ ، والبتع ، والهَنَعُ ، والوَقَصُ ، [والقَصَرُ][1] ، والصَّعَرُ ، والقَدَرُ ، والدَّنَنُ ، والخَضَعُ .

فالْعَنَقُ : طول العُنُق مع الغِلَظِ[2] ، رجل أَعْنَق ، وامرأة عَنْقَاءُ ، وأنشد :

* كَأَنَّه حَوْلَ التَّلِيلِ الأَعْنَقِ *[3]

الأصمعي : رجل مُعْنِقٌ ، وامْرأة مُعْنِقَةٌ ، كذلك والاعْتِناقُ ، والعِنَاقُ ، والمُعانَقَةُ : إِدْناء العُنُقِ من العُنُقِ ؛ وقد اعْتَنَقْتُه وتَعَنَّقْتُه ، وعانَقْتُه . وقيل : المُعانَقَةُ في المَوَدَّةِ ، والاعْتِناقُ في الحَرْب ، قال :

نَطْعَنُهُم ما ارتَمَوْا حتى إذَا اطَّعَنُوا ضَارَبَ حتى إذا ما ضَارَبُوا اعْتَنَقَا[4]

وقد يجوز « الافْتِعال » في موضع « المُفاعَلة » ، فإذا خَصَصْتَ بالفِعْلِ واحِداً دون آخر ، لم تَقُلْ إلَّا عانَقَهُ في الحالَيْنْ .

ثابت : والجَيَدُ : طُولُ العُنُقِ ، رجل أجْيَدُ ، وامْرأَةٌ جَيْدَاءُ ، وجَيْدَانَةٌ[5] ؛ قد جِيدَت جَيَداً ، وأنشد :

---

(١) أضفت هذا الحرف من ثابت ؛ لأنه سوف يفسره بعد ذلك ، إذ وردت هذه الأحرف مجتمعة في « خلق الإنسان » لثابت ، (ص٢٠٥) ، ثم فسّرها بعد ذلك .

(٢) عبارة ثابت : « وإذا طال العُنُق مع غِلَظ ، أو غير غِلَظ . . . » ، ص ٢٠٥ .

(٣) لرؤبة ، كما في ثابت ، ص ٢١٠ ، و« خلق الإنسان » للأصمعي ، ص ٢٠٢ ، وقد أخلّ به ديوانه .

(٤) لزهير ، ديوانه ، ص ٥٤ .

(٥) ليست عند ثابت .

حَوْرَاءُ جَيْدَاءُ يُسْتَضاءُ بِها   كأَنَّها عُودُ بانَةٍ قَصِفُ[1]

والقَوَدُ : طُول العُنُقِ وانْحِدَارُها ، ولا تكون مُنْتَصِبَةً . رجُل أَقْوَدُ ، وامْرأةٌ قَوْدَاءُ ، وأنشد :

فَإِنَّ الكَرِيمَ مَنْ تَلَفَّتَ حَوْلَهُ   وإنّ اللَّئِيمَ دائمُ الطَرْفِ أَقْوَدُ[2]

والأقود : الطويلُ العنق . والظَّهْرُ من النَّاس والدَّوَاب ؛ وقد قَوِدَ قَوَداً .

ثابت : والتَّلَعُ : إشْرَافُ العُنُقِ وانْتصابُها . رجل أَتْلَعُ ، وامْرَأَةٌ تَلْعَاءُ ، وأنشد :

وأَتْلَعُ نَهَّاضٌ إذا صَعَّدَتْ به   كسُكَّانِ بُوصِيٍّ بدجلَةَ مُصْعِدِ[3]

أبو حاتم : هو طُولُه وانْتِصابُه ، وغَلِظُ أصله ، وجَدَلُ أَعْلاه .

ثابت : والرَّقَبُ : عِظَمُ الرَّقَبَةِ وطُولُها . وهو أرْقَبُ . والأُنثَى : رَقْبَاءُ . سيبويه : الرَّقَبانيّ : الغَلِيظُ الرَّقَبة ، وهو من نادر مَعْدول النَّسَبِ[4] . وإن سَمَّيْتَ بِهِ ثم أَضَفْتَ إِلَيْه ، فَعَلَى القياس كما تقدم في : جُبَّة وحَبَة .

ثابت : والغَلَبُ : غِلَظُ العُنُقِ ، ورجل أَغْلَبُ ، وامْرأة غَلْبَاءُ ، وأنشد :

ما زِلْتُ يوم البَيْنِ أَلْوِي صَلَبِي   والرأسَ حتّى صِرْتُ مِثْلَ الأَغْلَبِ[5]

---

(١) لقيس بن الخطيم ، ديوانه ، تحقيق ناصر الدين الأسد ، ص ٥٧، وثابت ، ص ٢٠٥.

(٢) لحاتم الطائي ، ديوانه ، تحقيق عادل سليمان ، ص٢٥٠ ، باختلاف في الرواية ، وثابت ، ص ٢٠٦.

(٣) لطرفة ، ديوانه ، تحقيق علي الجندي ، ص١٧ ، وثابت ، ص ٢٠٦.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٣٨٠.

(٥) نسبه ثابت للعجاج ، ص٢٠٦، ٢٠٧ ، نقلاً عن الأصمعي في كتابه « خلق الإنسان » ، ص٢٠٢ ، ولكني لم أجده في ديوان العجاج .

سيبويه : قالوا : أغْلَبُ ، فجاءُوا به على « أفْعَل » ، كما جاءوا على « أَفْعَل » ما يكرهون[1] . أبو حاتم : الغَلَب : قِصَرٌ مع غِلَظٍ ، وقيل : مع مَيْلٍ . قال : قال الأصمعيّ : لا أَدْري لعلّ ذلك مع دَاءٍ . وحكى صاحبُ العين وغيرُه : عِزَّةٌ غَلْباء ، وهو على المَثَلِ . قال ثعلب : ومنه الغَلَبُ في الشَّجَرِ والعُشْبِ ؛ وقد غَلِبَ غَلَباً ، واغْلَوْلب ، وأسَدٌ أَغْلَبُ ، مِنه[2] .

ابن دريد : الأَجْوَقُ : الأَغْلَب[3] .

ثابت : والبَتَعُ : شدّة العُنُق ، وعُنُقٌ بَتِعٌ ، وأنشد :

كـلُّ عَـلاةٍ بَـتِـعٌ تَـلِـيـلُـهـا يسقُطُ من مِرَاحِها شَلِيلُها[4]

ابن دريد : رجل أَبْتَعُ ، وامْرَأَةٌ بَتْعَاءُ ، وكذلك هو من غَيْرِ الإنسان[5] .

ثابت : والهَنَعُ تَطَامُنٌ في العُنُقِ من خِلْقَةٍ . ورجل أَهْنَعُ ، وامْرَأَةٌ هَنْعَاءُ ، وأنشد :

وقَـدَّمَـتْ مُمَـخُـونَـةً غَـيْـرَ هُـنُـعْ يَنْشُنَ ماءَ الحَوْضِ نَوْشاً والْكَرَعِ[6]

قوله : « مُمَخُونة » : عنق طويلة . وقوله : « هُنُعْ » : أراد « هُنْعْ » ، فاضْطُرّ .

والوَقَص : دنُو الرأسِ من الصَّدْرِ . رجل أوقص ، وامْرَأَةٌ وَقْصَاءُ ؛ وقد وَقِص

(١) الكتاب ٤/ ٢٧.

(٢) المحكم (٥/٣١٣) وبعده : « وغُلُبٌ : غليظ الرقبة » . وزاد ثابت : « وإذا التفتَ الأغلب لم يستطع أن يلتفت إلّا بعُنُقِهِ كلّه » ، ص ٢٠٧.

(٣) عبارة الجمهرة ، (ص٤٩٠) : « الغليظ العُنق ، والأنثى جَوْقاء » .

(٤) عند ثابت ، ص ٢٠٧ ، والأصمعي ، ص ٢٠٢ ، والجمهرة ، ص٢٥٤ دون نسبة .

(٥) الجمهرة ، ص ٢٥٤.

(٦) لحُكَيم بن مُعيَّة الرَّبَعِيّ ، كما عند ثابت ، ص ٢٠٧.

وَقَصاً ، وأنشد :

أذَمُّــهُ صِيــاغــةً وأرْذلُــهْ   أوْقَصُ يُخْزِي الأَقْرَبِين عَطَلُهْ[1]

والصَّعَرُ : مَيَلٌ في العُنُقِ في أَحَدِ الشِّقَّيْنِ ، ويكون في الوجه أيضاً إذا مَالَ في أَحَدِ شِقَّيْهِ . رجل أصْعَر ، وامْرَأَةٌ صَعْرَاءُ ، وأنشد :

أم من لِخَصْمٍ مُضْجِعين قِسِيَّهُمْ   صُعْرٍ خُدُودُهُمُ عِظَامُ المَفْخَرِ[2] .

* * *

وإلى هنا تنتهي الأوراق الساقطة التي عثرت عليها من الجزء الأول ، ويجيء بعدها في المطبوعة (١٥٨/١) « ويُقال في مَثَلٍ : « لأُقِيمَنَّ صَعَرك » أي ميلك » .

(١) لرؤبة ، ديوانه ، تحقيق وليم بن الورد ، ص٣٤-٣٥ ، وعند ثابت ص٢٠٨ ، وورد عند ثابت « غيطله » ، وهو تحريف .

(٢) للحطيئة ، ديوانه ، تحقيق د .نعمان محمد أمين ، ص٦٢ ، وثابت ، ص ٢٠٨ .

أبو عبيد الصَّدْرُ [illegible] بالتشديد وقد تقدم أنها أسفل الإبطين والعُصْعُص
الثدي، غيره الثديين يقال لهما الرُّغْثاوان الواحدة رُغْثاء مشدود وقيل
الرُّغْثاوان عصبتان بين الثديين إلى الإبط هو ابن الأعرابي وقد أرغثه طعنة
هنالك وأنشد

وكان أبو حسان يحمي ذمارنا ... وأرغثها بالرمح حتى أثبت

أبو عبيدة [illegible] اللَّبان [illegible] الصدر وقد تقدم [illegible] بين الثديين
[illegible] وفيه النابذ [illegible] وهما [illegible] الرُّغْثاوان [illegible]
[illegible] وفيه الصقران [illegible] إلى بعض العضد من الجلد
والإبط من العطف يقال له [illegible] وأنشد

كأنهم إذ قام [illegible] العطوف ... [illegible]

[illegible] وخرجت [illegible] تهيج وتقلع
[illegible] ويقال [illegible] إذا [illegible] وأنشد

[illegible] بالجيد [illegible] ... [illegible] إذا [illegible]

[illegible] يقول [illegible] والبرحة [illegible]
[illegible] الكتف [illegible] إذا [illegible] والرائة [illegible]
[illegible] وقد تقدم أنها في الكتف [illegible] الإنسان [illegible]
[illegible] صدره وقد تقدم [illegible] أبو عبيد
[illegible] بين الضلع والقص [illegible] وفيه [illegible]
[illegible] من الصدر على البطن [illegible] وأنشد

[illegible] طعنة [illegible] ... [illegible]

[illegible] وهي [illegible] وقيل [illegible] الصدر
والتراقي أضلاع الصدر [illegible] الشعر [illegible] على الصدر
[illegible] إلى السرة وجاء في الحديث كان النبي صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] وأنشد

[illegible] ... [illegible] على [illegible]

أول السقط في الجزء الثاني

آخر السقط في الجزء الثاني

ثانياً : الأوراق الساقطة من الجزء الثاني ، صفحة ٢٣ بعد السطر الأول ، بعد قوله : « ثابت : والإِحْلِيل : مَخْرَج اللبَن منه » .

أبو عُبيدة[١] : الضَّرَّةُ : أَسْفل الثَّدْي ، وقَدْ تقدّمَ أنَّها أسْفَلُ الإبْهامِ . والعَصَبتانِ اللّتانِ تَحْتَ الثَّدْيَيْنِ ، يُقَال لَهُما : الرُّغَثاوانِ ، الواحدَةُ : رُغَثاءُ ، مَمْدود . وقِيل : الرُّغَثاوان : مَغْرِزُ الثَّدْيَيْنِ إلى الإبْطِ . ابن الأعْرابي : وقد أرْغَثَهُ : طَعَنَهُ : هُنالِك ، وأنشد :

وكَانَ أبو حَسَّانَ صَخْرٌ أصَابها وأَرْغَثَها بالرُّمْحِ حتَّى أَقَرَّتِ[٢]

أبو عُبَيدة : الدَّأَيَات : غَرَاضِيفُ الصَّدْرِ . وقد تقدّم ما هي مِنَ العُنُق والظَّهْرِ .

ثابت : وفيه البادِرَتَانِ : وهُما فَوْقَ الرُّغَثَاوَيْنِ ، وَأسْفَلَ من الثُّنْدُؤَةِ .

وفيه الضَّبْعَانِ : وهُما ما بَيْنَ الإبْطِ إلى نِصْفِ العَضُدِ مِن أعْلاهُ . والإبْطُ : هو العِطْفُ ، يُقال : فَاحَ عِطْفُهُ ، وأنشد :

كأنَّهم إذْ فاحَتِ العُطُوفُ مَتْيَسَةٌ أنَبَّها خَرِيفُ[٣]

« أنَبَّها » : آشَرها وأبْطَرَهَا . و« خَرِيف » : أحَدُ وقتي الغَنمِ الذي تَهِيجُ وتَغْتَلِمُ فيه . ويُقال : سَجَّسَ عِطْفُهُ : إذَا ظَهَرَت رائحته ، وأنشد :

---

(١) تكملة لباب : « الصّدر وما احتزم عليه » الذي بدأ في المطبوعة ٢/ ١٩.

(٢) للخنساء ، ديوانها ، تحقيق إبراهيم عوضين ، ص١٢٣ ، برواية : « ... سمالها » فَدَوَّخها بالخيل ...» .

(٣) عند ثابت ، ص٢٥٠ ، والمخصص ١/١٦٠ ، والمحكم ١٣٢/٧ ، واللسان (سجس) ، وفي جميعها بدون نسبة ، وكلمة « أنَبَّها » وردت مصحّفة عند ثابت ، واللسان (سجس) ، فصارت « أبَنَّها » .

يـا لَـيْـتَـهُ بـالخَوْدِ قـد تَمرَّسـا وشَمَّ عِطْفَيْه إذا ما سَجَّسا[1]

يعني ابْنَه ؛ يقول : يا لَيْتَه قَدْ صَار رجُلاً .

والفَرِيصَةُ : مَضِيغَةٌ بَيْنَ الثَّدْي ومَرْجِع الكَتِفِ . وهُما فَرِيصَتانِ إذا فَزِع الرَّجُل أو الدَّابَّةُ أُرْعِدَتا مِنْه . وقد تقدّم أنها في الكَتِف . ابن دُريد : مَفَاهِرُ الإنْسَانِ وبآدِلُه : لَحْمُ صَدْرِه[2] . وقد تقدّم أن البآدِل ما بين العُنُقِ إلى التَّرْقُوَة .

أبو عُبَيدة : الرُّجْبُ : ما بينَ الضِّلَعِ والقَصِّ .

ثابت : وفيه الرَّهابَةُ ؛ وهو العَظْمُ[3] المُشْرِفُ مِنَ الصَّدْرِ على البَطْنِ غُرْضُوفٌ يَتَثَنَّى ، وأنْشَد :

بَيْنَا كـذلك نَحْنُ جَالَـتْ طَعْنَةٌ نَجْلاءُ بَيْنَ رَهَـابَتي وتَـرائبـي[4]

سيبويه : وهِي الرُّهابَةُ ، والجمع : رِهَابٌ . وقيل : الرَّهَابَةُ : لِسَانُ الصَّدْرِ . والبَواني : أضْلاَعُ الصَّدْرِ . والمَسْرُبَةُ : الشَّعَرُ المُسْتَطِيل على الصَّدْرِ ، يَنْحَطُّ إلى السُّرَّةِ[5] .

وجاء في الحديث : « كان النبيُّ صلى الله عَلَيْه وسلم دقِيقَ المَسْرُبَةِ »[6] ، وأنشد :

---

(١) أيضاً عند ثابت ، ص٢٥٠ دون نسبة .

(٢) الجمهرة ، ص ٧٨٩.

(٣) عند ثابت ، ص ٢٥١: « العُظَيم » بالتصغير .

(٤) لعمرو بن الحصين العنبري ، كما في شعر الخوارج ، جمع وتحقيق نايف معروف ، ص : ١٨٧، وليس لعمرو بن الحسين ، كما نسبه ثابت ، ص ٢٥١ .

(٥) الجمهرة ، ص ٣٠٩، بلفظ : « إلى العانة » .

(٦) ورد في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما ، انظر مختصر الشمائل المحمدية ، للترمذي ، اختصره وحقّقهُ محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف بالرياض ، ص ١٩.

الآنَ لَمَّا ابْيَضَّ مَسْرُبَتي وعَضِضْتُ مِن نابي على جِذْمِ[1]

سيبويه : المَسْرُبَة ؛ ليس على المكانِ ، ولا المَصْدرِ[2]

أبو عبيد : وهِيَ المَسْرَبَةُ ، فهذه على الفِعْل من قولهم : سَرِبَ يَسْرَبُ سُروباً : إذا نَدَّ ، وألْحَقُوا الهَاءَ بِهِ ، كما ألحقوها في المَزَلة .

ثابت : وإذا لَمْ يكُن على الصَّدْرِ شَعَرٌ ، فهو أحَصُّ ، وأمْرط .

ابن دُرَيد : بَهْوُ الصَّدْرِ : فُرْجَةُ ما بَيْنَ الثَّدْيَيْنِ والنَّحْر . وقيل : بَهْوُ الصَّدْر : جَوْفُه من الإنسانِ ، والدَّوَابِّ . والجمع : أبْهَاءُ ، وبُهِيٌّ . ابن جني : البَهْو : الصَّدْر . والجمع : بُهُوٌّ .

(أعْرَاضُ الصَّدْرِ)

صاحبُ العَين : الأَصْدَرُ : الذي أشْرَقَتْ صُدْرَتُهُ . ابن السِّكِّيت : رَجُلٌ مصدّرٌ : شَدِيدُ الصَّدْرِ ، وكذلك الذِّئبُ والأَسَد .

ثابتٌ : رجُلٌ أزْوَرُ : في صَدْرِهِ عَوَجٌ . أبو عُبيدةَ : الزَّوَرُ : إشرافُ أَحَدِ جانِبَيْهِ على الآخر ؛ وقد زَوِرَ زَوَراً ، فهو أَزْوَرُ ، والأُنْثى زَوْراءُ . ثابت : يُقال للعُقابِ والشَّاهِينِ وكُلِّ سَبْعٍ من الطَّيرِ إذا أَكَلَ فارْتَفَعَتْ حَوْصَلَتُه : زَوّر .

أبو زيد : الجَنَفُ ؛ كالزَّوَر ؛ وقد جَنِفَ جَنَفاً ، وهُو أجْنفُ ، والأُنْثَى جَنْفَاءُ . وقد تَقدَّمَ في الظَّهْر .

---

(١) للحارث بن وعلة الذهلي ، كما في تهذيب اللغة للأزهري ٢/ ٤١٧، واللسان (سرب) ، وهو عند ثابت ، ص٢٥٣ دون نسبة .

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ٩١.

ثابت : إنه « لَمَضْمُومُ العاتِقَيْنِ » : أي ضيّقُ النَّحْرِ . و« المُسَلَّكُ الصَّدْرِ » : ضَخْم جَنْبَاهُ ودَقَّ صَدْرُهُ[1] . ثعْلَبُ : رجل دَقُّ الصَّدْرِ ورَحِيبُه : واسِعُهُ .

(الجنبان وما اختَزَمَ بِهِما)

صاحب العين : الجَنْبُ ، والجانِبُ ، والجَنِبَةُ : شِقُّ الإنْسانِ وغَيرِهِ ، والجمع : جُنُوبُ ، وجَنَائِبُ .

قال عليٌّ[2] : القياسُ أنّ الجُنُوبَ جَمْعُ جَنْبٍ ، وأنَّ الجَنَائِبَ جمع جَنِبَةٍ ، نَادِرٌ على غَيْرِ قياسٍ . وقَدْ جُنِبَ الرَّجُلُ : شَكَى جَانِبَهُ . وجانبتُهُ مجانَبَةً وجِنَاباً : صِرْتُ إلى جَنْبِهِ . ابن دريد : جَنَبْتُ الفَرَسَ ، والأَسِيرَ ؛ أَجْنُبُه جَنْباً ، فهو مَجْنُوبٌ ، وجَنِيبٌ : إذا قُدتَّهُ إلى جَنْبِكَ . وخيل جَنائبُ . الفارسيُّ : وجَنَبٌ .

قال عليٌّ : الجَنَبُ اسم للجميع ؛ كالخَدَم ، والعَزبِ . ابن دريد : جُنَّابُ الرَّجُل : الذي يَسِيرُ إلى جَنْبِهِ[3] .

صاحب العين : العِطْفُ : جَنْبُ الإنْسانِ من لَدُن رأْسِهِ إلى وَرِكِهِ ، والجَمْعُ : أعْطافٌ وعِطَافٌ . وكذلك هو من جَمِيع الدَّوابِّ . وقيل : هي دُون الجَوانِب . ومَرَّ ينظُرُ في عِطْفِهِ ؛ إِذَا مَرَّ مُعْجَباً . وثَنَى عَنّي عِطْفَهُ ؛ إذا أعْرَضَ عَنْك . وقِيل :

---

(١) سقط من ابن سيده صدر كلام ثابت ، الذى تَمَّ تفسيره بعد ذلك ، ونصه كما يلي : « ويقال للرّجل : إنّه لمضموم العاتِقَين ، مُسلّك الصّدر ، محطوط المنكبين » . وفسّر : مَحْطوط المنكبين ، بأنه « الذي انحدر عاتقاه وصَغُرا ، وطال عُنقه » ، ص ٢٥٢.

(٢) يعني نفسه .

(٣) لفظ ابن دريد في الجمهرة : « والجُنَّاب : القرين ، ويقال : فلان جُنّاب فلان ، أي : إلى جانبه » ، ص ٢٧١.

أعْطافُ الإنسانِ : دُفوفُهُ وأرْفاغُه ، وأوْرَاكه ، قال :

لَرُحْتُ أمْشِي ليّنَ الأعْطَافِ   ما بيَ مِنْ قَيدٍ ومِن أرسَافِ[1]

ومَرَّ ثاني عِطْفِهِ ؛ أي رخِيَّ البَالِ . وقد تقدّم أن العِطْفَ المَنْكِبُ . والعَنَدُ : الجَنْبُ[2] .

ثابت : في الجنبين أرْبَعٌ وعُشْرون ضِلَعاً . ابن السكيت : ضِلْعٌ وضِلَعٌ . وهي أنثى ، والجمعُ : أضْلاعٌ ، وأضْلُعٌ ، وأضالِع جَمْعُ الجَمْعِ[3] . وحكى سيبويه : ضُلُوعٌ . ابن السّكّيت : وَرَجُلٌ ضَلِيعٌ : طَوِيلُ الأَضْلَاعِ ، واسِعُ الجَنْبَيْنِ ، عَظِيمُ الصَّدْرِ . واضْطَلعت بِهذا الأمر : حَمَّلتُهُ أَضْلاعي . ومِنه الاضْطِلاع بالحِمْلِ . ودَابَّةٌ مُضْلِعٌ : لا تَضْطَلِعُ بالحِمْلِ . وما قُطِع من البِطّيخِ ونَحْوهِ على شَكْلِ الضِلَعِ ؛ سُمّي ضِلَعاً .

والرَّصَائِعُ : مَشَكُّ أعالي الضُّلوعِ ، واحِدُها : رُصْعٌ . وهو مِن الجمع العزيز ، وكأنَّهُ على تَوَهُّمِ : رَصِيعَةٍ .

ثابت : ومن الأَضْلاع ؛ الجوانِحُ : وهي الضُّلوع القِصارُ من مُقَدَّمِ الضُّلوعِ من كُلِّ شِقٍّ ، الواحِدةُ : جَانِحةٌ ، وأنشد :

حَلَّتْ بُثَيْنَةُ مِن قَلْبِي بِمَنْزِلَةٍ   بَيْنَ الجَوَانِحِ لم يَحْتَلَّها أَحَدُ[4]

---

(١) لرؤبة ، ديوانه ، تصحيح وليم بن آلورد ، ص ٩٩.

(٢) في المحكم ٢/ ١٥: « والعَنَدُ : الجانب » .

(٣) إصلاح المنطق ، ص ٩٨.

(٤) لجميل بن معمر ، ديوانه ، تحقيق د.حسين نصار ، ص ٥٨، برواية : « لم ينزل بها أحد » . وثابت ، ص ٢٥٤.

الأصمعي : الجَوَانِحُ : أَوَائِلُ الضُّلُوعِ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ .

غَيْرُهُ : الوَاهِنَتَانِ : أَوّلُ جَوانِحِ الزّوْرِ . وقد تقدّم أنهما ضِلْعَانِ في أَصْلِ العُنُقِ ، وأنَّهما أَطْرَافُ العِلْبَاوَيْنِ في فَأْسِ القَفَا .

ثابت : الشَّرَاسِيفُ : مَقَاطُّ الأَضْلاعِ الّتِي تُشْرِفُ على البَطْنِ مِن مُقَدَّمِهَا ، الواحِدُ : شُرْسُوفٌ ، وأنشد :

كَأَنَّ مَقَطَّ شَرَاسِيفِهِ   إلى طَرَفِ القُنْبِ فالمَنْقَبِ[1]

أَبُو عُبيدة : إِذَا طَالَتِ الشَّرَاسِيفُ وتَدانَتْ ، قيل : إِنَّهُ لَحَابِي الشَّراسِيفِ . وقَدْ حَبَتْ حُبُوّاً . وقال : الرَّوَاجِبُ : الشَّراسِيفُ . وقد تقدَّمَ في الأَصَابع .

والزَّوافِرُ : أَضْلاعُ الجَنْبَيْنِ . ثابت : ضِلَعُ الخِلْفِ : الضِّلَعُ المُؤَخَّرَةُ الّتِي يَمُورُ طَرَفُها ويَسْتَدِقُّ . وهي : القُصَيْرَى والقُصْرَى ، وهي تَلِي الشَّاكِلَةَ[2] ، وأنشد :

مُعَاوِدُ تَأْكَالِ القَنِيصِ شِوَاؤُهُ   مِن الصَّيْدِ قُصْرَى رَخْصَةٌ وطَفَاطِفُ[3]

ابن دريد : القُصَيْرَى والقُصْرَى : الضِّلَعُ التي تَلِي التَّرْقُوة[4] . أبو عبيد القُصَيْرَى : أَسْفَلُ الأَضْلاعِ ، وهِيَ - أيْضاً - الواهِنَةُ . وقد تقدَّم ذِكْرُ الواهِنَتَيْنِ . أبو عُبيدةَ : الضِّلَعانِ : الواهِنَتَانِ ؛ وهُما ضِلَعان ، مِنْ كُلِّ جانِبٍ ضِلَعٌ . والخَلِيفانِ :

(١) للنابغة الجعدي ، ديوانه ، تحقيق واضح الصّمد ، ص ٣٧، وثابت ، ص ٢٥٥.

(٢) في المخطوط : « الثاكلة » بالثاء المثلثة ، وهو تحريف صوابه عند ثابت ، ص ٢٥٥، وسيأتي تفسيرها عند ابن سيده على وجهها الصحيح .

(٣) لأوس بن حجر ، ديوانه ، تحقيق محمد يوسف نجم ، ص ٧٠، وثابت ، ص ٢٥٥.

(٤) الجمهرة ، ص ٧٤٣، وفيه أيضًا : « وقال آخرون : هي الضِّلَع التي تلي الخاصرة » .

القُصْرَيانِ ؛ والخِلْفُ : القُصَيْرَى .

أبو عُبيدةَ : الحَوَانِي : أطْولُ الأَضْلاعِ كُلِّهِنّ في كل جَانِبٍ ؛ وهُنَّ أَرْبَعُ أَضْلُعٍ . أبو عُبيدةَ : السَّفائِفُ : الأَضْلاعِ . وقيل : ما عَرُضَ مِنْها . والنَّاجِرَتانِ : الواهِنَتانِ . وقد تقدّم أنّهما ضِلَعَانِ مِنَ الزَّوْرِ .

ابن الأعرابي : الرُّحْبيان : مَرْجِعُ المِرْفَقَيْنِ ، وقد تقدّمَ ما الرُّحْبَى من الصَّدْرِ .

أبو عبيد : النّوافِجُ : مُؤْخِرَاتُ الضُّلُوعِ ، واحدها : نافِجٌ ؛ ونافِجَةٌ . ابن دريد : الأخْنابُ : الفُروجُ مِنَ الأَضْلاعِ ، واحِدُها : خِنْبٌ . وهي : الأَوْرَابُ ، واحِدُها : وَرْبٌ . صاحب العين : وهي الشُّعَبُ ، وكُلُّ طائِفَةٍ شُعْبَةٌ .

والضَّرِيعُ : جِلْدَةٌ على الضِّلَعِ . وقيل : هِي القِشْرَةُ الّتِي عَلى العَظْمِ تَحْتَ اللَّحْمِ .

ثابت : المُجْرَأَشُّ : مُنْحَنَى الضُّلُوعِ مِمَّا يَلِي الظَّهْرَ . ثعلب : الخَصْرُ : مُنْقَطَعُ الأَضْلاعِ إِلَى الحَجَبَةِ ، والجَمْعُ : خُصُورٌ ، وهو الخاصِرَةُ . صاحب العَيْنِ : الخَصْرُ : وَسَطُ الإِنْسَانِ ، والخاصِرَتَانِ : ما بَيْنَ الحَرْقَفَةِ والقُصَيْرى ؛ وهو ما قَلَصَتْ عَنْهُ القُصْريَانِ . وقد تقدّمَ ما هُو مِن الحَجَبَتَيْنِ . ثابت : الخاصِرتانِ : ناحِيَتا البَطْنِ اللَّتان عن يَمِينٍ وشِمالٍ عَلَيْهِما يَقَعُ مَعْقِدُ الإِزَارِ . أبو عُبيدةَ : بَطْنٌ مُخَصَّرٌ : رَقِيقٌ . ثابت : هو الَّذِي انْضَمَّ خَصْرُهُ ، ولَحِقَ عَمودُ بَطْنِهِ وانْتَشَرَتْ مأكِمَتَاهُ . صاحِبُ العين : التخاصُر : أنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ يَدَهُ إلى خَصْرِهِ في الصَّلاةِ . والمُخاصَرَةُ في البُضْعِ ؛ أن يَضْرِبَ يَدَهُ إِلى خَصْرِها . وخاصَرْتُ الرّجُلَ ؛ مَشَيْتُ إِلى خَصْرِه . وقيل : المخاصَرةُ : أَنْ يَأْخُذَ في طرِيقٍ ، ويَأْخُذَ الآخَرُ في غَيْرِهِ ، حتّى يَلْتَقِيانِ في مَكَانٍ واحِدٍ . والمخاصَرَةُ ؛ أنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ بِيَدِ الرَّجُلِ . وتَخاصَر القَوْمُ ؛ أَخَذَ بَعْضُهُم بِيَدِ بَعْضٍ .

ثابت : الشاكِلَةُ : طَفْطَفَةُ الجَنْبِ التي تَتَّصِلُ بأطْرَافِ الأَضْلَاعِ . وكُلُّ جِلْدَةٍ مُسْتَرْخِيةٍ تَضْطَرِبُ : طَفْطَفَةٌ ، وطُفْطُفَةٌ[1] ، وإن كانَتْ في غَيْرِ ذَلِكَ المَوْضِعِ .

أبو عبيد : المَأْنَةُ : الطَّفْطَفَةُ ، وأنشد غَيْرُهُ :

إذَا ما كُنْتِ مُهْدِيةً فأَهْدِي مِنَ المَأْنَاتِ أو قِطَعِ السَّنَامِ[2]

قال سيبويه : مَأْنَةٌ ومُؤُونٌ ، مِثْلُ : بَدْرَةٍ وبُدُورٍ[3] . ابن دريد : مَأَنْتُ الرَّجُلَ مَأْناً : أصَبْتُ مَأْنَتَهُ . والمَلْحَاءُ : لَحْمَةٌ مُسْتَطِيلَةٌ في أُصُولِ الأَضْلَاعِ من أعلى[4] . وقد تقدّم ما هِي .

أبو عبيد : الأَيْطَلُ والإِطْلُ : الخَاصِرَةُ ، وجَمْعُه : آطالٌ . وحكى سيبويه : إِطْلٌ على مِثَالِ : إِبْلٍ . ثابت : ويُقال للخَوامِير : الأَقْراب ، واحِدُها : قُرْبٌ ، وقُرُبٌ . والحَالِبانِ : عِرْقانِ مُسْتَبْطِنَا القُرْبَيْنِ[5] .

أبو عُبَيد[6] : الخَوْشانِ : الخاصِرَتانِ مِن الإنسانِ وغَيْرِه . أبو الجرّاح : وهما

---

(١) بعد عند ثابت : « ويقال للرجل يكون سميناً ، فيهزل ويسترخي جلده : ما بقي منه إلّا طفاطف » ، ص ٢٥٦.

(٢) في اللسان (مأن) دون نسبة .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٧٨.

(٤) انظر الجمهرة (مأنت) ، ص ١١٠٤ ، و(الملحاء) ، ص ٥٦٨.

(٥) عبارة ثابت : « مستبطنان القربين » ، ص ٢٥٨.

(٦) في الغريب المصنف ، تحقيق د.رمضان عبد التواب ١/ ٢٧٣، وتهذيب اللغة ٧/ ٤٦٤، عن أبي عبيد أيضاً ، وذكر الأزهري بعده : « وقال أبو الهيثم : أحسبها : الحَوْشان ، بالحاء المهملة . قلت [أي الأزهري] : والصواب ما روى أبو عبيد عن الفراء » . وورد هذا الحرف بالحاء المهملة أيضًا في كتاب « خلق الإنسان » للسيوطي ، تحقيق مرزوق علي ، ص ١٧٧.

الأَوْنَانِ . ثابت : الصُقْلُ : الخاصِرَةُ أيْضاً . الأصمعي : الصُّقْل : مُنْقَطَعُ الأَضْلاعِ إلى الحَجَبَةِ . أبو عبيدة : الصُّقْلُ والصُّقْلَةُ : الخاصِرَة ، وجمع ؛ الصُّقْلِ : أصْقُل ، وأنشد :

* ضَخْمُ المشاشَيْنِ خَمِيصُ الأَصْقُلِ[١] *

أبو عبيد : الصُّقْلُ : الجَنْبُ . الأَصْمعي : الصَّقْلُ : انْضِمَامُ الخاصِرَتَيْنِ .

ثابت : وفي الجَنْبِ الحَصِير : وهو العِرْقُ الذي يَظْهَرُ للإنْسانِ بَيْنَ الشَّاكِلَةِ والجَنْبِ . أبو عُبيدِ : الحَصِيرُ : الجَنْبُ . والحَصِيرُ : الّذِي يَظْهَرُ في جَنْبِ البَعِير والفَرَسِ مُعْترِضاً ، فما فَوْقَهُ إلى مُنْقَطع الجَنْبِ .

ثابت : الدَّفُّ : الجَنْبُ ، والجمعُ : دُفوفٌ ، وجَنْبُ كُلِّ شَيءٍ دَفُّهُ .

والحَقْوُ : مَعْقِدُ الإزار من كلِّ ناحِيَةٍ . أبو عُبيدةَ : الحَقْوُ : الخاصِرَةُ[٢] .

أبو زيد : والجمع أَحْقٍ ، وحُقِيٌّ . واسْمُ الإزار - أيضاً - الحِقَاء ، ممدود . صاحب العين : الجمع : أحْقَاءٌ . أبو عُبَيد : حَقَوْتُه حَقْواً : أصَبْتُ حَقْوَهُ . وحُقِي : شَكَى حَقْوهُ . صاحِبُ العَيْنُ : ومنه اشْتِقاقُ الحَقْوة ، مِنْ أَدْوَاءِ البَطْنِ ؛ لأَنّها انتفاخُ الحَقْوَيْنِ . وقال : عُذْتُ بِحَقْوِهِ : امْتَنَعْتُ به ، وأنشد سيبويه :

* أَعُوذُ بِحَقْوِ خالِكَ يا ابن عَمْرٍو[٣] *

---

(١) لم أهتد إليه .
(٢) في الجمهرة : « الحقْو : الخصر وما تحته » ، ص ٥٦١.
(٣) الكتاب ٣٤٠/١ دون نسبة ، وصدره :

* سَمَاعَ اللهِ والعلماء أنّى *

الحقْوُ : الإزارُ . الفارسيُّ : سُمِّيَ : بِمَعْقِرِهِ .

ثابت : الكَشْحُ : ما بَيْنَ الوَرِكَيْنِ إلى حِيَالِ الإبْطَيْنِ من المَنْكِبِ . صاحبُ العين : الكَشْحُ : ما بَيْنَ الخَاصِرةِ إلى ضِلَعِ الخَلْفِ ، وهي مِن لَدُن السُّرَّةِ إلى المَتْنِ . وهما كَشْحَانِ . وهو مَوْضِعُ مَوْقِعِ السَّيْفِ من المُتَقَلِّدِ .أبو عُبيدة : الكَشْحَانِ : جَانِبا البَطْنِ مِن ظَاهِرٍ وباطِنٍ ، وهُما من الخَيْلِ كَذلِك . والكَشْحُ – أيضاً – الحَشَا . الأصمعي : الكَشْحُ : الخَصْر . ثابت : الجَمْعُ كُشُوحٌ . صاحِبُ العَيْنِ : طَوَى كَشْحَهُ عَلى أَمْرٍ : استَمَرَّ عَلَيْه . ويُقَالُ ذلك أيضاً للذَّاهِبِ القَاطِعِ الرَّحِمِ . وكَذَلِكَ إذا عَادَاك إنْسانٌ وفاسَدَك .

ومِنْه المكاشَحَةُ في العَدَاوَةِ ، وَالكاشِحُ ، وسيأتي ذِكْرُه . أبو عُبَيْدٍ : كَشَحْتُه كَشْحاً : أَصَبْتُ كَشْحَهُ . والكَشَحُ : دَاءٌ يُصِيبُ الكَشْحَ .

صاحِبُ العَيْنِ : الضِّبْنُ : ما بين الإبْطِ والكَشْحِ . ابن دُريد : الضِّبْنُ : ما بين الخاصِرَةِ ورَأْسِ الوَرِكِ . صاحِبُ العَيْنِ : اضْطَبَنْتُ الشيءَ : حَمَلْتُه في ضِبْني ؛ ورُبَّما أَخَذَهُ بِيَدِهِ ، فَرفَعَهُ إلى فُوَيْقِ سُرَّتِهِ . فأَوَّلَهُ الإبْطُ ، ثُمَّ الضِّبْنُ ، ثُمَّ الحُضْنُ : وهو ما دُونَ الإبْطِ إلى الكَشْحِ . والجَمْعُ أَحْضَانٌ . والاحْتِضَانُ : احْتِمَالُك الشيءَ وجَعْلُكَ إيَّاهُ في حُضْنِكَ ، كما تَحْتَضِنُ المرْأَةُ وَلَدَها فَتَحْتَمِلُهُ في أَحَدِ شِقَّيْها[1] .

ومِن أعْراضِ الجَنْبَيْنِ

ثعلب : الاجْرنفاش : عِظَمُ الجَنْبِ ، وهو الجَرَنْفَشُ . ابن السِّكِّيت : هو الضَّخْمُ

---

(١) انظر العين ٧/٥٠ (الضبن) ، ٣/١٠٥ (الحضن) .

الجَنْبَيْنِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. أبو عبيد: الأُنْثى جَرَنْفَشَةٌ[1]. ابن دُرَيد: الجَرَئِشُّ: العَظِيمُ الجَنْبَيْنِ[2]. أبو زيد: الجاشِرُ: الجَنْبَانِ المُنْتَفِخَانِ؛ إِذَا كانَ وَسَطُ الإِنْسَانِ عَظِيماً. ابن السِّكِّيت: الجَهْضَمُ: الضَّخْمُ الجَنْبَيْنِ. وقِيل: هُو المُنْتَفِخُ الجَنْبَيْنِ، الغَلِيظُ الوَسَطِ. وقد تقدّمَ أنّه الضَّخْمُ الهَامَةِ. والجَحْظَمُ[3]: العَظِيمُ الجَنْبَيْنِ، أحْسِبُهُ مِن الجَحظ، المِيمُ فيه زائدة.

صاحب العين: الجَحْشَرُ: الذي في ضُلُوعِهِ قِصَرٌ[4]. وهو مُجْفَرٌ[5].

أبو عُبيد: الحَيْدُ: كلُّ ضِلَعٍ أوْ عَظْمٍ شَدِيدِ الاعْوِجَاج.

(أسْماءُ عامَّةِ البَطْنِ)

غير واحد: بَطْنٌ، وأَبْطنٌ، وبُطُونٌ، وأمّا قَوْلُه:

---

(١) في اللسان (جرنفش)، «والسين المهملة لغة».

(٢) الجمهرة، ص ١٢٢١.

(٣) في الأصل المخطوط: «الجحضم» بالضاد، وهو تحريف؛ لأنه قال بعده: «من الجحظ، الميم فيه زائدة». والنص برمته منقول عن ابن دريد، ولكن يوجد خلل في ما نقله ابن سيده عن الجمهرة؛ إذ تفسير ابن دريد للحرف يختلف عما أورده ابن سيده، ونص الجمهرة: «وجحْظَم: وهو العظيم العينين، وأحسبه من الجحظ، الميم زائدة كزيادتها في زرقم»، ص ١١٣٤.

ولكن هناك حرف بهذا المعنى لم يذكره ابن سيده، وهو: «الجَحْشَمُ: منتفخ الجنبين»، المحكم ٤/٣٧، وفي الجمهرة؛ «وجحْشم: بعير جَحْشم: إذا كان منتفج الجنبين»، ص ١١٣٤.

(٤) هذا الحرف سقط من أصول العين، وأثبت المحققان بعض معانيه عن تهذيب اللغة، وليس فيه ما ذكره ابن سيده هنا.

(٥) كذا بالأصل، ولعل فيه سقطًا. وفي المحكم ٧/ ٢٧٣: «والمجفَر: العظيم الجنبين من كل شيء». وفي العين ٦/ ١١٠: «وأَجْفَر جَنْبه، فهو مُجْفَرُ الجنْبين من كلِّ شيء».

وإنَّ كِلاباً هَذِه عَشْرُ أبْطُنٍ   وأنت بَرِيءٌ من قبائِلها العَشْرِ[1]

فَعَلى إرادَةِ : القبائِل ، وبِذَلك أنَّث على نحْو : ثلاث شُخوصٍ .

والجَوْفُ : البَطْنُ ، وبِهِ سُمِّيَ ما انْخَفَضَ من الأَرْضِ واطْمَأَنَّ جَوْفاً . وجَوْف كُلِّ شَيءٍ داخِلُهُ . وقد جُفْتُ الرَّجُلَ : أصَبْتُ جَوْفَهُ . وجُفْتُ الصَّيْدَ ؛ أدْخَلْتُ السَّهْمَ في جَوْفِهِ ، ولم يَظْهَرْ مِنَ الجَانِبِ الآخَر . ورجل أَجْوف : واسِعُ الجَوْفِ . والجَوَفُ : خَلاءُ الجَوْفِ .

والقَبْقَبُ : البَطْنُ ، مُضَعَّفٌ مِن القَبِيب .

أبو عبيدة : الجُرْجُبانِ ، والجُرْجُبُ : البَطْنُ . قال الرِّزاحيُّ : مَلأْتَ جُرْجُبَّكَ وَجَراجِرَكَ : أي جَوْفَك . قُطْرب : العَيْهُبَانُ : البَطْنُ . أبو عُبَيْدَةَ : الجَخِيفُ : الجَوْفُ . والجَخِيفُ - أيضاً - صَوتٌ مِن الجَوْفِ أشَدُّ مِنَ الغَطِيطِ . الرِّزاحيُّ : الغَفْر : البَطْنُ ، وأنْشَدَ :

وذُو الصَّدَرِ النَّامِي ، إذا بَلَغ الغَفْرا[2]

ابن السِّكِّيت : الجَشَمُ : الجَوْفُ . وقِيل : هُو الصَّدْرُ وما اشتمل عليه من الضُّلوع .

(ما في البَطْن ، القلبُ)

ثابت : في البَطْنِ القَلْبُ ، والجَمْعُ قُلوبٌ . أبو عُبَيْد : قَلَبْتُه قَلْباً : أصَبْتُ قلْبَهُ .

---

(١) في اللسان (بطن) دون نسبة .

(٢) في اللسان (غفر) دون نسبة ، وصدره :

* هو القارب التالي له كل قارب *

وقُلِبَ : شَكَى قَلْبَهُ . ثابت : الفُؤَادُ : القَلْبُ . قال سيبويه : وجَمْعُهُ أفئدة ، ولا يُجَاوز به هذا البناء[1] . أبو عبيد : فَأَدْتُهُ أَفْأَدُهُ فَأْداً : أَصَبْتُ فؤادَهُ . وأمّا قَولُهم : رَجُلٌ مَفْؤُودٌ ؛ وهو الجَبَانُ ، فلا فِعْلَ له . وقد يَجِيء لفظ المفعول وليس لَهُ فِعْلٌ ، كَقَوْلِهم : رَجُلٌ مُدَرْهَمٌ[2] . وعلى هذا يجوز أن يكُون : مَعِينٌ من قَوْلِهم : ماءٌ مَعِينٌ ، وهو الطّاهِرُ الجارِي على وَجْه الأَرْضِ مَفْعُولاً ، وإن لم يقُولوا : عِينَ الماءُ .

أبو عُبَيْدة : الرِّباطُ : الفؤادُ ، وأنشد :

* فبات وَهْوَ سَاكِنُ الرِّباط *[3]

صاحِبُ العَين : الجَنَانُ : القَلْبُ ؛ لاستتارِه في الصَّدْرِ . وقيل : لِوَعْيِه الأشياءَ ، وضَمِّهِ لها . وقيل : الجَنَانُ : رُوعُ القَلْبِ ، وذلك أذْهَبُ في الخَفَاءِ . ورُبَّما سُمِّيَ الرُّوحُ جَنَاناً ؛ لأَنَّ الجِسْمَ يَسْتُرهُ . ابنُ جِنّي : وجَمْعُ الجَنَانِ : أَجْنَانٌ . أبو عُبَيدة : الجَأْشُ : القَلْبُ . وقيل : هُو شِدَّةُ القَلْبِ عِنْدَ الشَّيءِ يَرِدُ عَلَيْه .

ثابت : سُوَيْداءُ القَلْبِ : عَلَقَةٌ سَوْدَاءُ ، إِذَا شُقَّ القَلْبُ بَدَتْ كأنَّها قِطْعَةُ كَبِدٍ . قال الفارسيُّ : وتُسْتَعْمل مُكَبَّرَةً ، ولَفْظُ التَحْقِيرِ أَكْثَرُ ، وأَنْشَد :

مَكَانٌ بسَوْدَاءِ الفُؤَادِ كَنِينُ *[4]

(١) الكتاب ٣/ ٦٠١، ٦٠٢.

(٢) أي كثير الدراهم .

(٣) للعجاج ، ديوانه ، تحقيق د . عبد الحفيظ السطلي ١/ ٣٨٨، برواية : « وهو ثابت الرباط » .

(٤) عجز بيت لقيس بن الخطيم ، ديوانه ، ص١٦٤ ، برواية « مَقَرٌّ بسَوْداء » ، وصدره :

* يكون له عِندي إذا ما ضَمِنْتُهُ *

هذا ، وقد دلني على نسبة هذا البيت وتصحيحه أخي الدكتور فيصل الحفيان ، جزاه الله عنا خيرًا .

أبو زيد : وكَذلِكَ : سَوادُهُ وأسْوَدُهُ . ابن السّكّيت : اجْعَلْهُ في سُوَيْدَاءِ قَلْبِكَ ، وجُلْجُلانِ قَلْبِكَ ، وأقْصَى قلبك[1] . ثابت : حَبّةُ القَلْبِ : نُكْتَةٌ سَوْداء ، وأنشد :

فرَمَيْتُ غَفْلَةَ عَيْنِهِ عَنْ شَاتِهِ فأَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِها وطِحالَها[2]

صاحِبُ العين : في قَلْبِه لُمْظَةٌ ؛ أي نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ ، وفي الحَديثِ « النِّفَاقُ في القَلْبِ لُمْظَةٌ سَوْدَاءُ[3] ، والإيمانُ لُمْظَةٌ بَيْضَاءُ »[4] . وقال[5] : سُحْر القَلْبِ وسُحْرتُهُ : سَوادُهُ ونواحِيه ، وأنْشَد :

وإنّي امرؤٌ لم تُشْعَرِ الجُبْنَ سُحْرتي إذا ما انطوى مِنّي الفُؤادُ عَلَى سُحْرِ[6]

ثابت : وفي القَلْبِ غِشَاؤُهُ : وهُو الجِلْدَةُ المُلْبَسَةُ[7] التي هو فِيها ، ورُبَّما خَرَجَ فُؤَادُ الإنْسانِ أو الدَّابَّةِ عَن حشائِهِ[8] ، وذَلِك مِن فَزَعٍ يَفْزَعُهُ فَيَمُوتُ مَكَانَهُ . ولذلك تقول العَرَبُ : انْخَلَعَ فُؤادُهُ . أبو عبيدة : وهي الغاشِيةُ . والفُوفَةُ : القِشْرَةُ التي عَلى القَلْبِ ، وكُلُّ قِشْرَةٍ فُوفَةٌ . وقد تقدَّم ما هو في الظهر .

أبو عبيدٍ : الخِلْبُ : حِجَابُ القَلْبِ[9] ، ومِنه قيل للرَّجُلِ الذي تُحِبُّهُ النِّسَاءُ : إنَّه

---

(١) إصلاح المنطق ، ص ٤١٠ ، وبعده : « وفي أسود قلبك ، وفي سواد قلبك ، وفي حبّة قلبك . . . » .

(٢) للأعشى ، ديوانه ، تحقيق محمد حسين ، ق٣ب ٧.

(٣) إلى هنا في العين ٨/ ١٦٤.

(٤) الحديث رواه أبو عبيد في غريبه ٤/ ٣٥٣. (٥) لم أجده في العين.

(٦) في المحكم ٣/١٣٣ ، واللسان (سحر) بدون نسبة ، برواية : « على حِقْدِ » . و« تُشْعَر » هكذا ضبطت في الأصل لديّ ، بينما ضبطت في المحكم واللسان « تَشْعُر » .

(٧) عند ثابت : « الملبستُهُ » ، ص ٢٥٩.

(٨) عبارة ثابت (ص ٢٥٦) : « من غشائه » .

(٩) بعده عند ثابت : « وهو سِتْرٌ بين الفؤاد والحلقوم والرّئة والمعدة والكبِد » .

لَخِلْبُ نِسَاءٍ . أبو عُبَيْدةَ : هِي لُحَيْمَةٌ رَقِيقةٌ تَصِلُ بَيْنَ الأَضْلَاعِ . الحِرْمَازِيُّ : الوَتِينُ : الخِلْبُ . وقِيل : هو نِيَاطُ القَلْبِ . أبُو عُبَيد : النَّجْثُ ، والنُّجُث : غِلَافُ القَلْبِ ، وكذلِكَ البَيْتُ للإنْسانِ ، وجَمْعهُ : أَنْجَاثٌ ، وأَنْشَدَ :

* تنزو قُلوبُ النَّاسِ في أَنْجَاثِها *[1]

أبو حَاتِم : النَّجْثُ للإنسانِ خاصةً . وقال : قَمِيصُ القَلْبِ : الشَّحْمَةُ التي عَلَيْه . والتَّاهِتُ : جِرابُ القَلْبِ . وقد تقدّمَ أنه الحلْق ، وأنه البَلْدَم .

أبو عبيدة : بَيَاضُ القَلْبِ : ما أحاط به . وقد تقدّم في الظهر صاحِبُ العَيْنِ : التَّامُورُ : غِلاف القَلْبِ . ثابت : التامُورُ : الدَّمُ الأَسْودُ الذي في القَلْبِ ، وأَنْشَدَ :

وتامُورِ هَرَقْتُ وليس خَمْراً   وحَبَّةِ غَيْرِ طاحِنَةٍ قَضَيْتُ[2]

يعني حَبَّةَ القَلْبِ . ابن السّكّيت : والتَّامُورُ : دَمُ القَتِيل ، وأنشد :

تُبُّئْتُ أنّ بني سُحَيمٍ أدْخَلُوا   أبياتَهُمْ تامُورَ نَفْسِ المُنْذرِ[3]

صاحِبُ العَيْنِ : المُهْجَةُ : دَمُ القَلْبِ[4] .

ثابت : وفي القَلْبِ الشَّغَافُ : وهُوَ حِجَابُهُ ، فإذا وَصَلَ الحُبُّ إلى الشَّغَافِ ، ودَخَلَ تَحْتَهُ كان أغْلَبَ على القَلْبِ ، وكذلك الخَوْفُ ، وأنشد :

---

(١) في اللسان (نجث) دون نسبة .

(٢) لعمرو بن قعاس ، كما عند ثابت ، ص ٢٦٠ ، واللسان (تمر) .

(٣) لأوس بن حجر ، ديوانه ، ص ٤٧ ، وإصلاح المنطق ، ص ٣٨٨ ، ولم أجد فيه ما ذكره عنه ابن سيده .

(٤) العين ٣/ ٣٩٧.

وقَدْ حَالَ هَمٌّ دُونَ ذَلِكَ وَالجٌ　وُلُوجَ الشِّغَافِ تبتغِيهِ الأَصَابِعُ[1]

صاحِبُ العين : شَغَفَةُ القَلْبِ : رأْسُهُ عِنْدَ مُعَلَّقِ النِّياط ، ومِنْه قِيل : شَغَفَهُ الحُبّ : أي وَصَل إلى ذَلِكَ المَوْضِع مِنْه[2] .

والغِلافُ : شَحْمَةُ القَلْبِ ، والجمع غُلفٌ ، وقَلْبٌ أَغْلَفُ : بَلِيدٌ كأَنَّه قَدْ غُشِيَ بِذَلِكَ . أبو زيد : وكُلُّ غِشَاءٍ لِشَيْءٍ ، فَهُو له غِلَافٌ ، كَكِمامِ النَّوْرِ ، وَساهُورِ القَمَرِ ، ونَحْو ذَلِك .

ثابتٌ : وفِيه النِّياطُ : وهو مُعَلَّقُ القَلْبِ مِن الوَتِينِ . أَبُو حاتم : الجَمْعُ أَنْوِطَةٌ ، ونُوطٌ ، وهما نياطانِ ؛ فالأعلى للقَلْبِ ، والأَسْفل للفَرْجِ . صاحِبُ العِينِ : وهو العَمُودُ . أبو عُبيدةَ : وهو البَخِيسُ .

صاحب العَيْنُ : في قَوْلِهِم للرَّجُلِ ؛ إذا قالَ : هذا عِنْدى كذا و كذا بِغَيْرِ عِلْم ؛ أَوَ لَكَ عِنْدٌ ؟ . أنّه عُنِيَ به الظَّرْفُ ، وأَنَّهُ مُكِّنَ في هذا المَوْضِعِ خاصةً . وقِيل : إنَّه يُعْنَى بِهِ القَلْبُ وما فِيهِ من مَعْقُولِ اللُّبِّ[3] .

وقال : رُواعُ القَلْبِ ورُوعُهُ : ذِهْنُهُ [وخَلَدُهُ][4] . ورَاعَ قَلْبُهُ إلى كَذَا رَوْعاً

---

(١) للنابغة الذبياني ، ديوانه ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص ٣٢، وثابت ، ص ٢٦١.

(٢) عبارة العين (١/ ٢٦٠) : « وشعفني حُبّه ، وشُعِفْت به وبحبه : أي غشي الحبُّ القلبَ من فوق » .

(٣) هذا النص من العين ٢/ ٤٣، وهو هنا غامض لذهاب صدر هذا الكلام ، ونصه كما ورد في العين : « عند : حرف الصِّفة ، فيكونُ مَوْضعاً لغيره ، ولفظه نَصْبٌ ؛ لأنّه ظرف لغيره ، وهو في التقريب شِبْهُ اللَّزْقِ ، لايكاد يجيء إلّا منصوباً ؛ لأنّه لا يكون إلّا صفةً معمولاً فيها ، أو مضمراً فيها فعل إلّا في حرفٍ واحدٍ ، وذلك قول القائل لشيءٍ بلا علمٍ : هو عندي كذا وكذا . . .» ، وانظر المحكم ٢/ ١٦.

(٤) من العين ٢/ ٢٤٢، والمحكم ٢/ ٢٥٠.

ورُؤُعاً : رَجَع إليه بعد ذَهابِه إلى غَيْرِه . وكلُّ ما رَجَعَ إلى شيء ، فقد رَاعَ إِلَيْه ، يَرُوعُ ويَرِيعُ رَيْعاً .

وقال : حَبضَ قَلْبُهُ يَحْبِضُ حَبْضاً : ضَرَبَ ضَرْباً شَدِيداً . وكذلك العَرَقُ يَحْبِضُ ، ثُمَّ يَسْكُن ، وهو أشَدُّ من النَّبْضِ[1] . وقال : مَناضِبُ القَلْبِ ومَنابِضُهُ : مَضَارِبُهُ .

(ما في البَطْنِ سِوى القَلْبِ)

ثابت : في البَطْنِ الحِشْوَةُ : وهي ما فِيه من كَبِدٍ ، وطِحَالٍ ، وغَيْرِ ذلك .

الفارسيّ : وقد تُسْتَعْمَلُ الحِشْوةَ في الشّاةِ . قال ابن السِّكِّيت : أخْرَجْتُ حِشْوَةَ الشَّاةِ وحُشْوَتَها [أي جَوْفَها][2] .

ثابت : وفي البَطْنِ الأحْشَاءُ ، واحِدُها حَشًى ، وهُو ما بَيْنَ ضِلَعِ الخِلْفِ [التي] في آخِرِ الجَنْبِ إلى الوَرِكِ ، وأنشد :

كَأَنَّ رَمْلاً مِن دَهَاسٍ وجُثَى   تَحْتَ الحَشَى منها وما مَسَّ الحَشَى[3]

وقيل : الحَشى : ما دُونَ الحِجَابِ مِمّا في البَطْنِ كُلِّهِ مِن الكَبِدِ ، والطِّحَالِ ، والكَرِشِ ، وما تَبِعَ ذلك . والحَشَى - أيضاً - ظاهِرُ البَطْنِ . والتَّثْنِية : حَشَيَان ، وحَشَوَانِ . صاحِبُ العَيْنِ : حَشَوْتُهُ : أصَبْتُ حَشَاهُ .

ثابت : وفي الجَوْفِ الكَبِدُ . أبو حاتم : هي اللَّحْمَةُ السَّوْدَاءُ الَّتي فِيه ، وهِي مِنَ السَّحْرِ في الجَانِبِ الأَيْمَنِ ، وهي أُنْثى ، وقد تُذكَّرُ . والجَمْعُ : أكْبَادٌ ، وأَكْبُدٌ ،

(١) العين ٣/ ١١٠.

(٢) من إصلاح المنطق ، ص ١١٦.

(٣) لأبي النجم العجلي ، كما في ثابت ، ص ٢٦٢ ، وقد أخل بهما ديوانه .

وكُبُودٌ ، وقَد كَبَدتُهُ أَكْبِدُهُ كَبْداً : ضَرَبْتُ كَبِدَهُ . والكُبَادُ وَجَعُهُ . وقَدْ كَبِد كَبَداً فهُو أَكْبَدُ ، والأُنْثَى كَبْداءُ ، وكُبِدَ الرَّجُلُ شَكَى كَبِدَهُ .

ابن دُريد : الجَوْثَاءُ : الكَبِدُ وما يَلِيها . وقيل : الفَحْثُ ، والقِبَةُ . وقيل : هي بالحاء غير معجمة . أبو عَلْقَمةَ : وَهِي الطَّرْمَةُ . أبو عبيدة : الخِلْبُ : الكَبِدُ في بَعْضِ اللُّغاتِ ، وأنشد :

لَسْتِ تَرَيْنَ الحُبَّ كَيْفَ أَصَابَنِي وكَيْفَ رَمَانِي بَيْنَ خِلْبِي وأَضْلُعِي[1]

ابن دُريد : الخِلْبُ : لَحْمَةٌ لاصِقَةٌ بالكَبِدِ ، أو قَرِيبَةٌ مِنْهُ . فَلِذَلك قالوا : خَلَبَهُ الحُبُّ : بَلَغ إلى ذَلِك الموضِعِ مِنْهُ . الحِرْمازي : هُو شيءٌ أَبْيَضُ رَقيقٌ لاصِقٌ بالكَبِدِ . أبو عبيدة : وَهُو بَيَاضُ الكَبِدِ ، وقد تقدَّمَ في القَلْبِ ، والظَّهْرِ . أبو حاتم : اللَّوامِعُ : الكَبِدُ ، وأنشد :

يَـذْعَـنَ مـن تَحْـريقِـه الـلّـوامِـعـا أَوْهِـيـةً لا يَـبْـتَـغِـين رَافِـعـا[2]

ثابت : وفي الكبِد الزَّائِدة : وهي الهُنَيَّةُ المُعَلَّقَةُ [بها] ، يُكْتَحَلُ بِها مِن العَشَى [في العَيْنَيْنِ] . صاحِبُ العَيْنِ : وهي الزِّيادَةُ ، وجمعُها : زَيَايد .[3]

قال عَلِيٌّ : زيايدُ في النُّدور عَكْسُ مَصَائِبَ ، فتفهَّمْه .

ثابت : وفِيها القَصَبُ : وهِي شُعَبُها الَّتي تَفَرَّقُ فِيها .

أبو حاتم : وفي الكَبِد زَنْكتَانِ : وهما زَنَمَتان خارِجَتا الأَطْرافِ عن طَرَفِ الكَبِد ،

(١) لم أهتد إلى قائله .

(٢) لرؤبة ، ديوانه ، ص ٩٥.

(٣) العين ٧/ ٣٨٧.

وأَصْلَاهُما ثابِتَانِ في أعلى الكَبِدِ ، وهما زائدتا الكَبِدِ[1] . أبو عبيد : الرُّغَامَى والرُّغَامى : زِيادَةُ الكَبِد ، وأنشد :

شَاكَتْ رُغَامَى قَذُوفِ الطَّرْفِ خائِفَةٍ   هَوْلَ الجَنَانِ وما هَمَّتْ بِإِدْلاجِ[2]

صاحب العين : هي قَصَبُ الرِّئة[3] . وعَمُودُ الكَبِدِ[4] : عِرْقُها الَّذِي يَسْقِيها . وقيل : هو وَسَطُها .

أبو حاتم : المَرَاةُ : هَنَةٌ لازِقَةٌ بالكبد ، وهي الَّتي تُمْرِي الطَّعَامَ . عليٌّ : القِياسُ في هذا : المَرَآءةُ بالمد ، ولا تَسُوغُ بالقَصْرِ ، وتَرْكِ الهَمْزِ ، إلَّا أنْ يَكُون مَوْضوعُها « المَرْأَةَ » ، ثُمَّ تُخَفَّفُ ، على قَوْلِ مَن قَال : الكَمَاة ، والمَرَاة .

ثابت : وفي الجَوْفِ الطِّحَالُ : وهُو لاصِقٌ بالأَضْلاعِ . صاحب العين : هي لَحْمَةٌ سَوْداءُ عَرِيضَةٌ في بَطْنِ الإِنْسانِ عَنْ يَسَارِهِ ، لازِقَةٌ بِجَنْبِهِ[5] .

---

(١) ربط ابن سيده هنا « الزّنكتان » بالكَبِد ، وهذا هو الصواب ، والذي يوافق ما في تهذيب اللغة ١٠/ ٩٩. لكنه في المحكم (٦/٤٦١) يقول : « الزُّنكتان من الكَتَد : زنمتان خارجتا الأطراف عن طرفها ، وأصلاهما ثابتان في أعلى الكتد » . وهذا سهو وتصحيف ، انتقل إلى اللسان أيضًا (زنك) . والصواب أن « الزّنكتان » تتصلان بالكبِد ، وأما الكَتَد ، فيتصل به ما يسمى « الرّيكتان » ، كما في المحكم ٧/ ٨١ ، واللسان ، والقاموس (ريك) . ولذلك يجب تصويب ما ورد في مادة (زنك) بالمحكم واللسان .

(٢) لأبي وجزة السعدي ، شعره ، تحقيق وليد السراقبي ، مجلة معهد المخطوطات مج٣٤ ص ٤٣.

(٣) أي يقصد أن هذا معنى « رغامى » . وهذا التفسير ليس لصاحب العين ، وإنما هو لصاحب الجمهرة ، ص ٧٨١، وسيتكرر هذا السهو في النسبة ، ومضى شيء منه أيضاً من قبل . أما نص العين (٤/٤١٨) : « الرُّغامى : الرِّئة . والرُّغام : الزيادة » .

(٤) العين ٢/ ٥٨.

(٥) لم أجد النص في العين . انظر المحكم ٣/ ١٧٦.

أبو عُبَيْدةَ : الجمع ؛ طُحُلٌ ؛ وقد طَحِلَ طحَلاً ، فهو طَحِلٌ : عَظُمَ طِحَالُهُ .

عليٌّ : وليس في المَصادِرِ المُؤَثَّرَةِ في الجِسْمِ مَصْدَرٌ مَفْتوحُ العَيْنِ إلَّا هَذَا . وحكى غَيْرُهُ : طَحْلاً .

ثابت : وفي البَطْنِ الكُلْيَتَانِ . أبو عُبيدة : الكُلْيَتَانِ مِنَ الإنْسَانِ ، وغَيْرِهِ : لَحْمَتَانِ مُنْتَبِرتَانِ حَمْرَاوَانِ لازِقَتَانِ بِعَظْمِ الصُّلْبِ عند الخَاصِرَتَيْنِ في كُظْرَيْنِ[1] مِن شَحْمٍ. سيبويه : الجمع ؛ كُلًى ولم يُسَلِّمْ كَراهِيَةَ الضَّمَّةِ قَبْلَ الياءِ أو أن يُصَيِّرَهم ذلك إلى بَنَاتِ الواو ، ومَن قال : ظُلُمَاتٌ ، فأسْكَن سَلَّمَهُ ، فقال : كُلْيَاتٌ[2] . ابن دُرَيد : الكُلْوة ؛ لُغَةٌ في الكُلْيَة .

عليٌّ : فعلى هذا يُسَلِّمُ ، فيقال : كُلْواتٌ ، كَخُطُوَاتِ الشَّيْطان . أبو عُبَيدٍ : كَلَيْتُهُ كَلْياً : أصَبْتُ كُلْيَتَهُ . ثعلب : وقد اكْتَلَى هُو ، مُطاوَعَةٌ ، على نَحْو اشْتَرى ، قال : وأنشد ابن السِّكّيت :

* إذا اكْتَلَى واقْتَحَم الْمَكْلِيُّ *[3]

ثابت : ويَبْتَدُّ هُما عِرْقَانِ مِن ظاهِر البَطْنِ ، يُقال لهما : الحَالِبَانِ .

أبو عُبيد : الفَروقَةُ : شَحْمُ الكُلْيَتَيْنِ ، وأنْشَد :

---

(١) في الأصل : « في الخصرين » ، ولا أعرف لها وجهًا ، وأرجح أنه تحريف وسهو ، وأثبت ما في المحكم ٧/٨٢ ، وانظر اللسان ، والقاموس « كلي » ، وسيجيء بعد قليل ذكر « الكظر » ، بما يرجّح تصويبنا للحرف .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٨٠.

(٣) للعجاج ، ديوانه ١/ ٥٢٧، والإصلاح ، ص ١٥٢.

فَبِتْنا وباتَتْ قِدْرُهُمْ ذاتَ هِزَّةٍ   يُضِيءُ لنا شَحْمُ الفَرُوقَةِ والكُلَى[1]

الفارسيُّ ، عن أبي العباس : إنَّه يكون من الإنْسانِ وغيره . صاحب العين : الكُظْرَةُ : الشَّحْمَةُ المُحِيطةُ بالكُلْيَةِ ، فإذا انْتُزِعَتِ الكُلْيَةُ ، كَانَ مَوْضِعُها كُظْراً . وهُما الكُظْرَانِ ، والجَمْعُ : الكِظارُ[2] . أبو عُبيدةَ : بَيَاضُ البَطْنِ ؛ بَنَاتُ اللَّبَنِ ، وشَحْمُ الكُلَى ، ونحو ذلك .

ثابت : وفي البَطْنِ : المَعِدَةُ ؛ وهي مَوْضِعُ الطَّعَامِ قبل أن يَنْحَدِرَ إلى الأَمْعَاءِ ، وهي مِن الإنسان بِمَنْزِلَةِ الكَرِشِ من الشَّاةِ . ابن السِّكِّيت : مَعِدَةٌ ، ومِعْدَةٌ . قال سيبويه : مَعِدَةٌ ومَعِدٌ ، مِثل : كَلِمَةٌ وكَلِم[3] . وحكى أبو عليٍّ : مِعَدَةٌ ، ومِعَدٌ نادرٌ . والصَّحِيحُ أنَّ مِعَداً جَمْعُ مِعْدَةٍ ، ومِعَداً جَمْعُ مَعِدَةٍ علي ما حكاهُ يَعْقُوبُ . أبو عُبَيدٍ : مُعِدَ مَعْداً : شَكى مَعِدَتَهُ . وأصلُ المَعْدِ : الغِلَظُ . ومَعَدتُّهُ مَعْداً : أَصَبْتُ مَعِدَتَهُ . ثابت : ثُمَّ تُؤَدِّيهِ المَعِدَةُ إلى الأَمْعَاءِ .

وفيهِ الرِّئَةُ ، وهِي السَّحْرُ . أبو عُبَيدٍ : السَّحْرُ ، والسَّحَرُ ، والسُّحْرُ : ما لَزِق بالحُلْقُومِ وبالمَرِيءِ مِن أعْلى البَطْنِ[4] . ثابت : وجَمْعُهُ سُحُور ، وأنشد :

فَأَرْبَطُ ذِي مسَامِعَ أنتَ جَأْشاً   إذا انْتَفَخَتْ مِن الوَهْلِ السُّحورُ[5]

صاحب العين : كلُّ ذِي سَحْرٍ مُسَحَّرٌ . وسَحَرَهُ ؛ أَصَابَ سَحْرَهُ[6] .

---

(١) للراعي النميري ، كما في اللسان (فرق) ، وقد أُخلّ به ديوانه .

(٢) العين ٥/ ٢٤٤.   (٣) الكتاب ٣/ ٥٨٢.

(٤) الغريب المصنف ٢٦٨/١ (مصر) .

(٥) للكميت ، ديوانه ، جمع وتقديم د .داود سلوم ١/ ١٧٠، وثابت ، ص ٢٦٣.

(٦) لم أجده في العين .

ابن السِّكِّيت : يقال[1] للجَبَانِ : قَدِ انْتَفَخَ سَحْرُهُ وسُحْرُهُ . صاحب العين : ويقال ذلك - أيضاً - لِمَنْ عَدَا طَوْرَهُ . وقَدْ تَقَدَّمَ أَنّ السُّحْرَ سَوَادُ القَلْبِ ونواحِيهِ . والسُّحَارَةُ[2] : السُّحْرُ ومَا تَعَلَّق به مِمَّا يَنْتَزِعُهُ القَصَّابُ .

أبو عبيدٍ : المِعَى : ما كَانَ أَسْفل من السَّحَر[3] ، وهي الأَمْعَاء . قال الفارسيُّ : واحِدُها : مِعْيٌ ومِعًى .

حُكِيَ عن أحمد بن يحيى : ولا نَظِير له إلا حِسْيٌ وحِسًى ، وإِنْيٌ وإِنًى مِن الوَقْتِ ، وزاد كُرَاعٌ : إِلْيٌ وإِلًى ، لواحد : آلاء اللّهِ ، وجِزْيٌ وجِزًى ؛ للجِزْيَةِ . أبو حاتم : المِعَى مُذَكَّرٌ ، وَرَوَى التَّأْنِيثَ فيه مَن لا يُوثَقُ به . أبو عبيد : القُصْبُ : المِعَى ، والجَمْعُ ؛ أَقْصَابٌ .[4]

ثابت : قَصَبُ الرِّئَةِ : عُرُوقُها التي فيها مَجارِي النَّفَس . الفارسيُّ : أظنُّهُ تشبيهاً ؛ لأنّ القَصَبَ مَجاري الماءِ من العُيُونِ . صاحب العين : الرُّغامَى : قَصَبُ الرِّئَةِ[5] ، وأَنْشدَ :

يَبُلُّ مِن مَاءِ الرُّغَامى لِيتَهُ ... كما يَبُلُّ سَالئٌ حَمِيتَهُ[6]

وقد تقدم أنها زيادة في الكَبِد . صاحب العين : الحَشَا : مُجْتَمعُ أَعْلَى السَّحْرِ

---

(١) إصلاح المنطق ، ص ١٩، وقبله : « السَّحْر : الرِّئة ، يقال : للجبان » .

(٢) الجمهرة ، ص ٥١١.

(٣) هذه الجملة كانت مطموسة في الأصل ، فأثبتها من الغريب المصنف ٢٦٨/١ (مصر) .

(٤) الغريب ٢٦٨/١ (مصر) .

(٥) هذا القول ليس لصاحب العين ، وإنّما هو لابن دريد في الجمهرة ، ص ٧٨١، وقد تكرر مثل هذا السهو عند ابن سيده .

(٦) الجمهرة ، ص٧٨١ دون نسبة ، واللسان (رغم) .

بِقَصْبِ الرِّئَةِ[١] .

أبو حاتم : الحِجَابُ : لَحْمَةٌ رَقِيقَةٌ كأنَّها جِلْدَةٌ قد اعْتَرَضَتْ مُسْتَبْطِنَةً بَيْنَ الجَنْبَيْنِ ، تَحُولُ بين السَّحْرِ والقُصْبِ .

أبو عبيدة : القُتْب : القُصْبُ ، والجَمِيعُ أقْتَابُ . أبو عبيد : الأَعْصَالُ : الأَمْعَاءُ ، واحِدُها : عَصَلٌ . والأَرْجَابُ : الأَمْعَاءُ ، ولم يَعْرِفْ وَاحِدَها . قال : والأَعْفَاجُ للإنْسانِ ، واحِدُهَا : عَفَجٌ . ثابت : عِفَجٌ وعَفْجٌ . ابن دُريد : عَفْجٌ وعَفَجٌ . ابن السِّكِّيت : عِفجٌ وعَفِجٌ . صاحبُ العَيْنْ : العَفَجَةُ ، والأَعْفَاجُ ؛ من أمْعاءِ البَطْنِ[٢] . والعَفِجُ : مكانَ الكَرِشِ لِمَا لا كَرِشَ لَهُ . وقيل : العَفَجُ : ما سَفَلَ مِنَ الأَمْعَاءِ ؛ وعَفِجَ عَفَجاً : سَمِنَتْ أعْفَاجُهُ ، وأنْشَدَ :

يا أيُّها العَفِجُ السَّمِينُ وقَوْمُهُ هَزْلَى تَجُرُّهُمُ بَنَاتُ جَعَارِ[٣]

وقيل : الأَعْفاجُ من الخُفِّ والظِّلفِ التي لَيْسَتْ بِكُروشٍ ولا مَصَارِينَ ولا مَباعِرَ . وهي الضِّخامُ التي تُلْغَى لا شَيْءَ فِيها إلَّا الفَرْث .

أبو عُبيدةَ : المَذَاخِرُ : الأَعْفَاجُ ، واحِدُها : مِذْخَرٌ ، وأنْشَد :

فَلَمّا سَقَيْناهَا العَكِيسَ تَمَلَّأَتْ مَذَاخِرُهَا وابتَلَّ رَشْحاً وَرِيدُها[٤]

---

(١) عبارة العين (٣/٢٦١) : «الحشا ما دون الحجاب مما في البطن كله من الطُّحال والكَرِش والكبد ، وما تبع ذلك حشا كلُّه» .

(٢) العين ١/ ٢٣٤.

(٣) في اللسان (عفج) دون نسبة .

(٤) للراعي النميري ، ديوانه ، ص ٩٣.

ثابت : المَصَارِينُ : مَجارِي الطَّعَامِ إلى الأَعْفَاجِ ، الواحد : مَصِيرُ ، والجمع : مُصْرَانٌ ، وأمْصِرَةٌ ، كما قالوا : بَعِيرٌ وبُعْرانٌ وأَبْعِرَةٌ . والمَصَارِينُ جمع الجَمْعِ .

أبو عبيد : المَصَارِينُ ؛ لذَوَاتِ الخُفِّ ، والظِّلْفِ ، والطَّير .

قال : والأَمَرُّ : المَصَارِينُ ، يَجْتَمِعُ فيها الفَرْثُ[1] ، وأنشَدَ :

* * *

وإلى هنا تنتهي الأوراق الساقطة من الجزء الثاني من مطبوعة بولاق للمخصص ، وبعده في المطبوعة : « فيها الفَرْثُ ، وأنشد :

ولا تهدي الأَمَرَّ وما يليه   ولا تُهْدِنَّ معروق العظامِ »

المخصص ٢/ ٢٣.

(١) الغريب المصنف ٢٦٩/١ (مصر) ، ٣٧/١ (تونس) .

المصادر والمراجع

(١) ابن سيده : آثاره وجهوده في اللغة ، د . عبد الكريم شديد النعيمي ، بغداد ١٩٨٤ .
(٢) الألفاظ ، لابن السّكيت ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ١٩٩٨م .
(٣) إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٨٧م .
(٤) الأصمعيات ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م .
(٥) تهذيب اللغة ، للأزهري ، المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .
(٦) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، تحقيق د . رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ١٩٨٧م .
(٧) الخزانة ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .
(٨) الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ـ بيروت (د ـ ت) .
(٩) خلق الإنسان ، لمحمد بن عبد الله الإسكافي ، تحقيق خضر عواد العكل ، دار الجيل ـ بيروت ١٤١١هـ = ١٩٩١م .
(١٠) خلق الإنسان ، للأصمعي ، ضمن الكنز اللغوي ، أوغست هفنر ، المتنبي بالقاهرة (د ـ ت) .
(١١) خلق الإنسان ، لثابت بن أبي ثابت ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، الكويت ١٩٦٥م .
(١٢) ديوان ابن مقبل ، تحقيق د . عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ١٩٩٥م .
(١٣) ديوان أبي النجم العجلي ، تحقيق علاء الدين أغا ، النادي الأدبي ـ الرياض ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
(١٤) ديوان أبي الهندي ، صنعة عبد الله الجبوري ، بغداد ١٩٧٠م .
(١٥) ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق د . محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية – بيروت ١٩٧٤م .
(١٦) ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٨٤م .
(١٧) ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر – بيروت ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .
(١٨) ديوان بني أسد ، جمع وتحقيق د . محمد علي دقة ، دار صادر ـ بيروت ١٩٩٩م .
(١٩) ديوان جران العود ، دار الكتب المصرية ١٩٩٥م .

(٢٠) ديوان جرير ، تحقيق نعمان محمد أمين ، دار المعارف بمصر ١٩٨٦م .
(٢١) ديوان جميل بن معمر ، تحقيق د . حسين نصار ، مكتبة مصر بالفجالة ١٩٧٦م .
(٢٢) ديوان حاتم الطائي ، تحقيق د . عادل سليمان ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م .
(٢٣) ديوان الحطيئة ، تحقيق نعمان محمد أمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
(٢٤) ديوان حميد بن ثور ، صنعة عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ١٩٥١م .
(٢٥) ديوان الخنساء ، تحقيق إبراهيم عوضين ، القاهرة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
(٢٦) ديوان الخوارج ، د . نايف معروف ، دار المسيرة - بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
(٢٧) ديوان ذي الرمة ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ببيروت ١٩٨٢م .
(٢٨) ديوان رؤبة ، اعتنى بتصحيحه وليم بن آلورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
(٢٩) ديوان الراعي النميري ، جمعه وحققه رائنهرت فايبرت ، المعهد الألماني ، بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م .
(٣٠) ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ = ١٩٤٤م .
(٣١) ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق علي الجندي ، عالم الفكر - القاهرة .
(٣٢) ديوان العجاج ، تحقيق د . عبد الحفيظ السّطلي ، مكتبة أطلس - دمشق ١٩٧١م .
(٣٣) ديوان عدي بن زيد ، تحقيق محمد جبّار المعيبد ، بغداد ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م .
(٣٤) ديوان الفرزدق ، إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ١٩٨٣م .
(٣٥) ديوان قيس بن الخَطِيم ، تحقيق د . ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م .
(٣٦) ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق واضح الصمد ، دار صادر - بيروت ١٩٩٨م .
(٣٧) ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .
(٣٨) شرح أشعار الهذليين ، تحقيق عبد الستار فراج ، دار العروبة - القاهرة (د . ت) .
(٣٩) شرح مشكل شعر المتنبي ، لابن سيده ، تحقيق د . محمد رضوان الدّاية ، دار الثقافة العربية - دمشق ١٩٧٥م .
(٤٠) شعر الكميت بن زيد ، جمع وتحقيق داود سلوم ، بغداد ١٩٦٩م .
(٤١) العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق د . مهدي المخزومي ، ود . إبراهيم السامرائي ، منشورات الأعلمي - بيروت ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
(٤٢) غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلّام ، تحقيق حسين شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .

(٤٣) الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، الجزء الأول ، تحقيق د .رمضان عبد التواب ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ١٩٨٩م .
(٤٤) الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم ، تحقيق محمد المختار العبيدي ، دار الحكمة ـ قرطاج ـ تونس ١٩٨٩م .
(٤٥) القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
(٤٦) الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
(٤٧) كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ = ١٩٩٨م .
(٤٨) لسان العرب ، دار المعارف بمصر .
(٤٩) مؤلفات ابن سيده ، مصطفى الحدري ، مجلة عالم الكتب السعودية مج١١ ع٤ سنة ١٤١١هـ ، ص ٥٥١.
(٥٠) المحكم ، لابن سيده ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م ، ١٩٩٧م .
(٥١) مختصر الشمائل المحمدية ، اختصره وحققه محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ـ الرياض ١٤١٣هـ .
(٥٢) المخصص ، لابن سيده ، مطبوعة بولاق .
(٥٣) المخصص ، لابن سيده ، النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب رقم ٤٨ لغة .
(٥٤) المفضليات ، تحقيق أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٨٣م .

* * *



الفوائد العجيبة
في إعراب الكلمات الغريبة
لابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ)

د . عبد الفتاح السيد سليم

« ابن عابدين » :

خير تعريف بالمؤلف – ابن عابدين – ما كتبه عنه نجله محمد علاء الدين ، في كتابه (حاشية قرة عيون الأخبار ، تكملة رد المحتار على الدر المختار) شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان – [الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م – مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر] . ومنه أختصر هذا التعريف :

فهو الإمام محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ، فقيه الديار الشامية ، وإمام الحنفية في عصره .

ولد في دمشق سنة ١١٩٨هـ ، وحفظ القرآن الكريم صغيراً جدًّا ، ثم تعلم القراءات على شيخ القرّاء في عصره ، وهو الشيخ سعيد الحموي ، كذلك درس عليه النحو والصرف وفقه الإمام الشافعي ، وحفظ متوناً مفيدة لكل ذلك ، ثم حضر على شيخه العلامة محمد شاكر السالمي العمري ، وقرأ عليه الحديث والتفسير وأصول الفقه ، ثم تحول إلى المذهب الحنفي برغبة من شيخه محمد شاكر . وبعد حياة حافلة بالعطاء توفي ضحوة يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٢هـ ، عن عمر يناهز الرابعة والخمسين ، ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير – رحمه الله تعالى .

« صفاته » :

كان – رحمه الله – طويل القامة ، أبيض اللون ، أسود الشعر مع قليل من شيب ، متين الدين ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، صَدَّاعاً بالحق ، وإن كان أمام الحاكم الجائر .

وكان شغله من دنياه التعلم والتعليم ، والسعي في اكتساب رضا ربه ، موزِّعاً زمنه بين أنواع العبادات والإفادات ، والتدريس والإفتاء والتأليف .

كما كان مُولَعاً بتصحيح الكتب ، والتعليق عليها ، فلا يدع شيئاً من قيد أو اعتراض أو تنبيه أو تتمة فائدة إلا دَوَّنَهُ عَلى الهامش .

« تلاميذه » :

لسعة اطِّلاع ابن عابدين ، ودقَّة فهمه ، وجودة استنباطه ، وسعة صدره ، كثر تلاميذه الآخذون عليه ، فكان منهم :

شقيقه الفقيه السيد عبد الغني ، وابن أخيه أحمد ، وهو أمين الفُتْيا في دمشق ، وابن ابن عمه صالح بن السيد حسن عابدين ، وجابي زاده قاضي المدينة ، وعبد الغني الغنيمي ، وحسن البيطار ، ويوسف بدر الدين المغربي ، وعبد القادر الجابي ، ومحمد المنير ، وعلي المرادي ، وعبد الحليم مُلّا قاضي الشام ، وعبد الرحمن الجمل ، والشيخ أحمد البرزي . وغيرهم كثير .

« مؤلفاته » :

وهي كثيرة منها :

رد المحتار على الدر المختار (ويعرف بحاشية ابن عابدين في الفقه) ، ورفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار ، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ،

ونسمات الأسحار على شرح المنار (في أصول الفقه) ، والرحيق المختوم (في الفرائض) ، وحاشية على المطوَّل (في البلاغة) ، وحاشية على تفسير البيضاوي (التزم فيه ألَّا يذكر شيئاً ذكره المفسرون من قبله) ، واثنتان وثلاثون رسالة (تعرف برسائل ابن عابدين) ، وفتح رب الأرباب على لب الألباب ، شرح نبذة الإعراب ، والألغاز والمعميات ، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة (وهو الكتاب المراد تحقيقه) .

« الفوائد العجيبة » :

هي رسالة مخطوطة صغيرة الحجم ، مودعة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، ومنها صورة (ميكروفيلم) بمركز إحياء التراث بمكة المكرمة ، برقم ١٠٣٤ نحو .

تحتوي الرسالة على ثماني عشرة لوحة ، بكل لوحة صفحتان ، وبكل صفحة واحد وعشرون سطراً ، وبكل سطر زُهَاء تسع كلمات ، مكتوبة بخط النسخ الجميل ، داخل إطار ، وفي صدر الصفحة الأولى رسم زخرفيّ جميل ، وعلى صدر الرسالة وفي آخرها خاتم مستدير ، دُوِّن فيه اسم المكتبة ورغبة صاحب الرسالة ألَّا تخرج عنها ، ثم عدة أرقام للرسالة داخل المكتبة بين قديمة وحديثة ، وهي (٢٠٠، ١٨٨، ١٦٢، ١٤٩) .

أما إثبات الرسالة ونسبتها إلى ابن عابدين ، فمما لاشك فيه ، بعد أن نسبها له ابنه محمد علاء الدين في كتابه (تكملة رد المحتار على الدر المختار) ، وبعد أن كتب ذلك والده المؤلف في صدر الرسالة : « فيقول فقير رحمة ربه ، وأسير وصمة ذنبه محمد أمين ابن عابدين : قد عَنَّ لي الكلامُ على بعض ألفاظ شاع استعمالها بين

العلماء ، وهي مما في إعرابه أو معناه إشكال أو خفاء ، بعبارات تحل العقال وتوضح المقال ، وسميتها «الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة » . اهـ .

وواضح من كلام المؤلف هذا أنه هو الذي اختار عنوان الرسالة ، وأن مسائلها منوعة بين ما استشكل إعرابها ، وما استشكل معناها .

أما هذه المسائل ، فهي على الترتيب :

١- هَلُمَّ جَرًّا .

٢- ومِنْ ثَمَّ . . .

٣- أيضاً .

٤- اللهم إلا أن يكون كذا .

٥- لابُدَّ من كذا .

٦- لابُدَّ وأن يكون كذا .

٧- هو كذا لغةً واصطلاحاً .

٨- هو أكثر من أن يُحْصَى .

٩- سواء كان كذا أم كذا .

١٠- . . . على أنَّا نقول كذا .

١١- كُلُّ فَرْدٍ فَرْدٍ .

١٢- ولا سيَّما كذا .

١٣- . . . فقط .

١٤- كائناً ما كان .

١٥- كائناً مَنْ كان أنا أو غيري .

١٦- بَعْدَ اللَّتَيَّا والتي .

١٧- أَوَّلًا وبالذات .

١٨- هذا الشيء لا مَحَالَةَ كذا .

١٩- لا أفعله الْبَتَّةَ .

٢٠- لا يملك درهماً فضلاً عن دينار .

٢١- وهذا بخلاف كذا .

٢٢- بخلاف ما لو كان كذا .

٢٣- هو كَلَا شيءٍ .

٢٤- وليس هذا كما زعمه فلان صواباً .

٢٥- قالوا عن آخرهم : . . .

٢٦- وَنَاهِيكَ بكذا .

٢٧- يجوز كَذَا خلافاً لفلان .

٢٨- كان كذا عَامَ كذا .

فهذه ثمانٍ وعشرون مسألةً أَوْضَحَ ابن عابدين ما قد يَرِدُ عليها من إشكال في

الإعراب أو في المعنى .

ونحن نعرف أنْ قد كانت هناك مسائل مشكلة شرحها ابن هشام الأنصاري ، المتوفى سنة ٧٦١هـ ، وربما سَمَّاها بعضهم المسائل السفرية في النحو ؛ لأنه سُئِلَ عنها في أثناء السفر ، وهي مذكورة في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو) للسيوطي ، وحققها الدكتور عبد الله الحسيني هلال سنة ١٤١٠هـ ، بعنوان (توجيه بعض التراكيب المشكلة) .

ونعرف كذلك أنْ قد كانت هناك مسائل مشكلة شرحها عبد الرحمن بن أحمد الصناديقي الدمشقي ، المتوفى سنة ١١٦٤هـ . ولكن مسائل هذين الإمامين قليلة تدخل ضمن مسائل ابن عابدين المذكورة هنا ، أضف إلى ذلك أن الكلام الوارد عن هذين الإمامين مختصر ، وليس فيه إشارة إلى من استعمله من المؤلفين في اللغة أو في البلاغة أو في التفسير ... إلخ .

ومن هنا أَقْدَمْنا على تحقيق هذه الرسالة لِسَعَةِ ما فيها من رأيٍ ، ولعرضه بعض أسماء العلماء الذين وَرَدَ عنهم هذا الاستعمال ، وستعرف ذلك في أثناء التحقيق ، كما عقدنا موازنة بينها وبين رسالة ظهرت حديثاً منذ سنوات بعنوان (موهبة ذي الإحسان في إعراب ألفاظ يكثر دورانها على اللسان) ، لعبد الحميد بن محمد أمين البنجري ، وهي مختصرة جدًّا .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أنني بعد أن فرغت من تحقيق هذه الرسالة وهيّأتها للطبع عرفت من الأخ الكريم الدكتور يحيى بن محمود بن جنيد « الساعاتي » ، رئيس تحرير مجلة (عالم الكتب) بالرياض ، أن الدكتور حاتم صالح الضامن قد حققها منذ سنوات ، بل تكرّم فأهداني نسخة مما عمل الدكتور حاتم .

وبعد دراسة هذه النسخة أدركت ألّا ضير من نشر عملي في الرسالة ، وذلك لما يلي :

١ - أنني عثرت على نسخة أخرى مخطوطة ومحفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة ، ومنها صورة في مكتبة مركز إحياء التراث في مكة المكرمة ، وقد بنيت عليها تحقيقي .

٢ - أن النسخة المحققة من قبل قد مضى عليها سنوات ، ولم تصل إلى أيدي كثير من المتخصصين .

٣ - أن الدكتور الفاضل حاتم الضامن قد صرف همته إلى التحقيق اللفظي ، فطابق بين النسخ التي ظفر بها ؛ لتخرج نسخةٌ أقرب ما تكون إلى ألفاظ ابن عابدين ، فلم يخرّج بيتاً ، ولم يعلّق على مسألة لغوية ، وهذا ما تداركته في ما عملت .

وعلى هذا فعملي وعمل الدكتور حاتم يكمل أحدهما الآخر ، وسوف يلحظ ذلك القارئ للعملين معاً .

بقي أن نشير إلى مسائل ابن هشام الأنصاري الواردة في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، وفي (الأشباه والنظائر) ، ومسائل الصناديقي .

أما مسائل ابن هشام ، فجاءت ضمن مسائل ابن عابدين السابقة في الأرقام [١ - ٣ - ٧ - ٢٠ - ٢٧] خمس مسائل فقط . وأما مسائل الصناديقي ، فجاءت ضمن مسائل ابن عابدين السابقة في الأرقام [١-٣-٧-٢٠-٢٧] خمس مسائل فقط ، وزاد مسائل ثلاثة في أسطر قليلة هي (إجماعاً واتِّفاقاً ، ومَرَّةً ، وتَارَةً) .

« مصادر الفوائد » :

ذكر ابن عابدين منها :

١ - أماليّ ابن الحاجب .

٢- التصريح للشيخ خالد الأزهري .

٣- التوضيح شرح التنقيح ، لصدر الشريعة .

٤- حواشي الأزهرية .

٥- حواشي الكشاف للشريف .

٦- حواشي المطوّل للفنري .

٧- حواشي التسهيل .

٨- الروم (اسم كتاب) .

٩- رسالة ابن هشام .

١٠- شرح البخاري .

١١- شرح التسهيل للدماميني .

١٢- شرح تلخيص الجامع الكبير ، للبلباني .

١٣- شرح جمع الجوامع .

١٤- شرح الحاجبية للرضي .

١٥- شرح فتح الباري .

١٦- شرح القطر ، للفاكهي .

١٧- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي .

١٨- شرح اللباب .

١٩- شرح مغني اللبيب ، للدماميني .

٢٠- الصحاح .

٢١- القاموس المحيط .

٢٢- كتاب سيبويه .

٢٣- كتب السعد .

٢٤- الكشف .

٢٥- المطوَّل .

٢٦- مغني اللبيب .

٢٧- المفتاح .

٢٨- النهاية ، لابن الأثير .

إلى جانب علماء آخرين لم يُسَمِّ لها كتباً بعينها ، ومنهم :

١- البدر العيني .

٢- الحافظ ابن حجر .

٣- حسن جلبي .

٤- أبو حيان .

٥- الزجاج .

٦- الشنواني .

٧- الطِّيبيّ .

٨- الفارسيّ .

٩- الفاضل السيالكوتي .

١٠- ابن كمال باشا .

« مراجع لحياة ابن عابدين » :

١- الأعلام للزركلي [٦/٤٢] .

٢- إيضاح المكنون للبغدادي [١/ ٧، ١٨، ٢٥، ٢٨، ١٠٠-٢/ ١٢، ٥١] وصفحات أخرى .

٣- فهرس التيمورية [٣/١٨٧] .

٤- فهرس دار الكتب المصرية [٢/ ١٤٨، ٢٥٦] .

٥- فهرس المكتبة الأزهرية [٢/ ٨٤، ٩١، ١٥٩] وصفحات أخرى .

٦- فهرس الفقه الحنفي [ص٧٠] .

٧- فهرس المؤلفين لرضا كحالة [١٠/ ٧٧] .

٨- فهرس المؤلفين بالظاهرية [٢٢٩] .

٩- معجم المطبوعات ، لسركيس [ص١٥٠ - ص١٥٤] .

١٠- منتخبات التواريخ ، لتقي الدين [٦٨٠/٢ - ٦٨٢] .

١١- هدية العارفين [٣٦٧/٢] .

١٢- تكملة حاشية ابن عابدين ، لابنه محمد علاء الدين (المقدمة) ، وهي أهم المراجع ، وعليها اعتمدنا .

وفي ما يلي النص محقَّقاً .

* * *

الفوائد العجيبة
في إعراب الكلمات الغريبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وَحْدَهُ ، وصَلَّى الله على من لا نَبِيَّ بعده ، وآلِهِ[1] الطاهرين ، وصحابته أجمعين . وبعد :

فيقول فقير رحمة ربه ، وأسير وصمة ذنبه ، محمد أمين ابن عابدين : قد عَنَّ[2] لي الكلام على بعض ألفاظ شاع استعمالها بين العلماء ، وهي مما في إعرابه أو معناه إشكال أو خفاء ، بعباراتٍ تَحُلُّ العِقَالَ[3] ، وتُوضِحُ المقال . وسَمَّيْتُهَا (الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة) ، والله المستعان ، وعليه التُّكْلَان[4] .

---

(١) كان من الأفضل لغة أن يتجنب ابن عابدين هذا الاستعمال ، وهو إضافة (آل) إلى الضمير ، ولاسيما أنه يعرض هنا نقد بعض الاستعمال اللغوي تخطئة وتصويبًا . ذلك أن إضافة آل إلى الضمير مما اختلف فيه علماء اللغة ؛ فمنهم من منع كالكسائي وأبي جعفر النحاس وأبي الحسن الزبيدي من بعدهما في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان) ، ومنهم من أجاز ذلك بأن استعمله في مصنفاته ، لا بأن نص عليه ، كأبي العباس المبرد وابن السيد البطليوسيّ . وورد في بعض الشعر الجاهلي منسوباً إلى عبد المطلب بن هاشم ، ثم الإسلامي في شعر الكميت والمتنبي .
(انظر : المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمي ، ص ١١)

(٢) أي : عرض لي الكلام وظهر ، ومراده : رغبت في أن أشرح هذه الألفاظ .

(٣) العقال : الحبل الذي يربط به البعير لِيُحْبَسَ عن السير والانطلاق ، وجمعه عُقُلٌ - بضمتين - وحلُّ العقال مجاز عن فكّ مستغلق هذا الاستعمال لفظاً أو معنًى ؛ حتى يجري على الألسنة وفي المؤلفات بلا حرج .

(٤) التكلان (بضم التاء وسكون الكاف) بمعنى الاعتماد ، والتاء فيه بَدَلٌ مسموع من الواو . وأصله : الوُكْلان . (لسان العرب : وكل)

[١]

« هَلُمَّ جَرًّا »(*)

منها قولهم: « هَلُمَّ جَرًّا » . فـ(هَلُمَّ) بمعنى تَعَالَ ، وهو مُرَكَّبٌ من (ها)[١] التنبيه ، ومن (لُمَّ) أي ضُمَّ نفسك إلينا . واسْتُعْمِلَ استعمالَ البسيط ، يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتأنيث عند الحجازيين[٢] ، كذا في القاموس[٣] ،

المسألة [١]

(*) وردت هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام الأنصاري في توجيه بعض التراكيب المشكلة [ص٦٦ وما بعدها] وفي (الأشباه والنظائر) [٦/١٥٩] . و(الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري) [١/ ٤٧٦] . ووردت مختصرة في (رسالة في الكلام على ألفاظ عشرة يكثر دورانها) ، لعبد الرحمن الصناديقي الدمشقي [ص ٥] . ومختصرة أيضاً في كُتَيِّب بعنوان (موهبة ذي الإحسان في إعراب ألفاظ يكثر دورانها على اللسان) ، لعبد الحميد بن محمد البنجري .

وكلام ابن عابدين هنا فيه تفصيل كثير .

(١) في الأصل (هاء) بالهمزة . و(ها) التنبيه ليست حرفاً واحداً ، بل هي حرفان – الهاء وألف المدّ – بخلاف الهاء في نحو (أكرمته) ، فهي حرف واحد . وهو يريد أن يقول: من اللفظ (ها) المفيد للتنبيه .

(٢) هي عندهم اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب – على الراجح – أما في لغة تميم ، فهي فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتح لعارض الخفة ؛ لأن الأصل عندهم (هلممن) – بميمين – والراجح لغة أهل الحجاز ؛ بدليل مجيئها ملازمة حالة واحدة في جميع الاستعمال ، ولو كانت فعلاً للحقتها علامات الأفعال وضمائر الرفع المتصلة . قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ أي هاتوا [الأنعام ١٥٠] .

(٣) هو (القاموس المحيط) .

وصاحبه: مجد الدين محمد بن يعقوب ، المولود سنة ٧٢٩هـ ، والمتوفى سنة ٨١٧ هـ .

والذي نقله ابن عابدين هنا جزء مما ذكره صاحب القاموس (هلم) .

وسبقه إلى ذكره صاحب الصحاح[1] ، وتبعه الصغاني[2] ، فقالا : تقول : كان ذلك عام كذا وهَلُمَّ جَرًّا إلى اليوم . انتهى .

ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا[3] .

وتَوَقَّفَ الجَمَالُ ابن هشام[4] في كون هذا التركيب عربيًّا مَحْضًا ، وسَاقَ وجوه توقفه في رسالة له[5] .

وأجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه[6] ، وذكر ما للعلماء في إعرابه ومعناه ، وما يَرِدُ عليه ، ثم قال : فَلْنَذْكُرْ ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيًّا ، فنقول :

---

(١) هو (تاج اللغة وصحاح العربية) .
وصاحبه : إسماعيل بن حماد الجوهري ، ولد سنة ٣٣٢هـ ، وتوفي سنة ٣٩٣هـ (انظر مقدمة الصحاح لمحققه أحمد عبد الغفور عطار) . وقد ذكر ذلك في المادة (جرر) . والعبارة التي ذكرها هنا منقولة نَصًّا .

(٢) في معجمه (العُبَاب) .
وصاحبه يقال له أيضاً : (الصاغاني) : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي ، المتوفى سنة ٦٥٠هـ [الأعلام ٢١٤/٣] .

(٣) لأن صاحب القاموس المحيط لم يذكر في المادة (هلم) ولا في المادة (جرر) نص هذه العبارة السابقة ، وإنما عرض للغات العرب فيها ، وضبط حركاتها فقط .

(٤) الجمال ابن هشام : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، المولود سنة ٧٠٨هـ ، والمتوفى سنة ٧٦١هـ ، من أشهر مؤلفاته (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وشذور الذهب) .

(٥) انظر أوجه توقفه في عربية هذا الاستعمال – وهي أربعة – في كتاب (الأشباه والنظائر للسيوطي) [٦/ ١٦٢، ١٦٣] .

(٦) انظر (الأشباه والنظائر) [١٦٣/٦] ، وفيه إجابة عما ذكره صاحبا (الصحاح والعباب) . وابن الأنباري في (الزاهر) . وأبو حيان في (ارتشاف الضَّرَب) .

(هَلُمَّ) هذه هي القاصرة التي بمعنى (إيتِ وتَعَالَ) إلا أن فيها تَجَوُّزَيْن : أحدهما أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيءَ الحِسِّيَّ ، بل الاستمرارُ على الشيء والمداومة عليه ، كما تقول : امْشِ على هذا الأمر ، وَسِرْ على هذا المِنْوَالِ[1] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴾[2] المراد بالانطلاق ليس الذهابَ الحِسِّيَّ ، بل انطلاقُ الألسنة بالكلام[3] ، ولهذا أعربوا (أَنْ)[4] تفسيرية ، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول ، كقوله : ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾[5] .

والمراد بالمشي ليس الْـمَشْيَ على الأقدام ، بل الاستمرارُ والدوامُ[6] ، أي دُومُوا

(١) المِنْوَال : خشبة الحائك التي يَلُفُّ عليها الثوب ، أو : الحائك نفسه الذي ينسج الوسائد ونحوها ، والتفسير الثاني عن الليث . ويقال : سِرْ على هذا المنوال ، أي : افعل مثلما فعل غيرك دون مخالفة . (لسان العرب : نول)

(٢) الآية ٦ من سورة ص .

(٣) بل ذهب بعض المفسرين إلى أنه انطلاق حِسِّيّ ، وذلك بأن ينصرفوا عن مجلس أبي طالب ، ثم قدّر هذا الفريق محذوفاً لتكون (أنْ) مفسرة ، أو جعلها مصدرية .
انظر : تفسير الفخر الرازي ، وتفسير روح المعاني ، للآلوسيّ ، والدُّرّ المصون ، للسمين الحلبي ، واللباب في علوم الكتاب (عند تفسير الآية ٦ من سورة ص) .

(٤) (أنْ) المفسرة هي التي تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو : كتب ، وأشار ، وأوحى . وبقي شرطان آخران لم يذكرهما هنا وذكرهما الصبّان في حاشيته على الأشموني ، هما : أن يتأخر عنها جملة ، وألّا تقترن بجارّ . وفي التقيد بهذه الشروط لكي تُعَدّ (أنْ) مفسرة خلاف بين العلماء ، انظره في (حاشية الصبان على الأشموني – باب إعراب الفعل) .

(٥) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون .

(٦) ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد المشي الحسّيّ . انظر الكتب المذكورة في الحاشية (٣) السابقة .

على عبادة أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني أنه ليس المراد الطلبَ حقيقةً ، وإنما المرادُ الخبَرَ ، وعَبَّرَ عنه بصيغة الطلب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾[1] ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[2] .

و(جَرًّا)[3] مصدر جَرَّهُ يَجُرُّهُ إذا سحبه ، ولكن ليس المراد الجَرَّ الحِسِّيَّ ، بل المراد التعميم ، كما استعمل السحب بهذا المعنى ، ألا ترى أنه يقال[4] : هذا الحكم منسحب على كذا ، أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جَرًّا ، فكأنه قيل : واسْتَمَرَّ ذلك في بقية الأعوام استمرارًا[5] ،واستمر مستمرًّا على الحال المؤكدة ، وذلك مَاشٍ في جميع الصور ، وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام . وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإن (هَلُمَّ) حينئذٍ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضمير ، إذ فاعل (هَلُمَّ) هذه مفرد أبداً ، كما تقول : واستمر ذلك ، أو : استمر ما ذكرته[6] .

---

(١) الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٢) الآية ٧٥ من سورة مريم .

(٣) في الأصل : (وجَرَى) .

(٤) في (الأشباه والنظائر ٦/١٦٨) : «إلَّا أنه يقال» ، وما ذكره هنا أَدَلُّ وأَوْلى .

(٥) في (الأشباه والنظائر ٦/١٦٨) زيادة قوله : «فهي مصدر» ، ولعلها سقطت من كلام ابن عابدين ؛ بدليل قوله في التخريج الآخر : «على الحال المؤكدة» .

(٦) في رسالة الصناديقي (ص٥) أن أبا حيان أعرب (جَرًّا) مصدراً وضع موضع الحال ، ومعناه : تَعَالَوْا على هِينَتِكُمْ جارِّين ، أي : مثبتين . وأن الكوفيّ أعربها نصباً على المصدرية وعامله (هَلُمَّ) ؛ لأن فيها معنى الجرّ ، والتقدير : جُرُّوا جَرًّا ، على حَدِّ : جاء زيد مشياً . اهـ .
ثم قال الصناديقي : وقول بعض النحاة : «على التمييز» غير ظاهر ، كما لا يخفى على ذي بصيرة .

[٢]

« وَمِنْ ثَمَّ »(*)

ومنها قولهم : « ومِنْ ثَمَّ » :

وهي في الأصل موضوعة للمكان البعيد(١) ، وإذا وقعت في عباراتهم يقولون : ومن هناك ، أو : من هنا ، أي من أجل ذلك كان كذا ، فإذا فسروها بـ (هناك) ، ففيه تَجَوُّزٌ من جهة واحدة ، وهي استعمالها في المكان المجازيّ ، وإذا فسروها بـ (هنا) ، ففيه تَجَوُّزَانِ :

الأول كونها في القريب ، ولكن الجمع بين تفسيرها بـ (هنا) القريب وبين(٢) قولهم : أي من أجل ذلك ، كما وقع للعلَّامة الجَلَالِ المَحَلِّيِّ(٣) في (شرح جمع

المسألة [٢]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في (الأشباه والنظائر) ، ولا في ألفاظ الصناديقي .

(١) في (شرح التسهيل لابن مالك) [٢٥٠/١] أن (ثَمَّ) بفتح الثاء ظرف للمكان البعيد ، لا يفارق الظرفية إلا بدخول (مِنْ) أو (إلى) عليها . وانظر تفصيلاً عنها في : لسان العرب (ثمم) ، واللباب في علوم الكتاب (الآية ١١٥ من سورة البقرة) .

وواضح أن استعمال (ثَمَّ) مسبوقة بـ(مِنْ) الجارّة غير وارد في مأثور ، فالمخالفة هنا في الاستعمال ، وفي المعنى الذي نقله المصنفون في استعمالهم إليه .

(٢) تكرار (بين) الظرفية مع الأسماء الظاهرة نحو : (الحال بين سعيد وبين محمد) خطأه الحريريّ وغيره ، وأجازه القليل ، وكان الأولى بابن عابدين أن يتجنب هذا الاستعمال .

(٣) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق ، جلال الدين ، المشهور بالإمام السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ . من أشهر مؤلفاته : الأشباه والنظائر في النحو ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو أيضاً . (الأعلام ٣٠١/٣) .

الجوامع) فيه منافاة ؛ لأن ذلك من إشارات البعيد ، اللهم[1] إلا أن يقال : اسْتُعْمِلَ هنا في البعيد مجازاً ، وذلك في القريب كذلك . أو يقال كما قال بعضهم : أشار أوَّلاً بـ (هنا) إلى قرب المشار إليه لقرب مَحَلِّهِ وما فهم منه . وثانياً بـ (ذلك) إلى بعده باعتبار[2] المعنى غَيْرَ مُدْرَكٍ حِسًّا ، فكأنه بعيد .

وفي شرح التسهيل للدمامينيّ[3] ما نَصُّه : وانظر في قول العلماء : ومِنْ ثَمَّ كان كذا : هل معناه (هنالك) أي التي للبعد أو معنى (هنا) التي للقرب ، والظاهر هو الثاني[4] . انتهى .

---

(١) الإتيان بـ (اللهم) في غير مواطن النداء غير مأثور ، وإنما هو من مستحدث المصنفين ، وقد تعرض ابن عابدين نفسه لذلك ، وذكر أنه مذكور في (النهاية) لابن الأثير . ولكن كان عليه أن يُجْرِيَ كلامه على الأفصح من كلام العرب .

(٢) استعمال كلمة (اعتبار) بمعنى عَدّ وحُسْبان - كما هنا - غير وارد عن العرب ، وكذلك ما يتصرف عن هذا المصدر بالمعنى السابق ، وإنما هو عندهم بمعنى (أخذ العِبْرة والموعظة) ، كقوله تعالى : ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾ [الآية ٢ من سورة الحشر] . ولم أجد أحداً من النحاة جعله من الأفعال الناصبة لمفعولين ، فهو مُوَلَّد . ووجدت صاحب (المنجد) - من المعجمات المعاصرة يجعله مثل (عَدَّ) في المعنى ، ولا سند له . هذا مع أن الاستعمال شائع في تعابير المؤلفين من أهل اللغة والنحو والبلاغة وغيرهم .

(٣) الدماميني : محمد بن أبي بكر بن عمر ، بدر الدين ، المتوفى سنة ٨٣٧هـ ، من أشهر مؤلفاته (تحفة الغريب حاشية على مغني اللبيب) و(شرح التسهيل لابن مالك) المذكور هنا ، ومنه مخطوطتان في دار الكتب المصرية برقمي ١٠٠٩، ١٠١٠ نحو (بغية الوعاة) [٦٦/١] ، والنص الذي ذكره هنا تجده في [٧٧/١] .

(٤) في نتائج التحصيل للدلائي [٨٩٥/٣] تعقيباً على رأي الدماميني هنا : «مكت : بل الظاهر الأول ؛ لأن المعاني لدقتها وغموض إدراكها بمنزلة الأشياء البعيدة ، وأشير إليها بما للبعيد) . اهـ . ثم أشار محقق الكتاب إلى أن التفتازاني ذكر ذلك الرأي في كتاب (المطوَّل على التلخيص) . [انظر هامش ٨٧١/١] .

ثم ينبغي التأمل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ، ويمكن أن تجعل العلاقة المشابهة ، فإن المعنى مَحَلٌّ للفكر وتَرَدُّدِهِ إليه بملاحظته المَرَّةَ بعد الأخرى ، كما أن المكان مَحَلٌّ للجسم ، والقرينة استحالة كون المعنى أو الألفاظ مكانًا حقيقيًا .

وقال بعضهم في قول ابن الحاجب(1) : « ومِنْ ثَمَّ اخْتُلِفَ في رَحْمَٰن » قوله : ومِنْ ثَمَّ إشارة إلى المكان الاعتباري ، كأنه شَبَّهَ الاختلافَ المذكور في شرط تأثير الألف والنون أنه انتفاء (فَعْلَانة) أو وجود (فَعْلَىٰ) بالمكان في أن كُلًّا منهما منشأُ أمر ؛ إذ المكان منشأ النباتات ، والاختلاف المذكور منشأ اختلاف آخر ، وهو الاختلاف في صرف (رَحْمَٰن) ، فجعل الاختلاف المذكور من أفراد المكان ادِّعَاءً ، ثم شَبَّهَ المكان الاعتباري بالمكان الحقيقيّ ؛ لاشتراكهما في المكانية ، فذكر اللفظ الموضوع للمكان . انتهى .

[٣]

« أَيْضًا »(*)

ومنها قولهم : أَيْضًا .

---

(١) ابن الحاجب : أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس، المتوفى سنة ٦٤٦هـ . من مؤلفاته : الكافية في النحو ، وهي مشهورة ، وعليها شروح . (معجم المؤلفين ٦/٢٦٥) .
وانظر نَصَّهُ المذكور هنا في (شرح الرضي على الكافية) [١/١٥٧] .

المسألة [٣]

(*) وردت هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في (الأشباه والنظائر) [٦/١٥٦ وما بعدها] . ومختصرة في (موهبة ذي الإحسان) [ص٥] . ومختصرة في ألفاظ الصناديقي [ص٤] . ومختصرة في (حاشية الصبان على الأشموني) [١/١٤] .

هو مصدر (آضَ يَئِيضُ)[1] وأصل (آض) أَيَضَ كـ (باع) تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، قلبت أَلِفًا . وأصل يَئِيضُ : يَأْيِضُ بوزن يَفْعِلُ ، نقلت حركة الياء إلى الهمزة .

وأما إعرابه[2] ، فذكر ابن هشام في رسالة تَعَرَّضَ فيها للمسألة أن جماعة توهموا أنه منصوب على الحال من ضمير (قال) ، وأن التقدير : وقال أَيْضًا ، أي راجعًا إلى القول .

وهذا لا يَحْسُنُ تقديره ، إلا إذا كان هذا القول صدر من القائل بعد صدور القول السابق له ، وليس ذلك بشرط ، بل تقول : قلت اليوم كذا وقلت أَمْسِ أيضًا . وكتب اليوم وكتبت أَمْسِ أيضًا .

قال : والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حذف عامله ، أو حال حذف عاملها وصاحبها ، أي أَرْجِعُ إلى الإخبار رجوعًا ولا أقتصر على ما قَدَّمْتُ ، أو أُخْبِرُ راجعًا . فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع .

ومما يُؤْنِسُكَ أنك تقول : عنده مال وأيضًا عِلْمٌ ، فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها ، فلابُدَّ حينئذٍ من التقدير .

واعلم أنها إنما تستعمل في شيئين بينهما توافق ، ويُغْني كُلٌّ منهما عن الآخر . فلا يجوز : جاء زيد أَيْضًا . ولا : جاء زيد ومضى عمرو أَيْضًا .

---

(١) (آض) التامة ، ومنه : آض فلان إلى أهله ، أي رجع إليهم ، وهذه التامة هي التي ورد لها المصدر . بخلاف (آض) بمعنى (صار) ، فهي ناقصة تعمل عمل (كان) ولا مصدر لها . والمعنيان – التمام والنقصان – يحتملهما ما جاء في لسان العرب (أيض) من حديث سمرة في الكسوف : «إن الشمس اسْوَدَّتْ حتى آضت كأنها تَنُّومَةٌ» قال أبو عبيد : آضت : أي صارت ورجعت .

(٢) انظر : توجيه بعض التراكيب المشكلة (ص٦٠ وما بعدها) و(الأشباه والنظائر) [١٥٧/٦ وما بعدها] مع تغيير وحذف لبعض الألفاظ .

ولا : اختصم زيد وعمرو أَيْضًا[1] . انتهى ملخصًا .

[٤]

« اللهم إلا أن يكون كذا »[*]

ومنها قولهم : « اللهم إلا أن يكون كذا » ونحوه .

أقول : أصله (يَا اللَّـهُ) حذف حرف النداء ، وعوض عنه الميم للتعظيم والتفخيم[2] ، ولا تدخل عليها (يا) ، فلا يقال : يا اللهم . إلا شذوذًا في

---

(١) أما المثال الأول ، فلأن الفاعل واحد ، وأما الثاني ، فلاختلافِ العامل في الشيئين ، وأما المثال الثالث ، فلأن الفعل (اختصم) دالٌّ على المشاركة بين أمرين أو أمور .

المسألة [٤]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في (الأشباه والنظائر) . ولا في ألفاظ الصناديقي . ولا في (موهبة ذي الإحسان) . لكن ورد لها إعراب مختصر جدًّا في (النهاية) لابن الأثير ، ونقله عنه الصبان في (حاشيته على شرح الأشموني) [٢١٧/٣] . والمراديّ في (شرح الألفية - آخر باب النداء) . والشهاب الخفاجيّ في (شفاء الغليل في ما في كلام العرب من الدخيل) [ص٦١] وقال : «وقد وقع في حديث البخاري : «اللهم نَعَمْ» وذكر ذلك شرّاحه ، وليس هذا الاستعمال بِمُوَلَّد» . وورد عن (اللهم) تفصيل في (اللباب في علوم الكتاب) دون تعرض للاستعمال المحدث [الآية ٢٦ من سورة آل عمران] ، وكذلك كتب النحو - آخر باب النداء .

(٢) هذا الذي ذكره هو مذهب الخليل وسيبويه وسائر البصريين في أصل هذه اللفظة . وذهب الفراء والكوفيون إلى أنها مختصرة من تركيب حذف أكثره ؛ لكثرة الاستعمال ، وهو : (يا أَللَّهُ أُمَّنَا بخير) ، أي اقْصِدْنا وامنحنا خيراً .

انظر تفصيلاً في (الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري - المسألة ٤٧) ، وأسرار العربية له - ص٢١١ وما بعدها) ، و(تفسير الفخر الرازي - الآية ٢٦ من سورة آل عمران) ، وتفسير (اللباب في علوم الكتاب - الآية المذكورة) .

الشعر[1] ، كما قال ابن مالك[2] :

وَالأكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ   وشَذَّ يَا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ

ثم الشائع استعمالها في الدعاء[3] ، ولذا قال بعض السلف[4] : اللهم مَجْمَعُ الدعاء ، وقال بعضهم[5] : الميم في قول (اللهم) فيه تسعة وتسعون اسْمًا من أسماء الله تعالى ، وأوضحه بعضهم بأن الميم تكون علامة للجمع ؛ لأنك تقول : عليه – للواحد ، وعليهم – للجمع ، فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدَّالَّةِ على الجمع في قولك : ضربوا وقاموا ، فلما كانت كذلك زِيدَتْ في آخر اسم الله تعالى تُشْعِرُ وتُؤْذِنُ بأن هذا الاسم قد اجتمعت فيه أسماء الله تعالى كُلُّهَا ، فإذا

---

(١) ومن ذلك قول الراجز أبي خراش الهذلي ، أو أمية بن أبي الصلت :

إني إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا   أقول : يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا

وإنما شذ عندهم ؛ لأن (الميم) للتعويض ، ولا يجمع بين العوض والمعوَّض عنه . أما الكوفيون فالبيت عندهم غير شاذ ؛ لأن الميم بقية جملة محذوفة ، وليست للتعويض .

انظر : (أوضح المسالك ٤/٣١) .

(٢) ابن مالك : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيّاني ، المتوفى سنة ٦٧٣هـ ، صاحب (الألفية) المشهورة في النحو ، وصاحب (تسهيل الفوائد) و(شرح التسهيل) .

انظر : (مقدمة محقق شرح التسهيل) .

(٣) وهو الوارد عن العرب ، ولها استعمالان آخران عند المصنفين ، سيأتيان .

(٤) هو الحسن البصري .

(٥) هو أبو رجاء العطاردي ، والنضر بن شميل .

جاء في كتاب (الزينة) لأبي حاتم الرازي ، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ [٢/ ١٨٤، ١٨٥] : «قال الحسن البصري : اللهم مجمع الدعاء ، وقول أبي رجاء : هذه الميم في قولك : (اللهم) فيها جماعة سبعين اسماً من أسماء الله ، وإلى مثل هذا أشار النضر في قوله : من قال : اللهم ، فقد دعاه بجميع أسمائه كلها» .

قال الداعي : اللهم ، فكأنه قال : يَا أَللَّهُ الذي له الأسماء الحسنى ، قال : ولاستغراقه أيضًا لجميع أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته ، لا يجوز أن يوصف ؛ لأنها قد اجتمعت فيه ، وهو حجة لما قال سيبويه(١) في منعه وصفه . انتهى .

ثم إنهم قد يأتون بها قبل الاستثناء ، إذا كان الاستثناء نادرًا غريبًا ، كأنهم – لندوره – استظهروا بالله في إثبات وجوده ، قال بعض الفضلاء : وهو كثير في كلام الفصحاء ، كما قال المُطَرِّزِيّ(٢) . نَبَّهَ على ذلك الطِّيبِيُّ(٣) في سورة المدثر .

وفي الكشف(٤) بعد كلام : وأما نحو قولهم : اللهم إلا أن يكون كذا ، فالغرض أن المستثنى مُسْتَعَانٌ بالله تعالى في تحقيقه ؛ تَنْبِيهًا على نُدْرَتِهِ ، وأنه لم يأتِ بالاستثناء

(١) سيبويه : إمام النحاة ، عمرو بن عثمان بن قُنْبر ، المتوفى سنة ١٨٠هـ ، وكتابه في النحو مشهور .

وإنما منع سيبويه وصف (اللهم) ؛ لأنه صار مع الميم بمنزلة الصوت ، أي غير متمكن في الاستعمال نحو : يَا هَنَاه ، وذهب المبرّد والزجاج إلى جواز وصفه ، إما بمرفوع على اللفظ ، أو بمنصوب على المحل ، وجعلا قوله تعالى : ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الآية ٤٦ من سورة الزمر] صفة لـ (اللهم) . [انظر : كتاب سيبويه ١٩٦/٢ طبعة هارون] .

قال أبو حيان : والصحيح مذهب سيبويه ؛ لأنه لم يسمع مثل : (اللهم الرحيمَ ارحمنا) ، والآية السابقة تحتمل أن تكون (فاطر) فيها منادى بحرف نداء محذوف .

(انظر : حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١٧٢/٢) .

(٢) المطرزي : ناصر بن عبد السيد ، أبو المكارم ، المتوفى سنة ٦١٠هـ ، من مؤلفاته : المصباح في النحو . (الأعلام ٣٤٨/٧) .

(٣) الطيبي : الحسن بن محمد بن عبد الله ، المتوفى سنة ٨٤٣هـ . من مؤلفاته : شرح الكشاف للزمخشري ، والتبيان في المعاني والبيان ، (بغية الوعاة ، ص ٥٢٢) .

وانظر ما قاله في [الكشاف] وتعليقه عند قوله تعالي : ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ [المدثر : ١٨] .

(٤) هو تفسير لكشاف الزمخشري ، باسم فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب .

إلا بعد التفويض لله تعالى . انتهى .

وذكر العلَّامة المحقق صدر الشريعة[1] في أوائل كتابه (التوضيح شرح التنقيح) أن الاستثناء المذكور مُفَرَّغ[2] من أَعَمِّ الظروف ؛ لأن المصادر قد تقع ظروفاً ، نحو : آتيك طُلُوعَ الفجر ، أي وقت طلوعه . انتهى .

وأوضح ذلك العلَّامة بدر الدين الدمامينيّ في شرحه على المغني عند الكلام على (عسى)[3] ، عند قول المغني : « ولكن يكون الإضمار في : (يقوم) لا في (عسى) اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدًا » . فقال : « الاستثناء في كلام المصنف مُفَرَّغٌ من الظرف ، والتقدير : ولكن يكون الإضمار في يقوم لا في عسى كُلَّ وقتٍ إلا وَقْتَ أن تُقَدِّرَ العاملين تنازعا . ووقع التفريغ في الإيجاب ؛ لاستقامة المعنى ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، ثم حُذِفَ الظرفُ بعد إلا ، وأنيب المصدر عنه ، كما في : أجيئك يوم قدوم الحاج ، واللهم معترض » . وانظر موقعها هنا ، فقد وقع في (النهاية)[4] أنها تستعمل على ثلاثة أنحاء :

---

(١) صدر الشريعة : هو صدر الشريعة الأصغر ، عبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي الحنفي ، كان حيًا سنة ٧٤٧هـ ، من مصنفاته : التوضيح في حل غوامض التنقيح (في أصول الفقه ، وشرح وقاية الرواية في مسائل الهداية (لصدر الشريعة الأول) . (معجم المؤلفين ٦/٢٤٦) .

(٢) الاستثناء المفرغ : ما حذف فيه المستثنى منه وكان الحكم منفيًا ، نحو ما فاز إلا المجتهد ، وفيه يعرب ما بعد (إلَّا) على حسب حاجة ما قبلها ، وربما وقع الاستثناء المفرغ بعد حكم مثبت يُؤَوَّل بنفي ، أو لا يُؤَوَّل . (انظر : كتب النحو – باب الاستثناء) .

(٣) انظر : مغني اللبيب (عسى) ، ص ٢٠٤.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات ابن الأثير ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، ولم أجد ما قاله في مظانه من (النهاية) [أله ، لهي – لهم – ألل – نعم – جرر] ، وهو في شرح الأشموني .

أحدها : أن[1] يراد بها النداء المَحْضُ ، يقول : اللهم ارحمنا .

الثاني : أن يذكره المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع ، يقول لك القائل : أقام زيد؟ فتقول أنت : اللهم لا .

والثالث : أن يستعمل دليلاً على النُّدْرَةِ وقِلَّةِ وقوع المذكور ، كقولك : أنا لا أزورك اللهم إذا لم تَدْعُني ؛ ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونةً بعدم الدعاء قليلٌ . انتهى .

وظاهرٌ أن معنى الأول والثاني لا يَتَأَتَّيَانِ هنا ، وفي تَأَتِّي الثالثِ في هذا المحلِّ نَظَرٌ . انتهى كلام الدمامينيّ .

ولعل وجه النظر أن قول ابن الأثير في النهاية : ألا ترى . . . إلخ ، يفيد أنه لابد أن يكون ما بعدها نادراً في نفسه ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ، بقرينة قوله : يستعمل دليلًا على الندرة . . . إلخ ، فأفاد أنها تدل على أن ما بعدها نادر بالنظر إلى ما قبلها ، وإن كان في نفسه غير نادر ، فَلْيُتَأَمَّلْ .

ثم اعلم أن قوله : « ووقع التفريغ في الإيجاب » فيه نظر؛ لأن قول المغني[2] : يكون الإضمار في يكون لا في عسى . . . إلخ ، معناه : لا يكون الإضمار في عسى في وقت من الأوقات إلا في كذا ، فالوقت المقدر نكرةٌ في سياق النفي ، فالاستثناء بعدها استثناءٌ من الْمَنْفِيِّ ، كما في قولك : لا يأتينا زيد إلا يوم كذا .

نعم ، قد يُعَبِّرُونَ بنحو قولك : هذا ضعيف إلا إذا حمل على كذا ، فهو استثناء

(١) في الأصل : ألا ، وهو سهو من الناسخ .

(٢) يريد : في نص (مغني اللبيب) السابق .

مفرغ في الإثبات صورةً ، ولكنه في المعنى نَفْيٌ ؛ لأن معنى (ضعيف) أنه لا يُعْتَدُّ به أَوْ لا يصح .

وقال في المغني آخِرَ الكتاب في أول الباب الثامن ما نَصُّه[1] : السادسةُ وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب ، نحو : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾[2]، ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾[3] انتهى .

[٥]

« لابُدَّ من كـذا »(*)

ومنها قولهم : « لَابُدَّ من كذا » .

أي لا مفارقة ، وقد يُفَسَّرُ بـ (وجب)[4] ، وذلك لأن أصله في الإثبات بَدَّ الأَمْرَ : فَرَّقَ ، وتبدد : تفرق ، وجاءت الخيل بَدَادِ[5] : أي متفرقةً ، فإذا نُفِيَ التفرق والمفارقة بين

---

(١) انظر : مغني اللبيب ، ص٨٨٦ . (٢) الآية ٤٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٣٢ من سورة التوبة .

المسألة [٥]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في موهبة ذي الإحسان في عدة أسطر .

(٤) تفسير (البَدّ أو البَدَد) بالمفارقة والتفريق هو المعنى اللغوي الوارد عن العرب لهذه اللفظة وما يتصرف منها .

انظر : لسان العرب ، والصحاح ، ومعجم مقاييس اللغة (بدد ، بد) . وأما قوله : «وقد يفسر بـ (وجب)» ، فهو المعنى المفهوم من الجمع بين النفي بـ (لا) ولفظة (بُدّ) ، وقد وَضَّح هو ذلك .

(٥) (بَدَادِ) هنا بوزن فَعَال ، بفتح الفاء وكسر اللام ، اسم مبني على الكسر في موضع النصب على الحالية ؛ لأنه معدول عن المصدر ، وهو البدد . انظر : لسان العرب (بدد) .

شيئين حصل تلازم بينهما دائمًا ، فصار أحدهما واجبًا للآخر ، ومِنْ ثَمَّ فَسَّرُوه بـ (وَجَبَ) .

و(بُدَّ) اسم مَبْنِيٌّ على الفتح مع (لا) النافية[١]؛ لأنه اسمها ، والخبر محذوف ، أي : لنا أو نحوه ، وقد يُصَرَّحُ به[٢] .

وذكر الفَنَرِيّ[٣] في (حواشي المطوّل)[٤] أن الجارَّ والمجرور[٥] متعلقٌ بالمنفيّ أعني (به) على قول البغداديين[٦] ، حيث أجازوا : لا طالعَ جَبَلاً - بترك تنوين الاسم المُطَوَّل[٧] ؛ إجراءً له مُجْرَى المضاف . والبصريون أوجبوا في مثله تنوين الاسم ،

---

(١) لأنه مفرد غير مضاف ولا شبيه بالمضاف . والبناء على الفتح هنا هو مذهب البصريين ؛ لتركيبه مع (لا) تركيب العدد نحو خمسة عشر ، والدليل عندهم على بنائه عدم تنوينه . ويرى الكوفيون أنه معرب منصوب بالفتحة ، وحذف منه التنوين تخفيفاً .
(انظر : شرح ابن عقيل - باب (لا) النافية للجنس)

(٢) خبر (لا) النافية للجنس إذا دل عليه دليل ، وجب حذفه عند بني تميم وطيّيء ، وكثر حذفه عند أهل الحجاز . أما إذا لم يدل عليه دليل ، فيجب ذكره اتّفاقاً .
[انظر : شرح ابن عقيل - آخر باب (لا) النافية للجنس] .

(٣) الفَنَرِيّ : محمد بن محمد بن حمزة الرومي ، فقيه حنفي وأديب ، توفي سنة ٨٤٠ هـ . من مصنفاته : رسالة في علم البيان ، وأنموذج العلوم . [الأعلام ٤٦/٧] .

(٤) المُطَوَّلُ : كتاب في البلاغة ، ألّفه مسعود بن عمر سعد الدين ، المشهور بـ (التفتازاني) ، المتوفى سنة ٧٩٣هـ ، وعليه شروح مختلفة . [الأعلام ٨/ ٢١٩، وهدية العارفين ٤٢٩/٢] .

(٥) يريد بالجارّ والمجرور ما ورد في أصل المسألة (من كذا) ، ويريد بالضمير في (به) المصدر المنفي بلا (بُدّ) ؛ لأنه قد يتعلق به الظرف والجار والمجرور كما يتعلقان بالفعل .

(٦) كثيراً ما يطلق علماء النحو كلمة (البغداديون) ، وهم يريدون بهم الكوفيين ، وهذا هو المقصود هنا ؛ بدليل مقابلتهم بقوله بَعْدُ : والبصريون أوجبوا .

(٧) الاسم المُطَوَّلُ ، أو الممطول ، أو الشبيه بالمضاف هو : ما اتصل به شيء يتمم معناه ، من عمل في ما بعده ، أو تعلق ما بعده به ، أو عطف عليه ، مثل : لا شاكراً ربه مذموم ، ولا ساعياً في الخير مكروه ، ولا ثلاثةً وثلاثين عندنا [في من سُمِّي بذلك] .

وجعلوا متعلق الظرف في ما بُنِيَ الاسم فيه على الفتح - كما في ما نحن فيه - محذوفًا هو خبر المبتدأ ، أي لا بُدَّ ثابتٌ لها ، وقوله : « مِنْ كذا » خبر مبتدأ محذوف ، أي البُدُّ المنفيُّ من كذا .

وهذه الجملة الاسمية التَّبْيِينِيَّة(١) لا محلَّ لها من الإعراب ؛ لأنها جملة مستأنفة(٢) لفظًا ، ويجوز أن يكون (من كذا) متعلقًا بما دَلَّ عليه (لا بُدَّ) أي لَا بُدَّ من كذا(٣) .

وقد أشار الشريف(٤) في أواخر بيان (المفتاح)(٥) إلى أن الظرف في مثله خَبَرٌ لـ (لا)

= والبصريون يوجبون نصبه منوناً - كما ذكر هنا - أما الكوفيون ، فيمنعون تنوينه ، انظر رأيهم في : مغني اللبيب ، ص ٥١٥، ص٧٠١ - ونقله عنه الشيخ خالد الأزهري في (التصريح بمضمون التوضيح ١٢٣/٢) ، وقال : «وعليه يتخرج الحديث : لامانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت» .

(١) يقصد بـ (الجملة التبيينية) هنا الجملة التي قدرها ، وهي قوله : «البُدُّ المنفي من كذا» ، فحرف الجر (من) إذَنْ يفيد البيان ، والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف ، وهذا نظير مَا فسره النحاة من قول العرب : سَقْياً لك ورَعْيًا ، فقد قالوا : المراد هذا الدعاء لك .

(٢) الجملة المستأنفة تطلق أحيانًا على الجملة الابتدائية ، واختار ابن هشام التسمية الأولى ، وقال : لأن الجملة الابتدائية قد يراد بها الجملة المصدرة بالمبتدأ ، لو كان لها محل من الإعراب .
[انظر تفصيلًا في مغني اللبيب - الباب الثاني ، ص٥٠٠] .

(٣) لأن البُدَّ معناه التفرق أو المفارقة ، وعليه يكون متعلقًا بكلمة (بُدَّ) بملاحظة المعنى فيه ، وخبر (لا) محذوف ، وليس هناك مبتدأ محذوف يتعلق به - كما ذكر قبل قليل - فيكون المعنى : لا مفارقة من كذا حاصلة .

(٤) الشريف : علي بن محمد الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦هـ ، له حاشية على تفسير الكشاف للزمخشري ، وصل فيها إلى أواسط سورة البقرة . [كشف الظنون ١٤٧٩/٢] .

(٥) المفتاح : مفتاح العلوم للسكاكي ، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، المتوفى سنة ٦٢٦هـ ، يشتمل على اثني عشر عِلْمًا . [أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، ص٣٠٣] .

حيث قال في قوله : لا تَلَقِّيَ لإشارته : إن لإشارته ليس معمولاً لِلتَّلَقِّي ، وإلَّا لوجب[1] نصبه على التشبيه بالمضاف ، بل هو خبر (لا) ، فَتَأَمَّلْ ، وَقِسْ على ما ذُكِرَ نظائر هذا التركيب . انتهى .

أقول : هذا ظاهر في ما إذا قيل : لابُدَّ من كذا[2] ، أمَّا إذا قيل : لابُدَّ لكذا من كذا ، فالخبر هو الظرف الأول ، إلا أن يقال : من تعدد الأخبار[3] ، تَأَمَّلْ ثَمَّ في

---

(١) في قوله : «وإلا لوجب» مجاوزة لغوية كان الأولى أن يتجنبها ؛ ذلك لأن (إلَّا) هنا هي المكونة من إنْ الشرطية المدغمة في (لا) النافية ، والأصل (إن لا) ، فقوله : لوجب هو جواب إن الشرطية ، وشرطها محذوف للدلالة عليه بما قبله ، نظير قول الشاعر :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لها بكُفْءٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

ومن قواعد اللغة أَن جواب الشرط الجازم لا تدخل فيه اللام ، بل هو إما مجزوم لفظًا أو محلًّا أو مقترنًا بالفاء إن لم يصلح أن يقع موقع فعل الشرط .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية هذا الاستعمال بتأويلين غير مألوفين ، فالعدول عنه أسلم .

[انظر في أصل القاعدة : باب إعراب الفعل – ما يجزم فعلين] .

[وانظر قرار المجمع في : المعجم المفصل في علوم اللغة ٢/٨٠٠] .

(٢) وعندئذ يتعين أن يكون (من كذا) بعض جملة تبيينية ، أي البُدُّ المنفيُّ من كذا ، وهو الرأي الذي ذكره أوّلًا .

وفي أصل المخطوط وردت العبارة : «لابد لكذا من كذا» ، وهو سهو من الناسخ ؛ بدليل قوله بَعْدُ : «فالخبر هو الظرف الأول» ، وهذا دليل على أن في الجملة ظرفين ، لا ظرفاً ومفعولاً به .

(٣) تعدد الأُخبار لمبتدأ واحد بغير عاطف ، مختلف فيه :

بعضهم أجازه مطلقًا ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ [الآيات ١٤، ١٥، ١٦ من سورة البروج] ، وبعضهم منَعه مطلقًا ، وأول ما أوهم ذلك على أن يكون الثاني وما بعده أخباراً لمبتدآت محذوفة للعلم بها ، أو صفات للخبر الأول .

وبعضهم ذهب إلى جواز التعدد إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ، مثل : الرُّمَّان حلو حامض ؛ إذ لا يستغنى بأحدهما عن الآخر في المعنى ، فهما مَعاً في معنى (مُزّ) . =

قوله[١] : ويجوز أن يكون متعلقًا بما دَلَّ عليه (لابُدّ) أي لابُدَّ من كذا ، فيه نظر؛ إذ لا فَرْقَ بين هذا المقدَّر والمذكور ، فلا حاجة إلى تقديره ، تَأَمَّلْ هذا .

[٦]

« لابُدَّ وأنْ يكون »(*)

ووقع في بعض العبارات : « لابُدَّ وأن يكون » .

واستعمله السعد[٢] في كتبه أَيْضًا ، وقال الفَنَرِيُّ : إن الواو مزيدة في الخبر ، وقال بعض المُحَشِّينَ[٣] : هذه الواو لِلُّصُوقِ[٤] ، أي لزيادة لصوق (لا) بالخبر . انتهى .

= وبعضهم ذهب إلى جواز التعدد إذا كانت الأخبار من جنس واحد ، كأن تكون كلها مفردات ، أو كلها جملًا . [انظر آخر باب المبتدأ والخبر من كتب النحو] .

(١) أي في قول الفنري السابق منذ أسطر .

المسألة [٦]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في الأشباه والنظائر ، ولم ترد ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت مختصرة في موهبة ذي الإحسان ، ص ٤٥ ، نقلًا عن نتائج الأفكار .

(٢) السعد : مسعود بن عمر ، المشهور بـ(التفتازاني) ، صاحب المطول في البلاغة ، وتلخيص المفتاح ، وحاشية على الكشاف .

(٣) يريد بـ(المحشين) العلماء الذين يُدَوِّنونَ بعض تعليقات مفيدة على شروح الكتب ؛ تشبيهاً لذلك بحاشية الثوب .

والفرق بين الحاشية والشرح أن (المُحَشِّي) - صاحب الحاشية - لا يأتي بجميع كلام المتن ، والشارح يأتي به ، فيجوز أن يكون للمتن حاشية ، وللشرح شَرْحاً ، لكنهم كثيراً ما يطلقون الشرح على بعض الحواشي إذا كانت بمنزلة الشرح .

(٤) واو اللصوق التي ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب ، هي الواو الداخلة على جملة موصوف بها ؛ لتأكيد لصوقها بموصوفها ، وقال : أثبتها الزمخشري ومن قلده ، وحملوا عليها بعض آيات قرآنية . =

وفيه بحث ؛ فإن الكَوْنَ المنسبك من (أنْ) والفعل لا يصلح أن يكون خبرًا مَعْنًى[1] . فإن قيل : حَذْفُ الجارّ مع[2] أَنَّ وأَنْ مُطَّرِدٌ . قلنا : إذا قُدِّرَ الجارُّ يكون لَغْوًا[3] متعلقًا بقوله : (بُدَّ)[4] والخبر محذوف - كما مَرَّ -

على أن صاحب المغني[5] لا يُثْبِتُ واو اللصوق - كما ذكره بعض الفضلاء - وَرَجَّحَ أن الواو هنا زائدة[6] ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها .

= وليس في مغني اللبيب إنكار ثبوت هذه الواو صراحةً ، اللهم إلا أن يكون ذلك قد فهم من تخريجه للآيات على خلاف ما ذكره الزمخشري ومن قلده .

وعلى كل حال فواو اللصوق التي أثبتها الزمخشري غير الواو التي معنا في أصل المسألة ؛ لأنها عنده إنما تكون في الصفة مع موصوفها ، أما الذي هنا ، فخبر مع مبتدئه ، وتوسع الكَفَوِيُّ في واو اللصوق .

[انظر : مغني اللبيب - الواو ، ص ٤٧٧ ، والكليات ، ص١٧٣] .

(١) في المخطوط : معنا ، ولا معنى له هنا .

(٢) في المخطوط : «بعد أن» ، وهو سهو منه أو من الناسخ ؛ فإن حذف الجارّ إنما يكون قبل أَنَّ وأَنْ ، فمراده (قبل) أو (مع) الدالة على المصاحبة ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وَعَدِّ لازماً بحرف جَرِّ ... وإن حُذِفْ فالنصب لِلْمُنْجَرّ

نَقْلاً ، وفي أَنَّ وأَنْ يَطَّرِدُ ... مع أَمْنِ لَبْسٍ كـ « عجبتُ أن يَدُوا »

(٣) الظرف اللغو : هو الظرف الذي يكون متعلقه كوناً خاصًا ، أو محذوفاً لقرينة نحو : هذه النافذة من خشب ، أي مصنوعة ، ويطلق عليه أحيانًا (الظرف الناقص) . وعكسه الظرف المستقر أو التام ، وهو الذي يكون متعلقه المحذوف كونا عامًّا ، يفهم من السياق دون ذكر ، نحو : الكرم في العرب .

(٤) وذلك جَرْياً على المشهور عند النحاة من أن الجار والمجرور والظرف تكفيهما في التعلق رائحة الفعل ، ويتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما .

(٥) هو ابن هشام الأنصاري ، واسم كتابه « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » . انظر التعليقة (٤) في الصفحة السابقة .

(٦) بل ذكر ابن هشام أن الواو هي واو الحال في الأمثلة التي ذكرها الزمخشري على أنها =

ورأيت في بعض الهوامش أنه رُوِيَ عن أبي سعيدٍ السِّيرَافيِّ[1] في كتاب سيبويه أنه قال : تجيء الواو بمعنى (مِنْ) ، فَإِنْ ثَبَتَ ذلك يكون عَمَلُ الواو هنا عليه أَوْلَى من دعوى زيادتها . فَلْيُرَاجَعْ[2] .

[٧]

« هو كذا لغةً أو اصطلاحًا »(*)

ومنها قولهم : « هو كذا لُغَةً أو اصطلاحًا » .

قال ابن الحاجب : إنه منصوب على المفعولية المطلقة ، وإنه من المصدر المؤكِّد لغيره . صَرَّحَ به في أَمَالِيِّهِ[3] .

= واو اللصوق .

والواو الزائدة غير واو اللصوق - كما يفهم من كلام ابن هشام ، فقد ذكر لكل من الواوين أمثلة ، وذكر أن الواو الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش ، وتأولها البصريون .

[انظر : مغني اللبيب - الواو - ص ٤٧٣، ص ٤٧٧، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨] .

(١) السيرافي : الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، المتوفى سنة ٣٦٨، من مصنفاته : شرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين . الأعلام ٢/ ١٩٥.

(٢) لم أظفر بهذا الرأي في مظانّه من أبواب الكتاب ، ولا من شرح السيرافي له .

المسألة [٧]

(*) وردت هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة [ص٤١ وما بعدها] ، وفي الأشباه والنظائر [١٤٥/٦] ، ووردت ضمن مسائل الصناديقي [ص٦] ، ووردت ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان [ص٢٩] .

(٣) من مصنفات ابن الحاجب ، وهي تشتمل على آراء له في توجيه بعض المشكلات الإعرابية في آيات من القرآن الكريم ، أو الحديث الشريف ، أو الشعر ، مع تعليقات على المفصل للزمخشري . وانظر كلامه في الأمالي النحوية ٤/ ٦١. وقد أوضح ابن هشام كلام ابن الحاجب هنا بأن أكمله بقوله : لأن معنى قولنا : الإجماع لغة : العزم : مدلول الإجماع لغة : =

وفيه نَظَرٌ من وجهين :

الأول : أن اللغة ليست اسمًا للحدث .

والثاني : أنها لو كانت مَصْدَرًا مؤكَّداً لغيره ، لكانت إنما كانت تأتي بعد الجملة ؛ فإنه لا يجوز أن يتقدم ولا يتوسط ، فلا يقال : حَقًّا زَيْدٌ ابْني ، ولا : زَيْدٌ حقًّا ابْني ، وإن كان الزَّجّاج(١) يجيز ذلك .

فإن قلت : هل يجوز أن يكون مفعولاً لأجله(٢) ، أو منصوباً على نزع الخافض ، أو تمييزاً ؟

قلت : لا يجوز الأول ؛ لأن المنصوب على التعليل لا يكون إلا مَصْدَراً(٣) .

= العزم ، والدلالة تنقسم إلى دلالة شرع ، وإلى دلالة لغة ، وإلى دلالة عرف ، فلما كانت محتملة ، وذكر أحد المحتملات ، كان مصدراً ، من باب المصدر المؤكد لغيره .

[انظر : الأشباه والنظائر ٦/٥٢] .

(١) الزجاج : إبراهيم بن السري بن إسحاق ، أبو إسحاق ، المتوفى سنة ٣١١هـ ، من أشهر مصنفاته : إعراب القرآن . [الأعلام ١/٤٠] .

وما ذكره ابن عابدين هنا من أن الزجاج يُجَوِّزُ تقديم المفعول المطلق المؤكد لغيره ، وتوسطه في جملته ، مبني على أن العامل فيه عنده هو الخبر ، لتأوله بـ (مُسَمًّى) ، ولكل من ابن مالك وابن خروف رأي آخر مبني على خلاف ما بني عليه رأي الزجاج .

[انظر تفصيلًا في ذلك في : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٥٨ ، وارتشاف الضرب ٢/٣٦٣] .

(٢) وتقدير الكلام عليه : تفسير الإعراب – أو غيره – لأجل بيان اللغة ، أو لأجل بيان الاصطلاح ، هو كذا .

(٣) هذه العلة غير واضحة عندي ، فإنها إن استقامت مع كلمة (لغة) لا تستقيم مع كلمة (اصطلاحًا) ؛ إذ الأولى اسم لما يتلفظ به وليست مصدراً – وقد ذكر هو ذلك من قبل – وأما (اصطلاحًا) ، فهي مصدر حقيقة مقيس للفعل (اصطلح) ، فَعِلَّتُهُ هنا غير مستقيمة .

أرى أن تكون العلة هنا شيئًا آخر غير المصدرية ، هو أنه يشترط لنصب المفعول لأجله أن =

ولا الثاني لوجهين :

الأول : أن إسقاط الخافض سماعيٌّ[1] ، واستعمال مثل هذا التركيب مُسْتَمِرٌّ في كلام العلماء .

الثاني : أنهم التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكيرَ ، ولو كانت على إسقاط الخافض ، لبقيت على تعريفها الذي كان مع وجود الخافض ، كما بقي التعريف في قوله :

* تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *[2]

وأصله : تَمُرُّونَ على الديار ، وبالديار[3] .

= يتحد مع عامله في الوقت وفي الفاعل ، وهذا الشرط غير متحقق هنا : أما الوقت ، فلأن زمن المفسَّر إنما يكون بعد زمن المفسِّر ، وأما الفاعل ، فلأن المفسِّر هو المتكلم - أو المخاطب مثلًا - والمفسَّر هو الكلام - أو الشيء عمومًا . هذا ، وقد أجاز يونس أن يكون المفعول لأجله غير مصدر . [انظر تفصيلًا عن المفعول لأجله في : شرح الأشموني بحاشية الصبان] .

(١) يريد : أن يعرب منصوبًا على نزع الخافض ، بتقدير : هو في اللغة كذا ، وفي الاصطلاح كذا ، وقد يرجح هذا بأنهم قد يصرحون بحرف الجر في استعمالهم .

(٢) صدر بيت لجرير ، من الوافر ، وعجزه قوله :

* كلامكمُ عليَّ إذن حرامُ *

ويروى الصدر في الديوان :

* أتمضون الرسوم ولا نُحيَّا *

[انظر : ديوان جرير ، ص ٢٧٨ ، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٣/١] .

(٣) زاد ابن هشام على هذين الوجهين وجهين آخرين هما : أنه ليس في الكلام ما يتعلق به هذا الخافض ، وأن سقوط الخافض لا يقتضي النصب دائمًا .

انظر تفصيلًا في : توجيه بعض التراكيب المشكلة [ص٤٢ وما بعدها] ، وفي : الأشباه والنظائر ١٤٦/٦] .

ولا الثالث[١]؛ لأن التمييز إمَّا تفسيرٌ للمفرد كـ (رِطْلٌ زيتاً) أو تفسيرٌ للنسبة كـ (طاب زَيْدٌ نَفْساً) ، وهذا ليس شيئاً منهما . أمَّا أنه ليس تفسيراً لمفرد ؛ فلأنه لم يتقدم مُبْهَمٌ وَضْعاً فَيُمَيَّزُ . وأمَّا أنه ليس تفسيراً للنسبة ؛ فلأنه لم يتقدم نسبةٌ .

فإن قلت : يمكن أنه من تمييز النسبة بأن يُقَدَّرَ مضاف ، أي : تَفْسِيرُهَا لُغَةً ، فيكون من باب : أعجبني طِيبُهُ أَبًا[٢] .

قلت : تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لا تكون إلا فاعلاً في المعنى ، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً بالصناعة باعتبار الأصل ، فيكون مُحَوَّلاً عن المضاف ، نحو أعجبني طِيبُ زَيْدٍ أبًا ، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد ، وقد لا يكون[٣] كذلك ، فيكون صالحاً لدخول (مِنْ) نحو : لِلَّهِ دَرُّهُ فارساً ، و : وَيْحَهُ رَجُلاً . فإن (الدَّرّ) بمعنى الخير ، و(وَيْحَ) بمعنى الهلاك ، ونسبتهما إلى الرجل كنسبة الفعل إلى فاعله ، وتعلق التفسير بالكلمة إنما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل[٤] .

---

(١) يريد بالثالث : أن يعرب (لغة واصطلاحًا) تمييزاً .

(٢) وعلى هذا يكون أصل الكلام : أعجبني طيب أبي زيد .

(٣) إدخال (قد) على الفعل المنفي ، نحو : قد لا يكون الأمر ، غير مستحسن في الفصحى ، والأفضل استعمال (رُبَّمَا) بدلاً من ذلك ، فيقال : ربما لا يكون الأمر . بل خَطَّأ ابن هشام الأنصاري هذا الاستعمال ، فقال : «وأما (قد) الحرفية ، فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم ، وكذلك ذكر السيوطي في همع الهوامع ، ولم يشترط صاحب المفصل إثبات الفعل» .

[انظر تفصيلًا في : مغني اللبيب ، ص ٢٢٧ ، وهمع الهوامع ٤/ ٣٧٧ ، ومسالك القول في النقد اللغوي للزعبلاوي (ص٣٣٧ – ص٣٦٦)] ، وعلى كل حال فالبعد عن هذا الاستعمال غنيمة لغوية ميسورة .

(٤) زاد ابن هشام بعد هذا قوله : «ثم إنا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين ، حذف المضاف منهما» . [انظر : الأشباه والنظائر ٦/ ١٥٠] .

فإن قلت : ما وجه نصبه؟

قلت : الظاهر أن يكون حالاً ، على تقدير مضاف من المجرور[1] ، ومضافين من المنصوب . والأصل : تفسيرها موضوع أهل اللغة ، ثم حُذِفَ المتضايفان ، على حَدِّ حذفهما في قوله تعالى : ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[2] أي : أَثَرِ حافرِ فرسِ الرسولِ ، ولما أُنِيبَ الثالث عما هو الحال بالحقيقة ، الْتُزِمَ تنكيره ؛ لنيابته عن لازم التنكير .

ولك أن تقول : الأصل موضوع اللغة بتقدير مضاف واحد ، ونسبة الوضع إلى اللغة مجاز . وهذا أحسن الوجوه ، كذا حَرَّرَهُ بعض المحققين[3] ، وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموضوعة في هذه المسألة ، ومن أراد الاطِّلَاعَ على أَزْيَدَ من ذلك فَعَلَيْهِ بها[4] .

---

(١) في الأصل : من المحدود ، ولا وجه له ؛ بدلالة مقابلته بالمنصوب في ما بعد . وهذا الذي أثبته هو الموجود في كلام ابن هشام .

[انظر : الأشباه والنظائر ١٥٣/٦] .

(٢) الآية ٩٦ من سورة طه .

(٣) هو ابن الحاجب ، وانظر وجهته في [توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ص٥٤] ، ثم انظر أعاريب أخرى عند ابن هشام (من ص٤٢ إلى ص٥٦) .

(٤) بقي أن أضيف أن هذا الاستعمال قد يرد بحرف الجر في ، فيقال مثلًا : الإعراب في اللغة كذا وفي الاصطلاح كذا . وفي هذه الحال ليس الجار والمجرور فيه متعلقًا بما قبله ولا بما بعده – كما قد يتبادر إلى الذهن – وإنما هو متعلق بفعل محذوف للعلم به ، تقديره (أعني) ، نص على ذلك الصناديقي [ص٦] .

[٨]

« هو أكثر من أَنْ يُحْصَى »(*)

ومنها قولهم : هو أكثر من أَنْ يُحْصَى ، ونحو قولهم : زَيْدٌ أَعْقَلُ من أن يَكْذِبَ .

وهو من مُشْكِلِ التراكيب؛ فإن ظاهره تفضيلُ الشيء في الأكثرية على الإحصاء ، وتفضيل زيد في العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ونظائره كثيرة مشهورة ، وقَلَّ من يَتَنَبَّهُ لإِشكالها ، وقد حمله بعضهم على أن (أَنْ) المصدرية بمعنى (الذي) وَرَدَّهُ في المغني في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الكتاب من أنه لا يُعْرَفُ قائلٌ به[1] ، ووَجَّهَهُ بتوجيهين[2] نَظَرَ في كل منهما الدمامينيُّ في شرحه عليه ، ونقل عن الرَّضيِّ وجهاً استحسنه ، فقال : قال الرضيُّ[3] : وأما

المسألة [٨]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان . لكن وردت إشارة إليها في مغني اللبيب (الباب الخامس – الجهة الثالثة) . وفي شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٥٥، وفي حاشية الصبان ٣/ ٧٢، ٧٣ .

(١) قال ذلك في مقام الرد على محمد بن مسعود الذكي في كتابه (البديع) من أن (أَنْ) و(الذي) يتقارضان ، فيقع كل منهما في موقع الآخر . وارتضى صحة وقوع (الذي) مصدرية ، وذكر قائليه ، ولم يعرف لوقوع (أن) موقع الذي قائلًا .

[انظر : مغني اللبيب ، ص ٧٠٨، ص٧٠٩] .

(٢) انظر : مغني اللبيب ص ٧٠٩، ٧١٠.

(٣) الرضي : محمد بن الحسن الإستراباذي ، نجم الدين ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ، من مصنفاته : شرح الكافية في النحو ، وشرح الشافية في الصرف . [بغية الوعاة ١/ ٥٦٧]

وانظر كلامه هنا في : شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٥٥، والنقل عنه باللفظ غالبًا .

نحو قولهم : أنا أكبر من أن أَشْعُرَ ، وأنت أعظم من أن تقول كذا ، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول ، بل المراد بُعْدهُمَا عن الشعر والقول . وأَفْعَلُ التفضيل يفيد بُعْدَ الفاضل من المفضول وتَجَاوُزَهُ عنه . فـ (مِنْ) في مثله ليست تفضيلية ، بل هي مِثْلُهَا في قولك : بِنْتُ منه ، تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى : متجاوز وبائن – بلا تفضيل ، فمعنى : أنت أَعَزُّ عَلَيَّ من أن أضربك ، أي : بَائِنٌ من أن أضربك من فَرْطِ عِزَّتِكَ عَلَيَّ[1] : وإنما جاز ذلك ؛ لأن (مِنْ) التفضيليةَ متعلقةٌ بأفعل التفضيل ، بقريب من هذا المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، فمعناه : متجاوز في الفضل عن مرتبته : فـ (مِنْ) في ما نحن فيه كالتفضيلية ، إلا في معنى التفضيل ، قال : ولا مَزِيدَ عليه في الحسن[2] .

(١) وعلى هذا التخريج فالكلام من باب التضمين ، ضمن اسم التفضيل فيه معنى (أَبْعَدُ) في الصفة التي بعده ، ولا يراد به حقيقة المعنى الوضعي له ، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا ؛ لقصد التعميم .

[انظر : مغني اللبيب ، ص٧١٠] .

(٢) الذي استحسنه هنا ضعفه الصبان نقلاً عن الدماميني من جهة أن الفعل الذي يسبك هو وما بعده بمصدر – في المثال المذكور – مسند إلى ضمير المفضل ، فينبغي عند السبك أن يضاف المصدر إلى هذا الضمير ، وإذا فعل ذلك في المثال ، صار معناه : زيد أبعد الناس من كذبه ، فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه ، وزيادته عليهم في ذلك البعد .

انظر : حاشية الصبان ٣/ ٧٣.

[٩]

« سَوَاءٌ كان كذا أَمْ كذا »(*)

ومنها قولهم : « سواء كان كذا أم كذا » .

فـ(سواء) اسم بمعنى الاستواء(١) ، يوصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾(٢) وهو هنا خبر(٣) ، والفعل بعده أغْني (كان كذا) في تأويل المصدر مبتدأ ، كما صَرَّحَ بمثله الزمخشريُّ(٤) في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٥) ، والتقدير : كونه كذا وكونه كذا سِيَّانِ .

المسألة [٩]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولم ترد ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في موهبة ذي الإحسان ، ص ١٩، كذلك ورد حديث عن (سواء) وعن الهمزة في موطن آخر من الأشباه والنظائر ٧/٤٢– ٥٧. وفي مغني اللبيب (الهمزة) .

(١) فهي اسم مصدر ، وقد يستعمل استعمال الوصف بمعنى (مُسْتَوٍ) ، فيحتمل حينئذ ضميراً ويرفع الظاهر ، ومنه قول العرب : مررت برجل سواءٍ والعَدَمُ – برفع العدم على أنه معطوف على الضمير المستكنّ في سواء . ولـ(سواء) استعمالات أخرى غير هذا ، انظرها في : اللباب في علوم الكتاب عند الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٣) يريد : في الاستعمال السابق المراد شرحه .

(٤) الزمخشري : محمود بن عمر ، أبو القاسم ، جار الله ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ . من مصنفاته : الكشاف في التفسير ، والمفصل في النحو ، والفائق في غريب الحديث .
[بغية الوعاة ٢/٢٧٩] .

(٥) الآية ٦ من سورة البقرة .

و(سواء) لا يُثَنَّى ولا يجمع على الصحيح[1] ، ثم الجملة إما استئناف أو حال بلا واو أو [2] اعتراض .

بَقِيَ هنا شبهةٌ ، وهي أن (أَمْ) لأحد المتعدد ، والتسوية إنما تكون بين المتعدد ، لا بين أَحَدِهِ ، فالصواب الواو بدل (أَمْ)[3] أو لفظ (أَمْ) بمعنى الواو . وكون (أَمْ) بمعنى الواو غير معهود .

وقد أشار الرضيُّ إلى تصحيح التركيب بما ملخصه[4] : أن (سواء) في مثله خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمران سواء ، ثم الجملة الاسمية دَالَّةٌ على جواب الشرط المقدر إن لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحاً - كما في مثالنا - أو الهمزة وأم مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى (إنْ) و(أَوْ) بعلاقة أن (إن) والهمزة يستعملان في ما لم يتعين حصوله عند المتكلم ، و(أَمْ) و(أَوْ) لأحد

---

(١) لأنها استعملت استعمال المصدر ، والمصدر مبهم يطلق على القليل والكثير بلفظ واحد ، وكذلك استغناءً عن تثنيتها وجمعها بتثنية سِيّ وجزء - وهما بمعناها - وجمعها . وحكى أبو حاتم ورود تثنية سواء وجمعه .

[انظر : لسان العرب : سوا ، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤١٠] .

(٢) سقطت (أو) من الأصل ، وهي لازمة هنا لإفادة التخيير . وانظر الفرق في المعنى وفي الموقع بين هذه الجمل في مغني اللبيب - الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، والتي لها محل [ص٥٠٠ وما بعدها] .

(٣) لأن الواو العاطفة لمطلق الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، فهي تفيد المشاركة ، نحو : حضر الأستاذ والطالب . بخلاف أم المتصلة ، فهي لتعيين أحد الشيئين أو الأشياء المذكورة ، نحو : أسعيد في المسجد أم علي أم أحمد؟ فالجواب : سعيد مثلًا .

انظر مغني اللبيب (أم ، أو) .

(٤) انظر رأي الرضي بتفصيل في شرح الكافية ٤/٤٠٩ وما بعدها .

الشيئين أو الأشياء ، والتقدير : إن كان كذا أو كذا ، فالأمران سواء ، والشبهة إنما تَرِدُ إذا جُعِلَ سواء خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ . كذا في (حواشي المطول) لحسن جلبي الفَنَرِيّ[1] .

وما عزاه إلى الرضيِّ ذكره الدمامينيُّ عن السيرافيِّ أيضاً في (حواشي الكشاف) للسيد الشريف[2] .

وحكى بعض المحققين عن أبي عليٍّ[3] أن الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف ؛ لأن ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك : أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ؟ متساويان في عِلْمِ المستفهم . فإذا قيل : سواء عَلَيَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ ، فقد أقيمتا مع ما بعدهما مُقَامَ المستويين ، وهما : قيامك وقعودك ، كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في : أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، بجامع الاختصاص .

ثم ذكر ما حققه الرضيُّ وما اسْتَدَلَّ به عليه ، ومنه قوله : ويرشدك إلى أن (سواء) سَادٌّ مَسَدَّ جواب الشرط ، لا خَبَرٌ مقدمٌ أن معنى : سواء عليّ أقمت أم قعدت ، ولا أُبَالِي أقمت أم قعدت ، واحدٌ في الحقيقة ، و(لا أبالي) ليس خبراً للمبتدأ ، بل المعنى : إن قمت أم قعدت فلا أُبَالِي بهما[4] . انتهى .

---

(١) انظر : حاشية الفناري على المطول – الورقة ١٩ .

(٢) انظر : حواشي السيد الشريف على الكشاف ١/ ١٥٣ .

(٣) أبو علي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، المتوفى سنة ٣٧٧هـ . من مصنفاته : الحجة في علل القراءات ، والمسائل المشكلة ، والبصريات ، والعسكريات . [الأعلام ٢/١٧٩] .

وهذا الذي ذكره ورد في شرح الرضي على الكافية منسوباً إلى أبي علي مرة ، وغير منسوب إليه مرة أخرى . [انظر : شرح الرضي ٤/٤٠٩] .

(٤) آخر النقل عن أبي علي في شرح الرضي ٤/ ٤٠٩ .

وقد يأتون بـ (أو) بدل (أَمْ)(١) .

وفي (شرح القَطْر) للعلاَّمة الفاكهيّ(٢) من باب العطف : لا يعطف بـ (أوْ) بعد همزة التسوية ؛ للتنافي بينهما ؛ لأن (أو) تقتضي شيئين لا أحدهما . فإن لم توجد الهمزة ، جاز العطف بها ، نَصَّ عليه السيرافيُّ في شرح الكتاب ، نحو : سواء عَلَيَّ قُمْتَ أم قَعَدْتَ(٣) ، ومنه قول الفقهاء : سواء كان كذا أو كذا ، وقراءة ابن مُحَيْصِن : ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾(٤) وأما تخطئة المصنف لهم في ذلك ، فقد ناقشه فيها الدمامينيُّ. انتهى ، وذلك حيث قال في شرحه على المغني : اعلم أن السيرافيَّ قال في شرح الكتاب ما هذا نَصُّهُ(٥) : و(سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أمْ) بعدها ، كقولك : سواء عليّ أقمت أم قعدت ، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام ، كان عطف أحدهما على الآخر بـ (أوْ) كقولك :

---

(١) فيقولون : سواء أكان كذا أو كذا .

(٢) الفاكهي : عبد الله بن أحمد بن عبد الله ، جمال الدين ، المتوفى سنة ٩٧٢هـ . من مصنفاته : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، وهو الكتاب المنقول منه هنا . [الأعلام ٤/٦٩] .

(٣) في أصل المخطوط : سواء علي أقمت أم قعدت . وكلامه قَبْلُ وبَعْدُ يخالف الإتيان بهمزة الاستفهام و(أم) .

وجاء في مغني اللبيب (أم) ، ص ٦٣: «وفي الصحاح : تقول : سواء علي قمت أو قعدت ، ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو» ونص الصحاح (سوا) هو : «واستوى الشيء : اعتدل ، والاسم : السواء ، يقال : سواء علي قمت أم قعدت» .

(٤) الآية ٦ من سورة البقرة .

وابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن ، قارئ ، ثقة ، عالم بالعربية ، توفي سنة ١٢٣هـ .

(٥) نقل الصبان كلام السيرافيّ هذا وما يترتب عليه من صحة قول الفقهاء وقراءة ابن محيصن في حاشيته على شرح الأشموني ٣/ ١٤٦.

سواء عَلَيَّ قُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ . انتهى كلامه ، وهو نَصٌّ صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم : سواء كان كذا أو كذا - إلى أن قال : وَحُكِيَ أن أبا عليٍّ الفارسيَّ قال[1] : لايجوز (أَوْ) بعد سواء ، فلا يقال : سواء عليّ قمت أو قعدت ؛ لأنه يكون المعنى : سواء علي أحدهما ، ولا يجوز .

قلت : ولعل هذا مُسْتَنَدُ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذه التراكيب .

وقد رَدَّ الرضيُّ كلام الفارسيِّ بما هو مذكور في شرحه للحاجبية[2] ، فَرَاجِعْهُ إن شئت .

[١٠]

« عَلَى أَنَّا نَقُولُ »[*]

ومنها قولهم في معرض[3] الجواب ونحوه : « عَلَى أَنَّا نقول . . . » .

---

(١) انظر رأيه هذا في : شرح الكافية ٤/ ٤١٣.

(٢) قال الرضي : «ويرد عليه أن معنى أم أيضًا أحد الشيئين أو الأشياء ، فيكون معنى : سواء عليّ أقمت أم قعدت : سواء عليَّ أيّهما فعلت ، أي الذي فعلت من الأمرين ، لتجرد (أيّ) عن معنى الاستفهام ، وهذا أيضاً ظاهر الفساد . [انظر : شرح الكافية للرضي ٤/٤١٣] .

المسألة [١٠]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان ، ص ٢١.

(٣) يصح ضبط (مَعْرِض) هنا بفتح الميم وكسر الراء (مَفْعِل) على أنها اسم مكان لعرض الجواب . ويصح ضبطها بفتح الميم وفتح الراء (مَفْعَل) على أنها مصدر ميمي بمعنى عرض الجواب . وكذلك يصح ضبطها بكسر الميم وفتح الراء (مِفْعَل) تشبيهاً بالثوب الذي تعرض فيه العروس وتجلى ؛ لأن الألفاظ معاريض المعاني .

فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها قَامِعاً[1] للشبهة ، وأقوى مما قبلها ، وَيُسَمُّونَهُ عِلَاوَةً وتَرَقِّيًا – على ما تُشْعِرُ به (على)[2] – ولكن يقال : (على) من حروف الجر ، فما معناها ههنا ؟ وما متعلقها ؟

ويظهر المراد مما ذكره في المغني حيث قال[3] : التاسع – أي من معاني على – أن تكون للاستدراك والإضراب كقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى ، وقوله :

فَوَاللَّهِ لا أَنْسَى قتيلاً رُزِئْتُهُ ... بِجَانِبِ قَوْسَى ما بَقِيتُ على الأرضِ

على أنها تَعْفُو الكُلُومُ وإنما ... نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإن جَلَّ ما يَمْضِي[4]

أى : على أن العادة نسيان المصائب البعيدةِ العهدِ .

وقوله :

بِكُلٍّ تداوينا فلم يُشْفَ ما بِنَا ... على أنَّ قُرْبَ الدار خير من البُعْدِ

على أن قربَ الدارِ ليسَ بنافعٍ ... إذا كان مَنْ تهواه ليس بذي وُدِّ[5]

(١) أصل القمع : القهر والذل ، والمراد هنا قطع الشبهة على كل حال .

(٢) يريد لفظ (على) في الاستعمال موضع البحث ، وهي مفيدة للاستعلاء .

(٣) انظر : مغني اللبيب (على) ، ص ١٩٣.

(٤) البيتان لأبي خراش الهذلي ، من الطويل .

[انظر : ديوان الهذليين ١٥٨/٢] وفيه : (بلى إنها تعفو الكلوم) ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٥) البيتان لعبد الله بن الدمينة ، من الطويل .

[انظر : ديوانه ٨٢ ، ومغني اللبيب (على) ، ص١٩٣] .

ثم قال : أبطل بـ (عَلَى) الأولى عموم قوله : لم يُشْفَ مَا بِنَا ، فقال : على[1] أن فيه شفاءً مَّا ، ثم أبطل بالثانية قوله : على أن قرب الدار خير من البعد .

وتَعَلُّقُ (على) هذه بما قبلها كتعلق (حَاشَى) بما قبلها عند من قال به ، فإنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج .

أو هي خبر لمبتدأ محذوف ، أي : والتحقيق على كذا . وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب[2] ، قال : ودَلَّ على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جيء بما هو التحقيق فيها . انتهى كلام المغني .

[١١]

« كُلُّ فَرْدٍ فَرْدٍ »[*]

ومنها قولهم : « كل فَرْدٍ فَرْدٍ » كقول المُطَوَّل[3] : معرفة كُلٍّ فَرْدٍ فَرْدٍ من جزئيات الأحوال .

قال المحقق الفَنَرِيُّ : الأقرب أنه من التأكيد اللفظي ، وقد يجعل من قَبِيلِ

---

(١) في مغني اللبيب ١٩٣ : «بلى إن فيه شفاءً ما» .

(٢) انظر : الأمالي النحوية ٢/ ١٥٤.

المسألة [١١]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

(٣) انظر : المطول ، ص ٣٤.

وصف[1] الشيء بنفسه قَصْداً إلى الكمال ، أو المراد كل فرد منفرد عن الآخر[2] .

وحاصله : معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد ، دون الاقتران ، وقد يترك لفظ (كُلّ) في مثله ، مع أن العموم مراد ، كأن يقال : معرفة فَرْدٍ فَرْدٍ ، والظاهر أن العموم مستفاد من قرينة المقام ، فإن النكرة في الإثبات قد تَعُمُّ . ويحتمل أن يحمل على حذف مضاف ، وهو (كُلّ) بتلك القرينة .

[١٢]

« ولا سِيَّمَا كذا »(*)

ومنها قولهم : « ولا سِيَّمَا كذا » .

قال المحقق الفَنَرِيُّ : (لا) لنفي الجنس و(سِيَّ) مثل (مِثْل) وزنًا ومعنًى اسمها عند الجمهور ، وأصله (سِوْيٌ) أو (سِيْوٌ)[3] والواقع بعدها إذا كان مُعَرَّفًا : إما مجرور

---

(١) النعت بمثل هذا الجامد مسموع غير شائع ؛ لأن (فرد) جنس وليس مشتقًّا ولا شبيهاً بالمشتق ، فينبغي ألّا يركن إليه على هذا التأويل. قال الرضي : «وثانيها (يريد من الوصف بالجامد المسموع غير الشائع) جنس يوصف به ذلك الجنس ، فيكرر اللفظ ، بمعنى الكامل نحو : مررت برجل رجل ، أي كامل في الرجولية» [شرح الرضي ٢/٢٩٦] .

(٢) هذا التأويل غير سابقه ، فهو من تأويل الجامد الواقع نعتًا بمشتق ، إذ (منفرد) اسم فاعل .

المسألة [١٢]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت مختصرة ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان ، ص ٤٥.

لكن وردت إشارة إليها في مغني اللبيب (سِيَّ ، ص١٨٦) ، وفي حاشية الصبان ، آخر باب الاستثناء (لاسيما ٢/٢٤٧) ، وفي شرح الرضي على الكافية (٢/١٣٤) .

(٣) فعين الكلمة على الأول واو ، وعلى الثاني ياء ، واكتفى ابن هشام بالرأي الأول – وهو رأي =

على أنه مضاف إليه و(ما) زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[1] أو بدل من (ما) ، وهي نكرة غير موصوفة ، أي لا مِثْلَ شيءٍ عِلْمِ البيان .

وإما مرفوع خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة إن جُعِلَتْ (ما) موصولة ، أو صفة إن جُعِلَتْ موصوفة .

والْـجَرُّ أَوْلَى من هذا الوجه[2] ؛ لِقِلَّةِ حذف صدر الجملة الواقعةِ صلةً أو صفةً ، صَرَّحَ به الرضيّ[3] . على أنه يقدح في اطِّراده لزوم إطلاق (ما) على ذات من يعقل ، وهم يَأْبَوْنَهُ . وعلى الوجهين فحركة (سِيّ) إعراب ؛ لأنه مضاف .

وإمّا منصوب[4] على تقدير (أَعْني) أو على أنه تمييز إن كان نكرة ؛ لأن (ما) بتقدير التنوين[5] ، وهي كافة[6] عن الإضافة ، والفتحة بنائية مثلها في رجل[7] .

= ابن بَرّي – وعلى كل حال ففي كلمة (سيّ) إعلال باجتماع الواو والياء في الكلمة ، وسبق إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء .

[انظر : مغني اللبيب ، ص ١٨٦، لسان العرب : (سوا) ، كتب الصرف : باب الإعلال] .

(١) الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٢) هذا الرأي للرضي (شرح الكافية ٢/١٦٥) ، ولم يذكره ابن هشام ولا الأشموني .

(٣) ورد هذا الرد في كل من : مغني اللبيب ، ص ١٨٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٩.

(٤) نصب الاسم بعد (لا سيما) ليس بقياس عند الرضي ، فقد قال : لكن روي بيت امرئ القيس :

ألا رُبَّ يوم صالح لك منهما ولا سيَّما يوماً بدارةِ جُلْجُلِ

بنصب (يومًا) فتكلفوا لنصبه وجوهًا . قال بعضهم : (ما) نكرة موصوفة ونصب (يومًا) بإضمار فعل ، أي : أعني يومًا . ويرى الأندلسيّ أن المعرفة لا تنصب أصلًا بعد (لاسيما) . [شرح الرضي ٢/١٦٦] .

(٥) في الأصل : (بتقدير النونين) ولا وجه له ، وما أثبته من [شرح الكافية ٢/١٦٦] .

(٦) كذا في الأصل . وهو محرف عن : «وهو كافٌّ . . .» . (٧) أي من قولك : لا رَجُلَ .

وقيل : على الاستثناء في الوجهين[1] ، فعدم تجويز النصب إذا كان معرفة وَهْمٌ من الأندلسيِّ[2] .

وعلى التقادير خبر (لا) محذوف عند غير الأخفش[3] ، أي لا مثل علم البيان موجودٌ من العلوم ، فإن التَّحَلِّي بحقائقه أَحَقُّ بالتقديم من التَّحَلِّي بحقائق غيره . وعنده (ما) خبر (لا) ، ويلزمه قطع (سِيَّ) عن الإضافة من غير عوض ، قيل : وكون خبر (لا) معرفة .

وجوابه أنه يُقَدَّرُ (ما) نكرةً موصوفةً . وأما الجواب باحتمال أن يكون قد رجع إلى قول سيبويه في : لا رَجُلَ قائمٌ من أن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به (لا) بـ (لا) النافية ، فلا يفيد في ما نحن فيه ، كما لا يخفى[4] .

---

(١) فتكون (ما) كافة ، و(لاسيما) منزلة منزلة (إلا) في الاستثناء . قال ابن هشام – وربما نقله عن ابن الدهان ـ : «وَرُدَّ بأن المستثنى مُخْرَجٌ وما بعدها داخل من باب أَوْلَى . وأجيب بأنه مُخْرَجٌ مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله ، وعلى هذا يكون استثناءً منقطعاً» . [مغني اللبيب ، ص١٨٧] . وفي حاشية الصبان أنه منصوب على الاستثناء المتصل ، وضُعِّفَ بأن إلا لا تقترن بالواو ، لا يقال : جاء القوم وإلا زيداً . [حاشية الصبان ٢/٢٤٩] .

(٢) الأندلسي : هو القاسم بن أحمد بن الموفق ، أبو محمد ، المتوفى سنة ٦٦١هـ ، من مؤلفاته : شرح المفصل ، وشرح الجزولية . [الأعلام ٥/٢٢١] .

(٣) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، وهو الأخفش الأوسط ، الذي ينصرف اللقب إليه عند الإطلاق ، توفي سنة ٢١٠هـ . ولم أظفر برأي الأخفش المشار إليه هنا في مظانِّه من كتب النحو (باب لا ، وباب الاستثناء) .

(٤) رافع خبر (لا) قال الشلوبين : لا خلاف في أن (لا) هي الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركبت مع الاسم المفرد ، فمذهب الأخفش أنها أيضاً هي الرافعة له ، وقال ابن مالك في التسهيل : إنه الأصح .
ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، ولم تعمل (لا) إلا في الاسم فقط . [(شرح الأشموني ٢/٨) وانظر تعليقًا على ذلك في (حاشية الصبان ٢/٨)] .

وقد يحذف منه كلمة (لا) تخفيفاً مع أنها مرادة[1] ، ولهذا لا يتفاوت المعنى ، كما في قوله تعالى : ﴿ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ ﴾[2] أي لا تَفْتَأُ ، لكن ذكر البلبانيّ[3] في (شرح تلخيص الجامع الكبير) أن استعمال (سِيَّمَا) بلا (لا) لا نظير له في كلام العرب .

وقد تخفف الياء مع وجود (لا) وحذفها .

وقد يقال : لا سَوَاءَ ما ، مقام لا سِيَّما .

والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله :

* وَلاَ سِيَّمَا يَوْمًا بِدَارَةِ جُلْجُلِ *[4]

اعتراضية ، ذكره الرضيّ[5] . وقيل : حالية . وقيل : عاطفة[6] .

---

(١) نقل ابن هشام عن ثعلب قوله : مَن استعمل (لا سيّما) على غير ما جاء في قوله : (ولا سيّما يوم) ، فهو مخطىء ، ثم نقل عن غير ثعلب بعض ما قاله الرضي من التصرفات .
[مغني اللبيب – سيّ ، ص١٨٦] .

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) البلباني : هو علي بن بلبان بن عبد الله الفارسيّ ، توفي سنة ٧٣٩هـ . من مؤلفاته : تحفة الحريص في شرح التلخيص .
[معجم المؤلفين ٧/٤٨] .

(٤) عجز بيت من الطويل ، لامرئ القيس ، والبيت كاملًا :

ألا رُبَّ يَوْمٍ صالح لك منهما ... ولا سِيَّما يوم بدارةِ جُلْجُلِ

[ديوان امرئ القيس ، ص١٤٥]

(٥) انظر : (شرح الرضي على الكافية ٢/١٦٦) .

(٦) لم أظفر بمن قال : إن الواو حالية أو عاطفة في ما بين يديّ من كتب المتقدمين والمتأخرين ، ولكنه رأي في (النحو الوافي) لعباس حسن (باب الموصول) .

ثم عَدَّهَا من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مُخْرَجًا عَمَّا قبلها من حيث أَوْلَوِيَّتِهِ بالحكم المتقدم ، وإلَّا فليس فيها حقيقته ، صرح به الرضيُّ .

وقد يحذف ما بعد (لاسِيَّما) وتنقل من معناها الأصليّ إلى معنى (خصوصًا) فيكون منصوب المحلّ على أنه مفعول مطلق ، فإذا قلت : زيد شجاع ولا سيما راكباً ، فـ (راكباً) حال من مفعول الفعل المقدر ، أي : وأَخُصُّهُ بزيادة الشجاعة خصوصاً راكباً . وكذا في : زيد شجاع ولا سيما وهو راكب . والواو التي بعده للحال ، وقيل : عاطفة على مقدر ، كأنه قيل : ولا سيما وهو لاَبِسٌ السلاحَ وهو راكب ، وعدم مجيء الواو قبله حينئذٍ كثير؛ إلا أن المجيء أكثر . انتهى[(١)] .

[١٣]

« فَقَـط »[(*)]

ومنها قولهم : « فَقَط » .

كقول صاحب التلخيص[(٢)] : والفصاحة يوصف بها الأخيران فقط .

---

(١) انظر : (شرح الرضي على الكافية ٢/١٣٤ ١٦٥، ١٦٦) .

المسألة [١٣]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في عدة أسطر في موهبة ذي الإحسان ، ص ٢٤.

(٢) تلخيص المفتاح ، ص ٢٤، وصاحب التلخيص هو : القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن ، المتوفى سنة ٧٣٩هـ .

قال المحقق التفتازاني في (المُطَوَّل)[1] : وقوله : (فقط) من أسماء الأفعال ، بمعنى انْتَهِ .

وكثيراً ما يصدر بالفاء تَزْيِينًا لِلَّفْظِ ، وكأنه جزاء شرط محذوف ، أي إذا وصفت بها الأخيرين فقط ، أي : فَانْتَهِ عن وصف الأول بها . انتهى .

قال بعض المُحَشِّينَ : وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل)[2] : لم يُسْمَعْ منهم إلا مَقْرُونًا بالفاء ، وهي زائدة لازمة عندي .

وقال الدمامينيُّ نَقْلاً عن ابن السِّيد[3] في نحو : أخذت درهمًا فقط : أخذت فاكتفيت به ، فجعلها عاطفة ، قال : وهو خير من قول التفتازانيِّ وابن هشام .

بقي أنه يرد على كلام[4] (المُطَوَّل) أن الفاء في جواب الشرط ليس للتزيين ، بل من حروف المعاني ففيه منافاة .

ويجاب بأن الشرط المحذوف إنما يعتبر لإصلاح الفاء المذكور للتزيين ، وليس في المعنى دَاعٍ إلى اعتبار الشرط المحذوف ، فَذِكْرُ الفاء لتزيين اللفظ فيه تقوية لجانب المعنى ؛ لرعاية جانب اللفظ .

هذا ، والأظهر أن قوله : وكأنه توجيهٌ ثانٍ ، ثم إنه قَدَّرَ أداة الشرط المحذوفة (إِذَا) .

---

(١) المطول ، ص ١٥ .

(٢) كتاب التسهيل من مؤلفات ابن مالك ، وعنوانه : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وعليه شروح وحواش كثيرة .

(٣) ابن السِّيد : هو أبو محمد ، عبد الله بن محمد السيد البطليوسيّ ، المتوفى سنة ٥٢١هـ . من مؤلفاته : الاقتضاب شرح أدب الكُتّاب ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل .
[بغية الوعاة ٢/٥٥] .

(٤) أي في قول التفتازاني السابق في صدر المسألة .

وكذا وقع لغيره .

والحق أنه لا يحذف من أدوات الشرط إلا (إنْ)[1] وأَوْرَدَ عليه ابن كمالٍ باشا[2] - بعد أن نقل عن المغني[3] أنها تكون بمعنى (حَسْب) كـ (قَدْ) واسم فعل بمعنى (يكفي) - أن المناسب للمقام جعلها بمعنى (حَسْب) ، وعلى تقدير جعلها اسم فعل ، فهي بمعنى يكفي ، قال : فَجَعْلُهَا هنا اسم فعل ، وأنها بمعنى انْتَهِ غَلَطٌ مرتين .

[١٤]

« كَائِنًا ما كان »(*)

ومنها قولهم : « كَائِنًا ما كان » .

---

(١) في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٤/٢٦٠) جاء قوله : «لا يجوز حذف إنْ ولا غيرها من أدوات الشرط ، خلافاً لمن جوَّز ذلك في إنْ . قال : ويرتفع الفعل بحذفها ، وجعل منه قوله :

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو ....

وهو ضعيف» اهـ . وكأن الأصل : إن يحسر الماء تارة فيبدو ، حذفت الأداة فارتفع الفعل .

(٢) ابن كمال باشا : هو شمس الدين ، أحمد بن سليمان ، تركي الأصل ، توفي سنة ٩٤٠ هـ . من مؤلفاته : شرح مفتاح العلوم للسكاكي ، رسالة في وضع (كاد) وطرق استعماله ، رسالة في (مِنْ) .

[شذرات الذهب ٨/٢٣٨] .

(٣) انظر : (مغني اللبيب ، ص٢٣٣) .

المسألة [١٤]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

قال بعض المحققين : جعل الفارسيُّ (ما) في : ضربته كائنًا ما كان ، مصدرية ، و(كان) صلتها ، وهما في محل رفع بـ (كائن) ، وكلاهما على التمام ، أي : كائنًا كَوْنُهُ .

وقيل : (كَائِنٌ) من الناقصة أَيْضًا ، و(ما) موصولة استعملت لمن يعقل ، كما في : لاسيما زيد ، وفي (كائن) ضمير هو اسمها و(ما) خبرها ، وفي (كان) ضمير (ما) اسمها ، وخبرها محذوف ، أي : كائنًا الشخص الذي هو إيّاه .

ويجوز كون (ما) فكرة موصوفة بـ (كان) ، وهي تامة ، والتقدير : لأضربنه كائنًا شيئًا كان ، أي : شيئًا وُجِدَ . والمعنى : لأضربنه كائناً بصفة الوجود من غير نظر إلى حال دون حال ، مفرداً كان أو مركباً ، كُلًّا أو جُزْءًا . ولَعَلَّ هذا أَوْلَى من الذي قبله . انتهى .

أقول : ويَخْطُرُ وجه آخر ، وهو أن (ما) صلة للتوكيد ، وكائنًا وكان تامتان . والمعنى : لأضربنه موجوداً وُجِدَ ، أي : أَيَّ شخص وُجِدَ ، صغيراً أو كبيراً ، جليلاً أو حقيراً .

ووجه آخر ، وهو أن تكون اسماً[1] ما نكرةً صفةً لـ (كائنًا) أو بدلاً منه ، فإذا قلت : لأضربن رجلًا كائنًا ما كان ، فالمعنى ، لأضربن رجلًا موجودًا شخصًا وجد ، والمعنى على التعميم كالأول ، أي : أَيَّ شخص .

وقد خَرَّجُوا على هذين الوجهين قوله تعالى : ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[2] .

---

(١) كذا بالأصل : وحقه أن يقول : (تكون ما اسماً نكرة) .

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة . وانظر في توجيه (ما) : اللباب في علوم الكتاب عند تفسير الآية المذكورة .

[١٥]

« كائنًا مَنْ كان أنا أو غيري »(*)

ووقع في عبارة (المُطَوَّل) : « كائناً من كان أنا أو غيري » .

فقال الفاضل الفَنَرِيُّ : (كائنًا) حال و(مَنْ) موصوفة في محل نصب خَبَرَاً لـ (كائنًا) والعائد محذوف ، أي كَانَهُ .

وَاعْتُرِضَ باقتناع حذف خبر كان ، نَصَّ عليه ابن هشام وصاحب اللباب[1] وغيرهما .

وأجيب بأنه ههنا سماعيٌّ ثبت على خلاف القياس .

ولو قيل : (كان) تامة ، وفاعله راجع إلى (مَنْ) لم يَحْتَجْ إلى ما ذكره ، و(أنا) خبر مبتدأ محذوف ، أي هو أنا أو غيري ، أو بدل مِنْ (مَنْ كان) على أن يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب ، كما استعير للمجرور في : ما أنا كأنت[2] . انتهى .

المسألة [١٥]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

(١) وصاحب اللباب : هو محمد بن محمد بن أحمد ، تاج الدين الأسفراييني ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ . من مؤلفاته : لباب الإعراب ، لب اللباب ، ضوء المصباح في شرح المصباح . (الأعلام ٧/٣١) .

وإنما امتنع حذف خبرها ؛ لأنه محط الفائدة ، والكلام ناقص دونه .

(٢) فقد استعير ضمير الرفع (أنت) لضمير الجر ؛ لأن الكاف من حروف الجر ، والكثير فيها جر الاسم الظاهر ، وقد تجر ضمير الغائب قليلًا ، وشَذَّ جرّها ضمير الخطاب كما هنا ، قال ابن مالك في الألفية : =

[١٦]

« بَعْدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي »(*)

ومنها قولهم : « بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي » .

قال محقق الروم حسن جلبي الفناريُّ : (اللَّتَيَّا) تصغير التي على خلاف القياس[١] ؛ لأن قياس التصغير أن يُضَمَّ أَوَّلُ المصغر ، وهذا بقي على فتحته الأصلية ، لكنهم عَوَّضُوا عن ضَمِّ أَوَّلِهِ بزيادة الألف في آخره ، كما فعلوا ذلك في نظائره من اللَّذَيَّا وذَيَّا وذَيَّاكَ ، والمعنى : بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة ، التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وَكَيْتَ ، حذفت الصلة إِبْهَامًا ، لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كني بهما عنه ، وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى . انتهى .

وأصله أن العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يراد فعله[٢] ، والتزموا

= بالظاهر اخصص منذ مُذْ وحتى ... والكاف والواو ورُبَّ والتَّا

والاستعارة التي عَبَّرَ بها هنا يراد بها الاستعارة اللغوية التي هي إحلال لفظ محل آخر بلا علاقة في المعنى ولا قرينة ، بخلاف الاستعارة عند البيانيين .

[وانظر في القاعدة والأثر المذكور : توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ١٩٢، ومغني اللبيب ، ص٢٣٦] .

المسألة [١٦]

(*) تجد هذه المسألة في باب التصغير (شواذ التصغير) من كتب الصرف .

(١) إنما كان تصغيرها على خلاف القياس ؛ لأن من شروط التصغير أن يكون الاسم معرباً ، و(الذي والتي) من المبنيات ، ولذلك خرجوا بها عن الأصل المعتاد في تصغير المعربات .

(٢) انظر هذا الكلام بالمعنى في (التصريح بمضمون التوضيح) للشيخ خالد (٤٦٦/١) وفي هامش المحقق أنه مثل له مورد ومضرب . وانظر : مجمع الأمثال للميداني (٩٢/١) .

عدم ذكر صِلَةٍ لهما ، لا لفظاً ولا تقديراً ؛ لما مَرَّ ، فَيُلْغَزُ ويقال : أَيُّ موصول وليس له صلة ولا عائد ؟ وقد نظم ذلك بعض مشايخنا فقال[1] :

يـا أيُّـهـا الـنـحـويُّ ذا الـعـرفـانِ   وَمَـنْ حَـوَى لـطـائـف الـبـيـانِ

مـا اسْـمَـانِ مـوصـولان مـبـنيّـانِ   ولم يـكـونـا قَـطُّ يُـوصَـلَانِ؟

[١٧]

« أَوَّلاً وبالذات »(*)

ومنها قولهم : « أَوَّلاً وَبِالذَّاتِ » .

قال الفَنَرِيّ في حواشي المُطَوّل : (أَوَّلاً) منصوب على الظرفية بمعنى قَبْلُ ، وهو حينئذ منصرف لا وَصْفِيَّةَ[2] له ، ولذا دخله التنوين مع أنه أفعل تفضيل في الأصل؛ بدليل الأُولَى والأوائل ، كالفُضْلى والأفاضل .

وهذا معنى ما قاله في الصحاح[3] : إذا جعلته صفة لم تصرفه ، تقول : لقيته عاماً أَوَّلَ ، وإذا لم تجعله صفة صرفته ، تقول : لقيته عاماً أوّلاً ، معناه : في الأولى : أوّل من

---

(١) لم أهتد إليهما في ما بين يديّ من كتب ، وقريب من المراد منهما قول الآخر :

وما اللذان جُرِّدَا من صلةٍ   لكِنْ هُمَا في الأصل موصولانِ

[الأشباه والنظائر – فن الألغاز ٤/٢٩٥] .

المسألة [١٧]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في الأشباه والنظائر ، ولم ترد ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان ، ص ٦.

(٢) في الأصل : للوصفية له .

(٣) انظر : الصحاح ، للجوهري (وأل) .

هذا العام ، وفي الثاني : قَبْلَ هذا العام[1] .

والباء في (بالذات) بمعنى (في) ، وهو معطوف على (أوّلًا) أي : في ذات المعنى بلا واسطة[2] .

[١٨]

« هذا الشيءُ لا مَحَالَةَ كذا »(*)

ومنها قولهم : « وهذا الشيء لاَ مَحَالَةَ كذا » .

وهي مصدر مِيمِي[3] بمعنى التحوُّل من : حال إلى كذا ، بمعنى : تَحَوَّلَ إليه ، وخبر (لا) محذوف ، أي : لا محالة موجود[4] ، والجملة معترضة بين اسم[5] إن وخبرها ، مفيدة تأكيد الحكم .

---

(١) في الأصل : «عام أول ، ولقيته عام أوّلًا» ، والصحيح ما أثبته ، وهو الذي في الصحاح .

(٢) حَرَّرَ صاحب موهبة ذي الإحسان (ص٦) هذه العبارة ، فقال : «أي في الذات ، المعنى : بلا واسطة» ، وهذه أوضح مما جاء في الأصل .

المسألة [١٨]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في الأشباه والنظائر ، ولم ترد ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في موهبة ذي الإحسان ، ص ٤٤ .

(٣) المصدر الميمي : اسم يدل على الحدث الذي يدل عليه المصدر العام ، ولكنه مبدوء بميم زائدة لغير الدلالة على معنى المفاعلة ، نحو : مزار ومتاب ومرجع ومسير ، بمعني : زيارة وتوب ورجوع وسير .

(٤) أوضح من هذا أن يقال : إنه بمعنى لا حيلة في انتفائه ، قال العلامة الأمير : الظاهر أن المناسب للمقام : (لا حيلة لغير زيد في نفي هذه الخصوصية عنه ، بل هي ثابتة له ولابد .

(٥) ليس في الجملة التي صَدَّرَ بها المسألة (إنَّ) حتى يقول : إن هذه الجملة معترضة ، ولعله يريد أن يمثل بقول صاحب الرحبية : (بأن زيداً خُصَّ لا محالة . . .) .

[١٩]

« لا أفعله البَتَّةَ »(*)

ومنها قولهم : « لا أفعله الْبَتَّةَ » .

وهي مصدر من البَتِّ بمعنى القطع . وفي (القاموس)[1] : لا أفعله البَتَّةَ ، وَبَتَّةَ : لكل أمر لا رجعة فيه . انتهى .

والمشهور على الألسنة أن همزتها همزة قطع ، وبه صَرَّحَ الإمام الكرمانيّ[2] في (شرح البخاريّ) ورَدَّهُ الحافظ ابن حجر في شرحه (فتح الباري)[3] بما حاصله أنه لم يَرَ أَحَداً من أهل اللغة صَرَّحَ بذلك .

المسألة [١٩]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في الأشباه والنظائر ، ولم ترد ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان ، ص ٨.

(١) انظر : القاموس المحيط (بتت) .

(٢) الكرماني : هو الإمام محمد بن يوسف بن علي بن سعيد ، شمس الدين ، من علماء الحديث ، توفي سنة ٧٨٦هـ .

من مؤلفاته : الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ، أنموذج الكشاف . وما ذكره هنا نقلاً عنه ، انظره في : شرح الكرماني ٢٠/ ١٩٤.

[الأعلام ١٥٣/٧] .

(٣) الحافظ ابن حجر : هو الإمام شهاب الدين ، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ .

من مؤلفاته : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لسان الميزان ، الإصابة في تمييز الصحابة . وما نقله عنه من رَدٍّ ، انظره في فتح الباري ٢٠/ ٥٧.

[الأعلام ١٧٨/١] .

ونازعه البدر العَيْني[1] في شرحه أيضا بأن عدم رؤيته واطلاعه على التصريح بذلك لا يُنافي وجوده .

قلت : القياس يقتضي ما قاله الحافظ ؛ فإنه من المصادر الثلاثية ، وهمزاتها همزة وصل ، ومنازعة العيني لا تُثْبِتُ المُدَّعَى ، نَعَمْ قد يقال : من حسن الظن بالإمام الكرماني أنه لا يقول ذلك من رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره ، فلولا وقوفه على ثَبَتٍ في ذلك لما قاله .

وصرح بعض الفضلاء بأن المشهور كونها همزة قطع ، وأنه مما خالف القياس ، وهو يؤيد ما قاله الكرماني ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

ثم رأيت في (الشرح الكبير) للعلّامة الدماميني على (المغني) عند قوله في باب الهمزة : « ولو كان على الاستفهام الحقيقيّ لم يكن مَدْحًا الْبَتَّةَ[2] » ما نَصُّهُ : « هي بمعنى القول المقطوع به ، قال الرضيّ[3] : وكأنَّ اللام فيها في الأصل للعهد ، أي القَطْعَةَ المعلومة التي لا تَرَدُّدَ[4] فيها . فالتقدير هنا : أجزم بهذا الأمر ، وهو أنه لو

---

(١) العيني : هو الإمام محمود بن أحمد ، بدر الدين ، عالم باللغة والنحو والتصريف ، توفي سنة ٨٥٥هـ .

من مؤلفاته : شرح البخاري ، شرح الشواهد الكبير ، والصغير . وانظر النقل عنه هنا في : عمدة القاري ٢٠/ ٢٥٣.

[بغية الوعاة ٢/٢٧٥] .

(٢) من قول ابن هشام في (مغني اللبيب ، ص٢٥) تعليقاً على بيت جرير :

ألستم خير مَنْ رَكِبَ المطايا ... وأنـدَى الـعـالمين بـطـون راحِ

(٣) انظر : (شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٠) ، وفي الكلام هنا تقديم وتأخير وحذف .

(٤) في الأصل : (لا تعدو فيها) ولا معنى له . وما أثبته هو المذكور في شرح الرضي على الكافية .

كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مَدْحًا قطعة واحدة .

والمعنى : أنه ليس فيه تَرَدُّدٌ بحيث أجزم به ثم يبدو لي ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قَطْعتين أو أكثر ، بل هو قَطْعَةٌ واحدة لا شيء فيها للنظر . فالبَتَّةَ بمعنى القَطْعَة ، ونصبها نصب المصادر » . انتهى .

وفي هذا إشارة ظاهرة إلى أن الهمزة همزة وصل ، بل كلام الرضيّ كالصريح في ذلك ، اللهم إلا أن يكون ذلك بناءً على ما هو القياس ، فلا ينافي ما قَدَّمناه من أن قطع همزتها مما خالف القياس .

ثم رأيت التصريح بذلك في (تصريح الشيخ خالد الأزهري) في بحث المعرفة حيث قال[1] : « البَتَّةَ بقطع الهمزة سماعاً ، قاله شارح (اللباب) والقياس وصلها » . انتهت بحروفه ، فليتأمل .

[٢٠]

« لا يملك درهمًا فَضْلًا عن دينار »(*)

ومنها قولهم « فَضْلًا ، كقولك : فلان لا يملك درهمًا فَضْلًا عن دينار » .

---

(١) انظر : (التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٢/١) .

والشيخ خالد : هو الإمام خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري ، المتوفى سنة ٩٠٥هـ .

وشارح اللباب هو المعروف بـ(نُقْرَه كار) ، وكتابه يسمى (العباب) .

المسألة [٢٠]

(*) وردت هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ص٢٣ وما بعدها ، وفي الأشباه والنظائر (١٣١/٦) ، وضمن مسائل الصناديقي ، (ص٣) ، وضمن مسائل موهبة ذي الإحسان ، (ص٢٣) .

ومعناه : أنه لا يملك درهماً ولا ديناراً ، وأن عَدَم مِلْكِهِ للدينار أَوْلَى من عدم ملكه للدرهم ، وكأنه قال : لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً؟ وانتصابه على وجهين مَحْكِيَّيْنِ عن الفارسيِّ :

أحدهما أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، وذلك الفعل نعت للنكرة .

والثاني أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور وهو درهماً ، وإنما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة لِلْمُسَوِّغ ، وهو وقوع النكرة في سياق النفي ، والنفي يخرج النكرة من حَيِّز الإبهام إلى حَيِّز العموم وضَعَّفَ الوَصْفَ؛ فإنه متى امتنع الوصف بالحال أو ضَعُفَ ، ساغ مجيئها من النكرة .

فالأول كقوله تعالى : ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[1] فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة ، خلافاً للزمخشريِّ[2] .

والثاني كقولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ[3] ، فإن الوصف بالمصدر خارج عن القياس .

وإنما لم يُجِزِ الفارسي في (فَضْلاً) كونه صفة لدرهم ، فإنه[4] رآه منصوباً أَبَداً ، سواء كان ما قبله منصوباً أم مرفوعاً أم مخفوضاً . وزعم أبو حيان[5] أن ذلك لأنه لا

---

(١) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) انظر رأيه في : الكشاف عند قوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [٤- الحجر] ، واللباب في علوم الكتاب عند تفسير الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٣) ورد المثال بفتح القاف (مصدر يدل على المرة) ، وبكسرها (مصدر يدل على الهيئة) .

(٤) في الأصل : (فإنه) ، والتعليل باللام هنا أوضح .

(٥) أبو حيان : هو الإمام أثير الدين محمد بن يوسف ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ . من مؤلفاته : التذييل والتكميل ، ارتشاف الضرب ، البحر المحيط . [بغية الوعاة ١/ ٢٨٠] .

يوصف بالمصدر ، إلا إذا أريدت المبالغة ؛ لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بِمُرَادٍ هنا .

وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتق ، أو على تقدير المضاف ، فليس قَوْلَ المحققين .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ .

وأما تنزيله على المعنى المراد ، فَعَسِرٌ ، وقد خُرِّجَ على أنه من باب قوله :

* عَلَى لَاحِبٍ لاَ يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ *[1]

ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك ، وقال : قد يُسَلِّطُونَ النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقل فيقوم[2] ، فإنه لا يريد إثبات منار للطريق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية .

وعلى هذا خُرِّجَ بـ ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾[3] أي : لا شافع لهم فتنفعهم شفاعة . وعلى هذا يتخرج المثال المذكور ، أي : لا يملك درهمًا فَيَفْضُلُ عن دينار ، وإذا انتفى ملكه للدرهم ، كان انتفاء ملكه للدينار أَوْلَى .

---

(١) صدر بيت من الطويل ، لامرئ القيس ، وعجزه قوله :

* إذا سَافَهُ العَوْدُ النباطيّ جرجرا *

انظر : [ديوان امرئ القيس ، ص٩٥] .

(٢) أوضح من هذه العبارة ما جاء في الأشباه والنظائر (١٣٨/٦) : «فيقولون : ما قام رجل عاقل ، أي : لا رجل عاقل فيقوم» .

(٣) الآية ٤٨ من سورة المدثر .

وفيه أن (فضلًا) مُقَيِّدٌ للدرهم أو معمول للمقيّد على الإعرابين السابقين ، فلو قُدِّرَ النفي مسلطاً على القيد ، اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ، ولكنه لا يملك الدينار ، ولَمَّا امتنع هذا تَعَيَّنَ الحمل على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النفي على المقيّد وهو الدرهم ، فينتفي الدينار؛ لأن الذي لا يملك الأَقَلَّ لا يملك الأكثر ؛ فإن المراد بالدرهم ما يساويه من النقود ، لا الدرهمُ العُرْفِيُّ .

والذي ظهر[1] لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه .

وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لِمُسْتَخْبِرٍ قال : لا يملك فلان ديناراً ، أو رَدًّا على مُخْبِرٍ قال : فلان يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلان لا يملك درهمًا ، ثم استؤنف كلامٌ آخر .

ولك في تقديره وجهان :

أحدهما أن يقدر : أُخْبِرُكَ بهذا زيادة عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه ، أو زيادة عن دينار أخبرت بملكه له ، ثم حذفت جملة (أخبرك بهذا) وبقي معمولها وهو (فَضْلاً) كما قالوا : حينئذ الآنَ[2] ، بتقدير : كان ذلك حينئذٍ واسْمَعِ الآنَ ، فحذفوا الجملتين ، وأَبْقَوْا من كل منهما معمولها ، ثم حُذِفَ مجرورُ (عَنْ) وجارٌّ (الدينار) وأدخلت (عَنْ) الأولى على الدينار ، كما قالوا : ما رأيت رَجُلاً أَحْسَنَ في عينه

(١) هذا الذي نسبه إلى نفسه هو رأي ابن هشام في هذه المسألة . [انظر : الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٣] ، ولعل ابن عابدين هنا ينقل عنه ، وقد سقط قبله كلام .

(٢) مثل ذكره سيبويه في مواضع من كتابه ، منها : ١/ ١١٤، ١٣٨، ٢٧٩ - وشرحه السيرافي أيضاً في شرحه لكتاب سيبويه ١/ ١٣٨.

الكُحْلُ من زيد[١] والأصل منه في عين زيد ، ثم حُذِفَ مجرور (مِنْ) وهو الضمير ، وجارٌّ (العين) وهو (في) ودخلت (مِنْ) على العين .

والثاني أن يقدر : فَضَلَ انتفاء الدرهم[٢] عن فلان فضلاً عن انتفاء الدينار منه . ومعنى ذلك أن يكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة عند الناس ، والفقير إنما يُنْفَى عنه في العادة مِلْكُ الأشياء الحقيرة ، لا ملك الأموال الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه ، أي أكثر منه ، يقال : فَضَلَ عنه ، وعليه ، بمعنى زاد . و(فضلًا) على التقدير الأول حال ، وعلى الثاني مصدر ، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسيّ . لكن[٣] توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر ، ولعل من لم يقف أُنْسُهُ بتجويزات العرب في كلامها يَقْدَحُ في ما ذكرت بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

إن لم تكن إلا الأَسِنَّةَ مَرْكَباً فلا رَأْيَ للمحتاج إلا رُكُوبُهَا[٤]

---

(١) تعرف هذه المسألة بمسألة الكحل ، وفيها رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر ، وإنما يكون ذلك بشروط ، انظر [أواخر باب اسم التفضيل في كتب النحو] .

(٢) في الأصل : (فضلًا انتفاء الدرهم . . .) ولا معنى له ، وما أثبته من : [توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ص ٣٩، والأشباه والنظائر ١٤٣/٦] .

(٣) في الأصل : لكنه ، سهو من الناسخ .

(٤) بيت من الطويل مشهور للكميت بن زيد ، وهو يجري مجرى المثل ؛ للدلالة على أن الإنسان قد يساق إلى ارتكاب الأمر الصعب إذا لم يكن من ذلك بُدٌّ . وفي البيت رواية أخرى أوضح وأَدَلُّ ، وهي :

إذا لم يكن إلا الأسنةَ مركبٌ فلا رأي للمحتاج إلا ركوبها

بنصب (الأسنة) ؛ لأنه استثناء مقدم على المستثنى منه ، ورفع (مركبٌ) ؛ لأنه فاعل (يكن) – وعلى رواية المخطوط هنا يكون في البيت خرم (حذف أول الوتد المجموع) من (فعولن) الأولى . [انظر : ديوان الكميت ١١٩/١] .

وقد بَيَّنْتُ في التوجيه أن مثل هذا الحذف والتَّجَوُّزَ واقع في كلامهم .

هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الأنصاري في رسالته .

وقد قَرَّرَ الإِعْرَابَ والمعنى المرادَ السَّيِّدُ الشريفُ قُدِّسَ سِرُّه في (حواشي الكشاف)[1] على غير ما مَرّ فقال : هو مصدر يتوسط بين أدنى وأعلى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته ، أي عَدِّهِ مُحَالاً عُرْفاً ، فيقع بعد (نفي)[2] إمّا صريح كقولك : فلان لا يعطى الدرهم فضلًا عن الدينار ، تريد أن إعطاء الدرهم مَنْفِيٌّ ومُسْتَبْعَدٌ فكيف يُتَصَوَّرُ منه إعطاء الدينار . وإما ضِمْنِيٌّ كقوله[3] : وتقاصر الهمم . . . إلخ . يريد أن هممهم تقاصرت عن بلوغ أدنى عدد هذا العلم وصار منفيًّا مُسْتَبْعَداً عنهم ، فكيف ترقى إلى ما ذكر .

وهو مصدر قولك : فضل عن المال كذا : إذا ذهب أكثره وبقي أَقَلُّهُ ، ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك توجيهان :

فمنهم من نظر إلى معنى الذهاب والبقاء ، فقال : تقدير الكلام : فضل عدم إعطاء الدرهم عن إعطاء الدينار ، أي ذهب إعطاء الدينار بالمَرَّةِ ، وبقي عدم إعطاء الدرهم ، فالباقي هو نفي الأدنى المذكور قبل (فضلًا) ، والذاهب هو نفس الأعلى المذكور بعده .

وعلى هذا التوجيه يفوت شيئان من أصل الاستعمال :

---

(١) انظر : حاشية الشريف على الكشاف ١/ ١٩.

(٢) زيادة على الأصل ، من حاشية الشريف .

(٣) يريد قول الزمخشري في الكشاف ١/ ١٩.

الأول : كون الباقي من جنس الذاهب ؛ إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس الأعلى .

الثاني : كون الباقي أَقَلَّ من جنس الأعلى .

فإن قلت : يَرِدُ عليه أن المفهوم من (فضلًا) حينئذ أن ما بعده ذاهب مُنْتَفٍ بتمامه ، وأما أنه أدخل في الانتفاء وأقوى فيه مما نفي قبله كما هو المقصود فلا .

قلت : قد يفهم ذلك من كونه أعلى وأدنى ؛ لأن الأعلى أَوْلَى بالانتفاء من الأدنى .

ومنهم من نظر إلى القلة والكثرة ، فقال : التقدير في المثال : فضل عدم إعطاء الدرهم عن عدم إعطاء الدينار ، أي العدم الأول قليل بالقياس إلى العدم الثاني ؛ فإن الأول عَدَمُ ممكنٍ مستبعدٍ وُقُوعُه . والثاني عَدَمُ مستحيلٍ ، فهو أكثر قوة ، وأرسخ من الأول .

وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ، ويلزم ألَّا يكون كلمة (عن) صلة له بحسب معناه المراد ، بل بحسب أصله ، ويحتاج إلى تقدير النفي في ما بعد (فضلًا) .

وههنا توجيه ثالث مَبْنِيٌّ على اعتبار ورود النفي على الأدنى بعد توسط (فضلًا) بينه وبين الأعلى ، كأنه قيل : يعطي الدرهم فضلًا عن الدينار ، أي : فضل إعطاء الدرهم عن إعطاء الدينار ، على معنى ذهب إعطاء الدينار ، وبقي من جنسه بقية هي إعطاء الدرهم ، ثم أورد النفي على البقية ، وإذا انتفى بقية الشيء ، كان ما عداها أقدم منها في الانتفاء .

ويرجع حاصل المعنى إلى أن إعطاء الدينار انتفى أَوّلاً ، ثم تبعه في الانتفاء إعطاء الدرهم . انتهى مُلَخَّصاً .

ثم ذكر بعد ما مَرَّ ما نَصُّهُ : قال رحمه الله تعالى : لزم حذف ناصب (فضلًا) لجريه مجرى تَتِمَّةِ الأول بمنزلة (لاسِيَّما) ، ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب الْبَتَّةَ ، وَرُدَّ به على من زعم أنه حال .

ولا يلتبس عليك أن فاعل ذلك المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير ونفيه على الوجهين الأولين . انتهى .

وعدم صحة كونه حالاً على المعنى الذي قرره ظاهر ، وكذا عدم كون الجملة صفة ، بخلاف ذلك كُلِّهِ على المعنى الذي قرره ابن هشام ، كما لا يخفى على ذوي الأفهام .

[٢١]

« وهذا بخلاف كذا »(*)

ومنها قولهم : « وهذا بخلاف كذا » .

والظاهر أن الخبر خلاف ، والباء زائدة[١] فيه ، كقوله تعالى : ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثۡلُهَا﴾[٢] . أو الخلاف اسم مصدر خالف ، أي : وهذا ملتبس بمخالفة كذا .

المسألة [٢١]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

(١) هذا الإعراب ضعيف ؛ لأن الباء لا تزاد قياساً ؛ لكونها من حروف المعاني ، ولزيادتها مواضع في كتب النحو ، ليس هذا من بينها (انظر حرف الباء في كتب حروف المعاني) ، وفي مغني اللبيب .

(٢) الآية ٤٠ من سورة الشورى .

[٢٢]

«بخلاف ما لو كان كذا»(*)

وقد يقولون : بخلاف ما لو كان كذا .

وقد ذكر في المغني في بحث (لو) أنها تكون حرفاً مصدريًا[١] ، والأكثر وقوعها بعد (وَدَّ) أو(يَوَدُّ) نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾[٢] ، وقد تقع بدونهما ، ومنه قول قُتَيْلَةَ :

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْمَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ[٣]

قال الدمامينيُّ في شرحه[٤] : قلت : وعلى كون (لو) مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم : بخلاف ما لو كان كذا ، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهيّ : بخلاف ما لَوْ أُخِّرَ . فيكون التقدير : بخلاف وقوعه مَيِّتاً[٥] ،

المسألة [٢٢]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

(١) مغني اللبيب ٣٤٩ وما بعدها .

(٢) الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٣) من بحر الكامل ، و(قُتَيْلة) هي ليلى بنت النضر بن الحارث . انظر : (شرح الشواهد للسيوطي ، ص٢٢٢) .

(٤) تحفة الغريب ، الورقة ٩٢.

(٥) في العبارة حذف أتمه المحقق للنسخة المطبوعة ، فقال : (كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي : «بخلاف ما لو وقع ميتًا ، وقول صاحب التلخيص : بخلاف ما لو أخر ، فيكون التقدير : بخلاف وقوعه ميتًا ...») .

وبخلاف تأخيره ، و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : جئتك غَيْرَ مَا مَرَّةٍ .

هذا أقرب ما يُخَرَّجُ مِثْلُ هذا التركيب عليه ، والله أعلم . انتهى .

[٢٣]

« هو كَلَا شَيْءٍ »(*)

ومنها قولهم : « هو كَلَا شَيْءٍ ، ووجوده كَلَا وُجُودٍ » .

صارت (لا)[١] مع ما بعدها كلمة واحدة ، وأُجْرِيَ الإعرابُ على آخرها ، وعُرِّفَتْ باللام في مثل : اللَّا حَجَر .

وقيل : هو بمعنى (غير) إلا أن إعرابها ظهر في ما بعدها ؛ لكونها على صورة الحرف ، كما في (إلَّا) بمعنى (غير)[٢] . انتهى .

[٢٤]

« وليس هذا كما زعمه فلان صواباً »(*)

ومنها قولهم : « وليس هذا كما زعمه فلان صوابًا » .

المسألة [٢٣]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في موهبة ذي الإحسان ، (ص٢٥) ، وفي مغني اللبيب ، (ص٣٢٣) ببعض تفصيل .

(١) زيادة على الأصل يتضح بها المراد .

(٢) انظر تفصيل الإعراب لهذا الاستعمال في : الأشباه والنظائر ٢/١٦٥ وما بعدها .

المسألة [٢٤]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في =

ونظائره ومثله قول (المُطَوَّل) : وليس كما توهمه كثير من الناس مبنيًّا قال مُحَشِّيهِ الفاضل السَّيَالَكُوتيّ[1] : أي ليس مبنيًّا بناءً مِثْلَ ما تَوَهَّمَهُ كثير من الناس . أو في موقع الحال من الضمير (في)[2] مبنيًّا ، أي : ليس مبنيًّا حال كونه مماثلاً لما تَوَهَّمَهُ كثيرٌ ، على ما قاله صاحب المغني في قوله : ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[3] .

والقول بأنه خبر (ليس) و(مبنيًّا) بدل منه ، أو خبر بعد خبر ، تَكَلُّفٌ .

[٢٥]

« قالوا عن آخرهم »[*]

ومنها قولهم : « قالوا عن آخرهم » .

= الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

(١) السيالكوتي : هو الإمام عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي ، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ . من مؤلفاته : حاشية على المطول في البلاغة ، حاشية على تصريف العزي ، حاشية على تفسير البيضاوي . [الأعلام ٣/٢٨٣] .

(٢) زيادة على الأصل يلتئم بها الكلام . وهي مثبتة في المحققة .

(٣) الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء . والذي قاله ابن هشام (ص٢٣٦) هو : «فإن قدرته نعتاً ، فهو إما معمول لـ «نعيده» ، أي نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه ، أو لـ «نطوي» ، أي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل .
وإن قدرته حالًا ، فذو الحال مفعول «نعيده» ، أي نعيده مماثلاً للذي بدأنا» .

المسألة [٢٥]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في موهبة ذي الإحسان (ص٢٨) .

ومثله قول (الكشاف) : وقد عجزوا عن آخرهم[1] .

قال السيد الشريف - قُدِّسَ سِرُّه - : (عن آخرهم) صفة مصدر مجذوف ، أي عَجْزاً صادراً عن آخرهم ، وهو عبارة عن الشمول ؛ فإن العجز إذا صدر عن الآخر ، فقد صدر أوّلاً عن الأوَّل .

وقيل : عجزاً متجاوزاً عن آخرهم ، فَيَدُلُّ على شموله إيَّاهُمْ وتجاوزه عنهم ، فهو أبلغ من أن يقال : عجزوا كُلُّهُمْ .

وَرُدَّ بأن التجاوز بمعنى التعدي والمجاوزة يتعدى بنفسه ، والذي يتعدى بـ (عن) معناه العَفْوُ .

وقيل : عجزاً صادراً عن آخرهم إلى أوَّلهم .

وَرُدَّ بأن مقابل (إلى) هو (من) لا (عن) . انتهى .

[٢٦]

« وَنَاهِيكَ بكذا »(*)

ومنها قولهم : « ونَاهِيكَ بكذا » .

كقول (الكشاف) : وناهيك بتسوية سيبويه دلالةً قاطعةً .

قال السيد الشريف - قُدِّسَ سِرُّهُ - : أي حَسْبُكَ وكَافِيكَ بتسويته ، وهو اسم

---

(١) في المخطوطة : (كان) والتصحيح من النسخة المحققة .

المسألة [٢٦]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ووردت في موهبة ذي الإحسان ، (ص٣٢) .

فاعل من النَّهْي ، كأنه[1] ينهاك عن تَطَلُّبِ دليل سواه .

يقال : زيد نَاهِيكَ مِنْ رَجُلٍ ، أي هو ينهاك عن غيره بِجِدِّهِ وغَنَائِهِ . و(دلالةً قاطعةً) نصب على التمييز من (ناهيك) . انتهى . وعليه فالباء مزيدة في الخبر .

قال الشنوانيُّ[2] في (حواشي الأزهرية) : إن بعض النحاة أعرب (ناهيك) خبراً و(زيداً) مبتدأ ، وزيدت فيه الباء ، وهو ظاهر ؛ لأن المعنى : إن زيداً ناهيك أن تطلب غيره ؛ لما فيه من الكفاية .

ويحتمل عكسه ، وهو أن يكون (ناهيك) مبتدأ و(زيد) خبره والباء زائدة .

ويحتمل أن الباء متعلق بمحذوف ، وهي مع مدخولها خبر (ناهيك) بمعنى : كَافِيكَ حاصلٌ بزيد . ومثل : ناهيك بزيد : ناهيك بي ، وناهيك به[3] . انتهى .

[٢٧]

« يجوز كذا خلافاً لفلان »(*)

ومنها قولهم : « يجوز كذا خِلافاً لفلان » .

---

(١) في المخطوطة : (كان) ، والتصحيح من النسخة المحققة .

(٢) الشنواني : أبو بكر بن إسماعيل التونسي ، عالم باللغة والأدب ، توفي سنة ١٠١٩هـ . (الأعلام ٣٦/٢) .

(٣) انظر تفصيلاً لهذا الاستعمال (ناهيك بكذا) في لسان العرب (نهى) .

المسألة [٢٧]

(*) وردت هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ص٥٧ وما بعدها ، ووردت ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان ، ص١٤ وما بعدها ، كما وردت ضمن مسائل الصناديقي ، ص ٧.

وَوَجَّهَهُ الجَمَالُ ابن هشام في بعض مصنفاته[1] فقال : قد يقال : يجوز فيه وجهان :

أحدهما أن يكون مصدراً ، كما أن قولك : يجوز كذا اتِّفَاقاً أو إجماعاً ، بتقدير : اتفقوا على ذلك اتفاقًا ، وأجمعوا عليه إجماعاً .

ويُشْكِلُ على هذا أن فعله المقدر إما (اختلفوا) أو (خالفوا) أو (خالفت) .

فإن كان (اختلفوا) أَشْكَلَ عليه أمران :

أحدهما : أن مصدر اختلف إنما هو الاختلاف ، لا الخلاف .

والثاني : أن ذلك يَأْبَى أن يقول بعده (لفلان) .

وإن كان (خالفوا) أو (خالفت) أَشْكَلَ عليه أن (خالف) لا يتعدى باللام ، بل بنفسه .

وقد يختار هذا القسم ، ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : قَدِّر اللام ، مثلها في : (سَقْياً له) ، أي متعلقة بمحذوف تقديره : أَعْني له ، أو إرادتي له ؛ أَلَا ترى أنه لا يتعلق بـ (سَقْياً) ؛ لأن (سَقَى) يتعدى بنفسه .

والوجه الثاني : أن يكون حالًا ، والتقدير : أقول ذلك خلافاً لفلان ، أو مخالفاً له . وحَذْفُ القول كثير جِدًّا ، حتى قال أبو عليّ :

هو من باب (حَدِّثْ عن البحر ولا حَرَجَ)[2] وَدَلَّ على هذا العامل أن كل حكم

(١) انظر : توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ص٥٧ وما بعدها .

(٢) تعبير مشهور جارٍ مجرى المثل ، وأصله من قول النبي صلى الله عليه وسلم في فرس ركبه : «وجدته بحراً» ضربه مثلاً لسعة جريه . انظر الحديث في : فتح الباري ٦/ ٢٧، صحيح =

ذكره المصنفون فَهُمْ قائلون به ، وكأن القول مقدر قبل كل مسألة .

وهذه العِلَّة قريبةٌ من العِلَّة التي ذكروها ؛ لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها ، وذلك أنهم قالوا : إن الظروف مُنَزَّلَةٌ من الأشياء مَنْزِلَةَ أنفسها ؛ لوقوعها فيها ، وأنها لا تَنْفَكُّ عنها .

[٢٨]

« كان كذا عام كذا »(*)

ومنها قولهم في التاريخ : « كان كذا عام كذا » .

قال العلّامة الدمامينيُّ في أوّل شرحه الكبير على (المغني)(١) عند قوله : « وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة » ما نَصُّهُ : كثيراً ما يقع هذا التركيب ، وهو مشكل ، وذلك أن المراد من قولك : وقع كذا في عام أربعين هو الواقع بعد تسعة وثلاثين ، وتقرير الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر ؛ إذ ليست فيه إلّا بمعنى اللام ضرورةَ أن المضاف إليه ليس جِنْساً للمضاف ولا ظرفاً له ، فيكون معنى نسبة العام إلى الأربعين كونه جُزْءاً منها ، كما في (زيد) ،(٢) وهذا لايؤدي المعنى

= البخاري (كتاب الجهاد – باب الشجاعة في الحرب والجبن) . وجاء في عيون الأخبار لابن قتيبة ١/ ٢٣٨: حَدِّثْ عن البحر ولا حرج ، وعن بني إسرائيل ولا حرج ، وعن معن ولا حرج . وانظر : ثمار القلوب للثعالبي ، ص ٢٠٣.

المسألة [٢٨]

(*) لم ترد هذه المسألة ضمن مسائل ابن هشام في : توجيه بعض التراكيب المشكلة ، ولا في الأشباه والنظائر ، ولا ضمن مسائل الصناديقي ، ولا ضمن مسائل موهبة ذي الإحسان .

(١) انظر مقدمة مغني اللبيب ، ص ١٢، وتعليق الدماميني في تحفة الغريب عند هذا الموضع .

(٢) أي في نحو قولنا : « كتاب زَيْدٍ » .

المقصود ؛ إذ يَصْدُقُ بعامٍ ما منها ، سواء كان الأخير أو غيره ، وهو خلاف الغرض .

ويمكن أن يقال : قرينة الحال مُعَيِّنَةٌ ؛ لأن المراد الأخير ، وذلك لأن فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ، ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ واحداً من أربعين ، بحيث يصدق على أَيِّ عامٍ فُرِضَ ، لم يكن لتخصيص الأربعين مثلًا مَعْنًى يحصل به كما التمييز للمقصود ، ولكن قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مُكْمِلٌ عِدَّةَ الأربعين .

أو يقال : حذف مضاف لهذه القرينة ، والتقدير : في عام آخر أربعين ، والإضافة بيانية ، أي في عام هو آخر أربعين ، فتأمله . انتهى .

أقول : يظهر لي أنه لا حاجة إلى تقدير المضاف بعد جعل الإضافة بيانية ، فإن الأربعين كما يطلق على مجموعها يطلق على الآخر منها ، وهكذا غيرها من الأعداد بدليل أنك تقول : هذا واحد ، هذا اثنان . .. إلخ ، فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة ، فتأمل ، والله أعلم .

آخره والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

* * *

«مراجع التحقيق والتعليق»

(١) ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق مصطفى النحاس ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، ١٤٠٩هـ .

(٢) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٩هـ .

(٣) الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة السادسة ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٤م .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لكمال الدين الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ١٩٨٢م .

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت .

(٦) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر – بيروت ، ١٩٧٩م .

(٧) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .

(٨) شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، دار هجر للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

(٩) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

(١٠) شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي ليبيا ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦م .

(١١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

(١٢) القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م .

(١٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي .

(١٤) اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

(١٥) تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين – بيروت ، ١٩٩٠م .

(١٦) التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، تحقيق عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الطبعة

الأولى ، مطابع الزهراء ، ١٤١٨هـ .

(١٧) توجيه بعض التراكيب المشكلة ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني هلال ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م - مطبعة السعادة بمصر .

(١٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق عبد الرحمن سليمان ، الطبعة الثانية ، مكتبة الكليات الأزهرية .

(١٩) حاشية الشيخ يس على التصريح ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .

(٢٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .

(٢١) رسالة في الكلام على ألفاظ عشرة يكثر دورانها ، لعبد الرحمن بن أحمد الصناديقي ، مكتبة القدسيّ بدمشق ، ١٣٤٨هـ .

(٢٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - بيروت .

(٢٣) لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر - بيروت .

(٢٤) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، لابن هشام اللخمي ، تحقيق مأمون الجنان ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٢٥) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

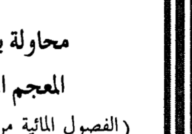
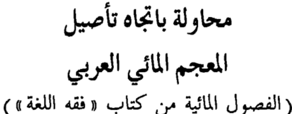
(٢٦) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار ومطابع الشعب بالقاهرة .

(٢٧) موهبة ذي الإحسان في إعراب ألفاظ يكثر دورانها على اللسان ، لعبد الحميد البنجري ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

(٢٨) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، للدلائي ، تحقيق مصطفى الصادق العربي ، مطابع الثورة - بنغازي ليبيا .

(٢٩) النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف بمصر .

* * *

محاولة باتجاه تأصيل المعجم المائي العربي

(الفصول المائية من كتاب « فقه اللغة »)

د . م . بغداد عبد المنعم

يورد الثعالبي في الباب الخامس والعشرين من كتابه « فقه اللغة وسر العربية » موضوعات عن « الآثار العلوية وما يتلو الأمطار من ذكر المياه وأماكنها » موزعًا هذه الموضوعات في ثمانية عشر فصلًا ، وقد أجريتُ في هذا البحث تحليلًا في هذا الباب من منظور مائي هندسي ؛ وذلك بغية الكشف عن المادة العلمية التي لم تُعالج إلا من قِبَل أهل اللغة باعتبار أن الكتاب يصنف ضمن « معجمات المعاني » فهذه الألفاظ دخلت تجربة تقنية – تاريخية طويلة تستحق أن نتعامل معها بوصفها عنصرًا حضاريًّا ، كما أنها تعبر عن المستوى المهم للمعارف المائية التي سادت حتى زمن الثعالبي .

وقد تضمن البحث مقابلات ومقاربات معاصرة للمفهومات المائية التراثية التي انتقلت بفضل رؤية الثعالبي التصنيفية من السوية اللفظية إلى السوية المصطلحية والمعجمية حتى ليشكل كل باب من هذا الكتاب نواةً لمعجم عربي نوعي حديث .

والثعالبي عاش في زمن من أخصب وأغزر أزمنة الحضارة العربية (٣٥٠ – ٤٢٩هـ/ ٩٦١ – ١٠٣٨م)[١] ، أي في الذروة العلمية والأدبية من العصر العباسي ، فكان من أئمة اللغة والأدب ، صنف كتبًا كثيرة ، طُبِعَ أكثرها ، وبعضها

---

(١) الأعلام ج٤ ص ٣١١.

ما زال مخطوطًا ، ومنها :

يتيمة الدهر - فقه اللغة - سحر البلاغة - الإعجاز والإيجاز - خاص الخاص - سر الأدب ، وكلها مطبوعة .

يقول الثعالبي[١] في مقدمة كتابه (فقه اللغة) إنه استند حين صنف هذا الكتاب إلى الخليل والأصمعي والكسائي والفراء وابن الأعرابي والأزهري وسواهم ممن جمعوا فصاحة العرب البلغاء إلى إتقان العلماء ، ووعورة اللغة إلى سهولة البلاغة[٢] .

يوحي عنوان الكتاب « فقه اللغة وسر العربية » بأمرين ، هما : علم العالم وعشقه ، وتوحي به كلمة « سر » ؛ فالأسرار لا تتكشف - عادةً - بتتبع المحسوسات وقوانينها فقط ، بل بصعود درجة إضافية هي درجة العشق .

ولماذا سر العربية؟ هو ما تكشف للثعالبي من هذا التنوع اللفظي المُعجِز ، والذي غطى حالات وظاهرات وصفات ، وأظهر خصائص في كل حالة ودرجات من كل صفة مما يعني « سرًا » تحمله هذه اللغة العظيمة وتاريخ تطورها .

رصد الثعالبي بعض حالات الطبيعة والحياة والأشياء والإنسان والحيوان والنبات في علائق مختلفة ، راصدًا فيها بعض الأبعاد مثل : صفاتها الفيزيائية كالحجم واللون والرائحة والطول والقصر والجفاف واليبوسة ، والصفة اللغوية بدرجاتها المختلفة العائدة لكل منها .

(١) تُرجم للثعالبي في : معاهد التنصيص ٣ : ٢٢٦ ، مفتاح السعادة ١: ١٨٧، ٢١٣ ، تاريخ الأدب العربي ١: ٣٣٧، وفيات الأعيان ١ : ٢٩٠، شذرات الذهب ٣ : ٢٤٦، آداب اللغة ٢ : ٢٨٤، الفهرس التمهيدي ٢٧٥، ٥٤٩، معجم المطبوعات ٦٥٦، الكتبخانة ٤ : ٢٢٠.

(٢) فقه اللغة وسر العربية ، ص١٦- ١٧.

يحتوي الباب الخامس والعشرون[1] الفصول الآتية :

فصل في تفصيل الرياح – فصل في ما يذكر منها بلفظ الجمع – فصل في تفصيل أوصاف السحاب وأسمائها – فصل في ترتيب المطر الضعيف – فصل في ترتيب الأمطار – فصل في ترتيب صوت الرعد على القياس والتقريب – فصل في ترتيب البرق – فصل في فعل السحاب والمطر – فصل في أمطار الأزمنة – فصل في تفصيل أسماء المطر وأوصافه – فصل في تقسيم خروج الماء وسيلانه من أماكنه – فصل في تفصيل كمية المياه وكيفيتها – فصل في تفصيل مجامع الماء ومستنقعاتها – فصل في ترتيب الأنهار – فصل في تفصيل أسماء الآبار وأوصافها – فصل في ذكر الأحوال عند حفر الآبار – فصل في ذكر الحياض – فصل في ترتيب السيل .

وسأقدم في هذا البحث دراسة لبعض هذه الفصول ، وهي الفصول الهيدرولوجية ، أي التي اهتمت بذكر الماء وحركته في الطبيعة .

* * *

(١) المصدر السابق ، ص٣٠٤– ٤٢٠.

فصل « تفصيل كمية المياه وكيفيتها » :

١ - كميات المياه وغزارتها :

وردت هذه الألفاظ في فصل « تفصيل كمية المياه وكيفيتها »[1]

غَمْر	إذا كان مغرقًا
غَدَق	إذا كان كثيرًا عذبًا
ضَحْضاح	إذا كان إلى الكعبين أو إلى أنصاف السوق
ضَحْل	إذا كان قريب القعر
ضَهْل	إذا كان قليلًا
وشَل	إذا كان أقل من ذلك
ثَمَد	إذا كان أقل من ذلك

وقد رتبتُ هذه الألفاظ من الغزارة الأعلى إلى الأدنى ، فهي تصف الماء حسب مقدار ظهوره فوق سطح الأرض ، والكيفية التي يظهر فيها أحيانًا ، فيبدأ من الظهور الضعيف والمتقطع للماء فوق سطح الأرض - الوشل والثمد - إلى أن يصل إلى الظهور - التدفق الكبير المغرق للماء (غمر) .

الوَشَل والثَّمَد :

يشترك اللفظان بالمعنى العام « الماء القليل » ، وهو التصنيف الذي أدخل الثعالبي فيه هذين اللفظين معًا ، إلا أنه لا شك أن فرقًا بينهما أيضًا ، جاء في اللسان :

الثَمَد : الماء القليل الذي لا مادة له . قيل : هو الذي يظهر في الشتاء ، ويذهب في

(١) المصدر السابق ، ص٤١٣- ٤١٦.

الصيف . الثماد : الحفر يكون فيها الماء القليل[١] .

أما الوشل : فهو الماء القليل يتحلب من جبل أو صخرة يقطر منه قليلًا قليلًا ، والجمع أوشال[٢] .

والفرق بين اللفظين يظهر في آلية الظهور فوق سطح الأرض وزمن هذا الظهور . فالثمد يرتبط ظهوره بفصل الأمطار ، والوشل يظهر بشكل متقطع .

واللفظان يصفان أنواعًا من المياه الموجودة في منطقة التربة التي تمتد من سطح الأرض وحتى نهاية المنطقة التي تمتد إليها جذور النباتات ، ويوجد الماء في هذه المنطقة بأقل من درجة الإشباع ما عدا ما يصل آنيًا من المياه الفائضة على سطح الأرض كسقوط الأمطار أو في حالات الري والفيضانات .. وإن الزيادة في كميات الهطل تسبب خروج ماء التربة إلى السطح مما يؤدي إلى تكون البرك . وربما الثماد يطلق على بعض أنواع من هذه البرك الطبيعية التي تجف في الصيف .

تشكل كلمة الثمد مقابلًا عربيًا أصيلًا للمفهوم المائي الحديث : Seepage Spring ، وقد وردت ترجمتها في « معجم هندسة المياه » إلى : ينبوع التسرب[٣] : ينبوع عند الخط الفاصل بين الصخور اللانفاذة وبين طبقة مسامية ، ويجف الينبوع مع قلة الأمطار .

وأما « الوشل » هذا المفهوم المائي التراثي ، فمقابله : مدد تحت سطحي

(١) لسان العرب (ثمد) .

(٢) لسان العرب (وشل) .

(٣) معجم هندسة المياه .

Subsurface Runoff ، وهو الجزء من مياه المطر الساقط على الأرض ، ينفذ خلال التربة غير أنه لا يصل إلى مستوى الماء الجوفي ، وإنما يتسرب مباشرة إلى المجاري المائية المكشوفة ، يسمى أيضًا : « دفق بيني » Inter Flow ، كما أن كلمة (مفهوم) غمر تصلح مقابلًا للمفهوم المائي الحديث : [1] طفح – فيض Over Flow .

من التحليل والمقابلات يمكن أن نلاحظ المفهومات المائية العربية التالية ، وذلك في تقابل مع المفهومات المائية الحديثة ، وليس من وكد هذا الاستنتاج تضخيم المفهوم التراثي ليبدو وكأنه يجاري المفهوم الحديث ، ولكن لإظهار ما يمكن أن نحمل مفهومنا التاريخي من وظيفة معاصرة ، وتلك مهمة تأصيلية نحو صنع معجم عربي مائي حديث :

الثمد : Seepage Spring .

الوشل : Subsurface Runoff / Inter Flow .

غمر : Over Flow .

٢ – منسوب المياة الجوفية

وردت الألفاظ المعبرة عن منسوب المياه الجوفية في الفصل السابق نفسه (تفصيل كمية المياه وكيفيتها)

عد	إذا كان الماء دائمًا لا ينقطع ولا يترح في عين أو بئر
كر	إذا حرك منه جانب لم يضطرب جانبه الآخر[2]

(١) المصدر السابق .

(٢) فقه اللغة ، ص٤١٣– ٤١٦.

في دراسة هيدروليكية الآبار التي تربط بين الجريان في الآبار والهبوط في المستوى المائي أو السطح البيزومتري الذي ينتج عن عملية الضخ من هذه الآبار ، هناك نوعان من الجريان :

- **الجريان الثابت المتوازن (الدائم) :** Steady Flow

لا يحدث فيه تغيرات مع الزمن إلا نادرًا وبعد توقف عملية ضخ المياه من الآبار يعود المستوى المائي أو السطح البيزومتري ببطء إلى حالة الثبات .

- **الجريان غير الثابت (غير الدائم) :** Unsteady Flow

وفيه يهبط المستوى المائي أو السطح البيروني مع الزمن[1] وتدل كلمة (عِدٌّ) على حالة الجريان الأولى ، وأقترح أن تسمى : الجريان العدي ، أما كلمة (كَرٌ) ، فتصف حالة الجريان الكروي في الآبار Spherical Flow In Well ، وهو جريان يحدث في اللحظة التي تخترق فيها البئر سطح الطبقة المائية المحصورة ولا تتغلغل داخلها ، وتسمى البئر في هذه الحالة بـ « بئر الجريان الكروي » ؛ لأن الجريان باتجاه البئر يأخذ شكلًا كرويًا[2] .

تصف هذه الكلمة – حسب تفسير الثعالبي – حالة سطح الماء في البئر وحركته ، لكنها في الوقت ذاته تحيط – وبدقة عالية – بحالة الجريان الكروي داخل التربة نحو البئر ، وهي حالة غير مرئية ! فهل هو مصطلحٌ عربي قديم أنتجته حالة حضارية بعيدة ليعبر عن هذه الحالة المائية الدقيقة ؟

مما سبق نلاحظ المفهومات التراثية العربية التالية في مقاربة مع مقابلات حديثة :

الجريان العِدي Steady Flow .

---

(١) هيدرولوجية المياه الجوفية ، ص ٢١٤.

(٢) هيدرولوجية المياه الجوفية ، ص ٢٥١.

الجريان الكري أو بكر كُر Spherical Flow in well .

٣ – منسوب سطح الماء بالنسبة لسطح الأرض وحركته :

غَوْرٌ	إذا كان تحت الأرض
غَيْل	إذا كان جاريًا
سَيْح	إذا كان على ظهر الأرض يسقى بغير آلة من دالية أو دولاب أو ناعورة أو منجنون .
مَعين	إذا كان ظاهرًا جاريًا على وجه الأرض – وفي الحديث خير الماء السنم .
سَنم	إذا كان ظاهرًا جاريًا على وجه الأرض – وفي الحديث خير الماء السنم
غَلَلٌ	إذا كان جاريًا بين الشجر[١] .

بعض هذه الألفاظ يمكن أن تخدم ظاهرة الجريان Runoff ، فالمياه الجارية عبر الجداول الصغيرة التي تمتد على مسافات كبيرة على سطح الأرض ، ما تلبث أن تشكل مصبات ترفد الأنهار الكبرى بالمياه ، ونوعا الجريان هما :

– **الجريان السطحي** : Surface Flow[٢] وينقُل الماء المتبقي بعد الترشيح والخزن من سطح التربة إلى المجرى .

– **الجريان تحت السطحي** : Subsurface Flow[٣] ويُعدُّ جزءًا رئيساً من الجريان ؛ فالمياه الراشحة إلى أسفل تخترق سطح التربة ، وتعود في النهاية إلى مجرى ما كجريان سطحي . والشرط الرئيس اللازم لحدوث الجريان تحت

---

(١) فقه اللغة ، ص٤١٣– ٤١٦ .

(٢) هيدرولوجية المياه الجوفية ، ص ٤٦ .

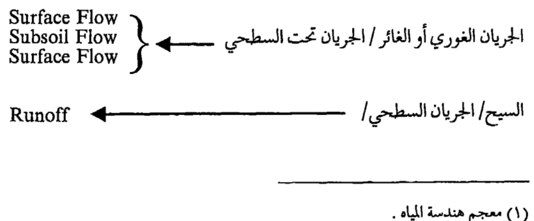
(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

السطحي هو وجود تربة ضحلة أفقية ذات نفاذية عالية على السطح، مثل طبقات التربة السطحية في الأراضي الزراعية والأراضي الحرجة.

وقد جاء في معجم هندسة المياه: سريان تحت سطحي Subsoil Flow[١] هو «المياه المتدفقة تحت الطبقة السطحية للتربة، وربما انبثقت على صورة ينبوع في الموقع الملائم».

ويُعرَّف الجريان السطحي Runoff[٢] بأنه الجزء من التساقط الكلي على المستجمع الذي يتحد طريقه إلى مجرى النهر في صورة سريان سطحي، ويتأثر الجريان بعوامل كثيرة، منها: مدة التساقط وكثافته، وشكل المستجمع الطبوغرافي والجيولوجي.

ويمكن أن نلاحظ بسهولة سوء الترجمة الحرفية البعيدة جدًا عن أصالة اللغة العربية في المصطلحين المائيين السابقين (الجريان السطحي - الجريان تحت السطحي)، في حين يقدم الجدول:



(١) معجم هندسة المياه.

(٢) المصدر السابق.

٤ – ملوحة الماء :

وردت في الفصل نفسه مفهومات عَبَّرَتْ عن بعض الخواص الفيزيائية والكيميائية للماء :

زُعاق	إذا كان ملحًا
حُرَاق	إذا اشتدت ملوحته
قُعَاع	إذا كان مرًّا
أُجَاج	إذا اجتمعت فيه الملوحة والمرارة
سَجس	إذا كان متغيرًا
آجِن	إذا كان منتنًا غير أنه شروب
آسِن	إذا كان لا يشربه أحد من نتنه
غَسَّاق	إذا كان باردًا منتنًا
طَرْق	إذا خاضته الدواب فكدرته
سُدُم	إذا وقعت فيه الأقمشة حتى كاد يندفن
شريب	إذا كان فيه شيء من عذوبة ، وقد يشربه الناس على ما فيه
شَرُوب	إذا كان دونه في العذوبة ، وليس يشربه الناس إلا عند الضرورة ، وقد تشربه البهائم
فُرات	إذا كان عذبًا
نُقَاخ	إذا زادت عذوبته
نَمِير	إذا كان زاكيًا في الماشية
سَلْسَلٌ	إذا كان سهلًا سائغًا متسلسلًا في الحلق
سَلْسَال	إذا كان سهلًا سائغًا متسلسلًا في الحلق

مَسُوس	إذا كان يمس الغلة فيشفيها
زُلال	إذا جمع الصفاء والعذوبة والبرد
قَراح	إذا كان خالصًا لا يخالطه شيء[1]

تحدد هذه الألفاظ مجموعة من الصفات الفيزيائية والكيميائية التي تقيم الماء من حيث صلاحيته للشرب الإنساني .

أ – يحتوي الماء مواد عالقة عضوية وغير عضوية تعرف بـ « مجموع المواد الصلبة المنحلة » : Total Dissolved Solids (TDS) .

وتتراوح بين ١٠٠ ملج/ل إلى ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ ملج/ل تقاس TDS بواسطة الترشيح ، وتقسم المياه حسب ذلك إلى :

١ – مياه عذبة ١٠٠٠ ملج/ل TDS <

٢ – مياه متوسطة الملوحة ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ملج/ل TDS

٣ – مياه مالحة ١٠٠٠٠ – ٣٥٠٠٠ ملج/ل TDS

٤ – مياه مالحة جدًا ٣٥٠٠٠ ملج/ل TDS >

ويمكن أن نختار ألفاظًا عربية حقيقية كمقابلات لهذه التصنيفات التي استسهلت استخدام كلمات ، مثل : « متوسطة ، جدًّا » للتعبير عن التدرج . وأعتقد أن جدول الكلمات السابق يغطي هذه التدرجات :

(١) فقه اللغة ، ص٤١٣ – ٤١٦.

المفهوم المائي التراثي	الترجمة العربية الحديثة	قيم ملج/ل
مياه عذبة – ماء عذب	مياه عذبة	١٠٠٠ ملج/ل <
ماء زعاق	مياه متوسطة الملوحة	٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠
ماء حراق	مياه مالحة	١٠٠٠٠ – ٣٥٠٠٠
ماء أجاج	مياه مالحة جدًا	٣٥٠٠٠ <

يلاحظ أن جرس الكلمات يعبر عن الإحساس الذوقي بطعم المياه وإن بدت غريبة ؛ لإهمال استخدامها منذ فترة بعيدة والاستعاضة عنها بهذه الترجمات غير المتعبة وغير المعبرة ، تلك الألفاظ – باعتقادي – تحمل طاقة دلالية عالية جدًا وموحية ، وباعتياد الأذن العربية على استخدامها المستمر تدخل في مجالات عملها العلمية والعملية الواسعة .

عسر المياه : Hardness

كذلك يمكن أن تفيد هذه الألفاظ بما يخص دراسة العسرة ، وهي مجموع أيونات الكالسيوم والماغنسيوم في الماء ، ويعبر عنها بالملي مكافئ لكل لتر . وإن الأيونات الفلزية ثنائية التكافؤ مثل :

Ca^{++} Mg^{++} Fe^{++} Ma^{++} Ba^{++} Zn^{++} pb

تسبب عسرة الماء حيث تتحد جميع هذه الأيونات مع الصابون العادي لتكون صابونات الماغنسيوم والكالسيوم التي لا تذوب في الماء . تتحد هذه الأيونات الموجبة – عادة – مع البيكربونات $(Hco_3)^-$ والكلوريدات $(Cl)^-$ والكبريتات $(So_4)^{--}$ والنترات $(No_3)^{--}$ ، وتصنف الأملاح الناتجة بأنها عسرة مؤقتة أو عسرة كربوناتية ، مثل : $Ca(Hco_3)_2$ و $Mg(Hco_3)_2$.

وعسرة دائمة أو عسرة لا كربوناتية ، مثل :

$CaCl_2$- $MgCl_2$- $MgSO_4$ - $CaSO_4$

تُزال العسرة الكربوناتية بغليان الماء حيث يتحول HCO_3 إلى CO_3 ، وأخيرا إلى OH^-.

كلمة العسرة :

جاء في معجم هندسة المياه :

عسرة الماء Hardness

« عدم إرغاء الصابون في الماء ، يحدث العسر – أساسًا – من احتواء الماء على أملاح الكالسيوم أو الماغنسيوم وأحيانًا على أملاح الحديد والألومنيوم »[1] ، ويلاحظ استمرار هذه الكلمة « عسرة » أو « عسر » ، وهي ليست إلا ترجمة سيئة لـ Hardness ، فليس في العربية كلها وصف للماء بأنه عسر أو يسر ، بل يدخل هذا اللفظ في سياق آخر من الدلالات تخرج عن نطاق الماء وأوصافه الفيزيائية . لقد بلغ عدد الألفاظ المعبرة عن حالات متنوعة عديدة تخص الماء ما يقرب من عشرين لفظًا لم تستطع الترجمة العربية المعاصرة انتقاء لفظ مناسب من هذا البحر الزاخر .

وأقترح :

الأسانة |

أو الأجانة | العسرة Hardness

أو الأجاجة |

---

(١) معجم هندسة المياه .

درجات العسرة واقتراح مقابلاتها العربية :

المفهوم المائي التراثي	الترجمة العربية الحديثة	درجات العسرة ملج/ل
١- ماء سلسل	١- مياه يسرة « غير عسرة »	٠ - ٦٠
٢- ماء سجس	٢- مياه متوسطة العسرة	٦١ - ١٢٠
٣- ماء آجن	٣- مياه عسرة	١٢١ - ١٨٠
٤- ماء آسن	٤- مياه عسرة جدًا (١)	أكثر من ١٨٠

جودة الماء : Water Quality

تصنف جودة المياه - أيضًا - حسب موصليتها الكهربائية التي تقاس بالميكرو/سم ، وهي موصلية ١ سم^3 من الماء عند ٢٥ °، وأستطيع ملاحظة المفهومات العربية التراثية التالية بوصفها مقابلاتٍ لهذا التصنيف :

المفهوم المائي التراثي	نوع المياه	نسبة الصوديوم % Na	الموصلية الكهربائية ميكرو/سم EC عند ٢٥ °م
١- ماء قراح	١- مياه جيدة جدًا	أقل من ٢٠٪	أقل من ٢٥٠
٢- ماء زلال	٢- مياه جيدة	٢٠ - ٤٠	٢٥٠ - ٧٥٠
٣- ماء شريب	٣- مياه يمكن استعمالها	٤٠ - ٦٠	٧٥٠ - ٢٠٠٠
٤- ماء شروب	٤- مياه مشبوهة	٦٠ - ٧٠	٢٠٠٠ - ٣٠٠٠
٥- ماء غساق	٥- مياه لا تستعمل	أكثر من ٨٠	أكثر من ٣٠٠٠ (٢)

(١) هيدرولوجيا المياه الجوفية ، ص ٣٩٤.

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٠٠.

معانٍ كيميائية وفيزيائية أخرى :

يكون الماء صالحاً للشرب إذا كان عديم اللون والطعم والرائحة ، وتحيط كلمة « زلال » بهذا المعنى ، وهو الماء الذي جمع الصفاء والعذوبة والبرد :

الصفاء = عديم اللون

العذوبة = عديم الطعم والرائحة

أما البرد ، فهي صفة تحدد درجة حرارة ملائمة للشرب .

كما تظهر الكلمتان « سدم – طرق » آلية التلويث ونوعه ، فتشير الأولى إلى التلوث بالنفايات البشرية ، وتشير الأخرى إلى التلوث ؛ نتيجة خوض الحيوانات في هذا الماء وشربها منه .

وقد لاحظت أيضًا أن كلمة « مسوس » : يمس الغلة فيشفيها ، تمتلئ بإضافة حسية عالية تعكس الجانب الحيوي في اللغة العربية الذي استجاب لكل نأمة شعورية ، فجسدها في كلمة ، فامتلأت الكلمة ببعد يعكس شدة المس المساوية لإنهاء حالة العطش .

وهناك كلمتان حيويتان أقترح استخدامهما في المجال الاستهلاكي للمياه « ماء مشروب – ماء شريب » .

٥ – حرارة الماء :

ورد في الفصل نفسه – أيضًا – مفهومات عبرت عن حرارة الماء :

١- حميم	إذا كان شديد الحرارة
٢- سخن	إذا كان حارًا
٣- موغر	إذا كان سخنًا
٤- فاتر	إذا كان بين الحار والبارد
٥- قار	إذا كان باردًا
٦- خصر	التدرج نحو الأشد برودة
٧- شنان	التدرج نحو الأشد برودة
٨- قارس	إذا كان باردًا
٩- سرب	إذا كان سائلًا
١٠- غريض	إذا كان طريًا[١]

إن كمية الأملاح والغازات الموجودة في المياه تؤثر على درجة حرارتها ، فزيادة درجة حرارة المياه الجوفية تقابلها زيادة محتوى كلوريد الصوديوم وكربونات الكالسيوم وتناقص ذوبانية كبريتات الكالسيوم ومحتوى الغازات في الماء .

تبلغ درجة تجمد الماء النقي ٠ °م .

تبلغ درجة غليان الماء النقي ١٠٠ °م .

تقسم المياه تبعًا لدرجة حرارتها إلى :

- مياه باردة ومياه دافئة تصل درجة حرارتها إلى ٣٧ °م .
- مياه ساخنة ومياه ساخنة جدًا تصل درجة حرارتها إلى ما يزيد على ٣٧ °م .

ويمكن أن تعبر كل كلمة عن درجة حرارة معينة .

(١) فقه اللغة ، ص٤١٣- ٤١٦.

إن كلمتي « سرب وغريض » قد لا تتضمنان محتوى حراريًا ، لكنهما تظهران صفة السيولة ، أي درجة حرارة كافية لسيلانه وكلمة « غريض » تدل على تجمد غير كامل « طري » .

المفهوم المائي التراثي	الترجمة العربية الحديثة
حميم	نقطة الغليان Boiling Point
قارس	نقطة التجمد Freezing Point

٦ – استهلاك الماء :

كما وردت ألفاظ تدل على كيفية وكمية الاستهلاك

١ – مشفوه إذا أكثر الناس عليه حتى نزحوه بشفاههم .

٢ – مشمود ثم

٣ – مضفوف ثم

٤ – ممكول ثم } نحو ازدياد الاستهلاك

٥ – مجموم ثم

٦ – منقوض

على الرغم من أن هذه الألفاظ نتاج فترة تاريخية معينة ، فإن الثعالبي جاء بعد مولدها بفترة طويلة جدًّا ليدخلها في توظيف حضاري جديد ، حيث جمعها معًا ودرجها ، فأتاح لنا النظر فيها وتحليلها وارتباطها معًا ، وأعتقد أن التدرج – أصلًا – بين هذه الألفاظ على وجه التحديد غير موجود – هذا لا ينطبق على باقي ألفاظ البحث – وإن كانت الكلمة الأولى « مشفوه » تدل على الترح – الاستهلاك اللطيف – في حين الكلمة الأخيرة = منقوض = تدل على الاستهلاك لدرجة الإفناء ، أما الألفاظ = مشمود – مضفوف – ممكول – مجموم = فتتضمن

الاستهلاك من نوعية معينة من المياه :

مثمود : من الماء الثمد

ممكول : من الماء أو البئر المكول

مضفوف : كثر عليه الناس[١]

مجموم : من البئر الجموم

والحق أن وجود مثل هذه الألفاظ يدل على مراقبة بشرية لمصادر المياه ومدى كفايتها لاحتياجات الناس ، وأن نقصها كان يعني مشكلة أحيانًا ، فقد قامت حضارات عديدة على وجود الماء ، واندثرت مع ذهابه ونضوبه . وستظل مسألة توفير المياه في الوقت الحاضر ، والذي بلغت فيه الإنسانية حدًّا من التطور لم يسبق له مثيل من المسائل الأكثر أهمية ، وتمثل الأولوية القصوى في أي مخطط للتنمية ، واكتسبت هذه المسألة في الفترة الأخيرة طابعًا دوليًّا وعالميًّا .

مفهوم « استهلاك المياه » :

في معجم هندسة المياه :[٢] Water Consumption كمية المياه المستخدمة في منطقة ما للاستعمالات المنزلية والصناعية .

وقد قوبل هذا المصطلح بالترجمة إلى اللغة العربية « استهلاك المياه » . تعود جذور كلمة « استهلاك » إلى هلك ، فيصبح المعنى : أنه أتى على الشيء حتى أهلكه ، وليس هذا المقصود من المصطلح ، وإنما المقصود الإنضاب أو الإفناء ، والمصطلح التراثي المقابل هو : معدل إنقاض المياه ، والألفاظ المذكورة في الجدول يمكن أن تعبر عن درجات « استهلاكية » معينة ضمن هذا التعريف .

---

(١) اللسان (ضفف) .

(٢) معجم هندسة المياه .

فصل « في تفصيل مجامع الماء ومستنقعاتها » :

١- تربة الحوض المائي :

أورد الثعالبي في فصل (في تفصيل مجامع الماء ومستنقعاتها)[١] مجموعة من الألفاظ - المفهومات - وقد عنونتها وصنفتها في الجدول التالي :

اسم الحوض المائي	نوعية التربة الحاوية
الحسي	إذا كان مستنقع الماء في التوآب
الوقيعة	إذا كان مستنقع الماء في الطين
الحشرج	إذا كان مستنقع الماء في الرمل
القلت	إذا كان مستنقع الماء في الحجر
الوقب	إذا كان مستنقع الماء في الحجر
الثغب	إذا كان مستنقع الماء في الحصى
الردهة	إذا كان مستنقع الماء في الجبل
المفصل	إذا كان مستنقع الماء بين جبلين

يمكن أن تؤدي هذه الألفاظ عددًا من المصطلحات أو المفهومات في المياه السطحية والجوفية وميكانيك التربة .

والمستنقع[٢] Swamp : تجمع مائي سطحي بسبب وجود خط الماء قرب سطح الأرض هناك .

إن دور المستنقعات في نظام المياه الجوفية متنوع ، وفي المستنقعات ذات التغذية

(١) فقه اللغة ، ص ٤١٦.

(٢) معجم هندسة المياه .

الجوفية يكون منسوب الماء قريبًا من منسوب الماء الجوفي ، وإذا كانت الصخور الحاملة للماء صخورًا طينية – وهذا المستنقع يسمى : الوقيعة وفق ما ورد في الجدول – فإن ارتفاع مستوى الماء في المستنقع يسبب ارتفاع الماء الجوفي بعد تخلف محدود ... وإن المستنقعات توازن التصريف السنوي ، ولا تسمح بانخفاضه انخفاضًا حادًّا .

هناك ثلاثة أنواع من المستنقعات حسب ظروف التغذية :

– مستنقعات علوية تتغذى بشكل رئيس من مياه الأمطار .

– مستنقعات منخفضات سفلية ، إذ تكون تغذيتها من المياه الجوفية .

– مستنقعات انتقالية ، إذ تكون تغذيتها من المياه الجوفية والسطحية .

ويمكن أن نطلق على كل نوع منها اسمًا من الألفاظ الواردة في الجدول ؛ إذ إن إحداها تعني مستنقعًا في قمة جبل – الردهة – وفي ما يخص المستنقعات الانتقالية ، فإن كلمة « مفصل » يمكن أن تؤدي المعنى .

إن جزءًا من مياه الهطل تمكث فوق سطح الأرض في المنخفضات لتشكل مستنقعات ، ويتوقف مقدار هذا الجزء على نوعية الطبقات السطحية حيث يزداد إذا كانت هذه الطبقات صماء « الحجر – الحصى – الجبل – القلت – الوقب – الثغب » وغير المنفذة ، طين = الوقيعة . يسمى الماء الذي يحتجز في المنخفضات : Depression Storage

ومن المفهومات المائية الحديثة في مجال تربة الحوض المائي :

مجرى جاف [1] Sandriver

---

(١) معجم هندسة المياه .

وهو نهر لا يمتلئ مجراه إلا عقب سقوط أمطار غزيرة ، ويظل جافًا بخلاف ذلك ، ولكن توجد دائمًا مياه أسفل القاع ، ويمكن الاستفادة منها بحجزها بسدود سفلية .

ويمكن أن تؤدي كلمة « الحشرج » إذا كان مستنقع الماء في الرمل هذا المفهوم .

أما المصطلح سبخة[1] Clay pan ، فيشير إلى طبقة كثيفة سطحية مدكوكة من الطين تتصلب بشدة عند جفافها ، ويتعارض وجودها مع حركة الماء ، وخاصة في ري الأراضي وصرفها .

ليست كلمة سبخة هي الترجمة الحقيقية لـ Clay pan ، وإنما الوقيعة .

وقد أورد الثعالبي – أيضًا – أفعالًا تتعلق بالحفر في الترب المختلفة ، وذكرها في فصل (في ذكر الأحوال عند حفر الآبار)[2] .

أكدى	إذا حفر الرجل البئر فبلغ الكدية
أجبل	إذا انتهى إلى جبل
أسهب	إذا بلغ الرمل
أسبخ	إذا انتهى إلى سبخة
أثلج	إذا بلغ الطين

هذه الألفاظ يمكن أن تخدم عملية الحفر ووصوله إلى مستوى معين تحدد فيه نوعية التربة « صخرية – رملية – سبخة – طينية » ويشير التعبيران « إذا انتهى – إذا بلغ » إلى الوصول إلى منسوب ونوعية محددة من التربة يمكن أن تختصر الوصف المطول لعملية

(١) معجم هندسة المياه .

(٢) فقه اللغة ، ص ٤١٨ .

الحفر ونوعية التربة .

وقد أورد – أيضًا – للدلالة على الأحواض المائية مجموعة من الألفاظ في (فصل في الحياض)[١]

المقراة	الحوض يجتمع فيه الماء
الشربة	الحوض يحفر تحت النخلة ويملأ ماء لتشرب منه
النضج	الحوض يقرب من البئر حتى يكون الإفراغ فيه من الدلو
الجرموز	الحوض الصغير
الجابية	الحوض الكبير
الدعثور	الحوض الذي لم يتأنق في صنعته

أما « المقراة » ، فهي من الفعل « قر » ، ويدل على سكون واستقرار بعد حركة ، فالكلمة – باعتقادي – تدل على حوض يقع عند منسوب منخفض يتلقى الماء من عدة مسيلات تستقر فيه .

والجرموز – بالإضافة إلى كونه حوضًا صغيرًا – ذكر صاحب اللسان : « الجرموز حوض متخذ في قاع أو روضة ، مرتفع الأعضاد ، فيسيل منه الماء ، ثم يفرغ بعد ذلك »[٢] . ويبدو من خلال تعريفَي الثعالبي وابن منظور أن هذا الحوض عبارة عن بركة بدليل أنه ذكر أن لها أعضادًا ، أي سورًا يلتف حولها .

والجابية : الحوض الذي يجبى فيه الماء للإبل/ الحوض الضخم[٣] .

(١) فقه اللغةن ص ٤١٩ .

(٢) اللسان (جرمز) .

(٣) اللسان (جبا) .

والدعثور – يضيف صاحب اللسان – الحوض الذي لم يتأنق في صنعته ، ولم يوسع ، وقيل : المهدم[1] .

وأعتقد أن « المقراة » تقابل المفهوم المائي الحديث :

حوض احتجاز الفيضان[2] Flood retention basin

وهو منخفض خلف سد ؛ يقام خصيصًا من أجل استيعاب المياه في فترة الفيضان خاصة ، في حين يظل خاليًا بقية العام .

تصنيف المجاري المائية Streams classification

وردت هذه الألفاظ في (فصل في ترتيب الأنهار)[3]

الفلج	أصغر الأنهار
الجدول	أكبر منه قليلًا
السري	أكبر منه قليلًا
الجعفر	أكبر منه قليلًا
الربيع	أكبر منه قليلًا
الطبع	أكبر منه قليلًا
الخليج	أكبر منه قليلًا

يلاحظ أن التصنيفات السابقة وُضِعَت للسواقي والأنهار الصغيرة المشتقة من أنهار كبيرة ، وعلى الرغم من أن الثعالبي درَّج الأسماء في تصنيف أبعادي ، من

(١) لسان العرب (دعثر) .

(٢) معجم هندسة المياه .

(٣) فقه اللغة ، ص ٤١٧.

المقطع الأصغر إلى الأكبر ، فإن ثمة فروقًا نوعية بينها : فالفلج هو فرع من عدة قنوات جوفية يعمل وفق نظام مائي متكامل هو « الأفلاج » ، وهو الاسم الذي أطلق على هذا النظام في مناطق شبه الجزيرة العربية والعراق ، وهو نظام من القنوات يبغي الاستفادة من الأحواض المائية الجوفية الموجودة في المناطق الجبلية وسوقها إلى مناطق المنخفضات والسهول الزراعية ، وهي من أنجح النظم التي راعت البيئة الصحراوية وشمسها المحرقة بإبعاد المياه عن تأثيرها .

ويتميز الفلج بأنه يكون مطمورًا تحت الأرض ، ثم يمكن أن يظهر فوقها للاستفادة منه للسقي والري .

أما الجدول ، فهو النهر الصغير ... نهر الحوض . ونحوُ ذلك من الأنهار الصغار يقال لها : الجداول[1] فالجدول يمكن أن تطلق على الساقية الآخذة من حوض .

والسري : النهر الصغير ، كالجدول يجري إلى النخل[2] . فالواضح هنا أنه ساقية تسري باتجاه أشجار النخيل لتسقيها .

الجعفر : النهر الملآن ... النهر الصغير فوق الجدول .. وقيل : النهر الكبير الواسع[3] . فمن المرجح هنا أن الجعفر أكبر الأنهار الصغار « السواقي » مقطعًا وتدفقًا .

والطبع : سمي النهر طبعًا ؛ لأن الناس ابتدأوا حفره : وهي بمعنى المفعول ، كالقطف بمعنى المقطوف ، وأما الأنهار التي شقها الله تعالى كدجلة والفرات والنيل وما أشبهها ، فإنها لا تسمى طبوعًا ، إنما الطبوع الأنهار التي أحدثها بنو آدم واحتفروها لمرافقهم ، ويجمع على طبوع[4]، فالطبع صفة خاصة في النهر تشير إلى

(١) لسان العرب (جدل) .
(٢) لسان العرب (سرا) .
(٣) لسان العرب (جعفر) .
(٤) لسان العرب (طبع) .

أن هذا النهر حفر من قبل الإنسان .

والخليج من البحر : شرم منه ، والخليج ما انقطع من معظم الماء ؛ لأنه يجبذ منه ... وهو أيضًا نهر يقتطع من النهر الأعظم إلى موضع ينتفع به فيه ، والجمع خليج وخلجان[1] . ويبدو أن خليج النهر جزء مقتطع منه لا يعود يمتلك صفات النهر الأصلي .

الربيع : النهر الصغير ... النهر الذي يسقي الزرع ، وجمعها أربعاء[2] . فهذه ساقية مختصة بالزرع .

والملاحظ أن ابن منظور لم يشر إلى أمر يتعلق بالأبعاد « الأصغر والأكبر » ، وهذا - باعتقادي - يعود إلى أن هذه الألفاظ لم تجتمع لديه معًا فلم يفاضل بينها ، وإنما شرح كلًّا منها على حدة ، كما أنه من المحتمل أن تصنيف الثعالبي أمر تواضع الناس عليه في زمنه . ويمكن أن يؤخذ كل ذلك في الحسبان حسب المجال الذي يمكن أن تخدمه الكلمة في حقل المصطلحات .

لقد اقترح هورتون[3] تقسيم رتب المجاري المائية كمقياس كمية التفرع خلال الحوض ، وقد قسم الرتب إلى ما يلي :

أ - مجرى من الرتبة الأولى ، وهو عبارة عن رافد صغير لا يتفرع .

ب - مجرى من الرتبة الثانية ، وهو عبارة عن مجرى يتفرع إلى روافد من الدرجة الأولى .

جـ - مجرى من الرتبة الثالثة ، وهي تقابل مجاري الرتبة الأولى ، والجعافر تليها ، وهي تقابل مجاري الرتبة الثانية ، والأربعاء - جمع ربيع - تقابل مجاري الرتبة الثالثة .

---

(١) لسان العرب (خلج) . (٢) لسان العرب (ربع) .

(٣) هيدرولوجيا المياه السطحية ، ص٣٦٩- ٣٧٠.

تصنيف الآبار Wells classification

وردت هذه الألفاظ في فصل (في تفصيل أسماء الآبار وأوصافها)[1]

القليب	البئر العادية لا يعلم لها صاحب ولا حافر
الجب	البئر التي لم تطو
الركية	البئر التي فيها ماء قل أو كثر
الظنون	البئر التي لا يدرى أفيها ماء أم لا
العيلم	البئر الكثيرة الماء
القلزم	البئر الكثيرة الماء
الرس	البئر الكبيرة
الضهول	البئر التي يخرج ماؤها قليلًا قليلًا
المكول	القليلة الماء
الجد	الجيدة الموضع من الكلأ
المتوح	التي يستقى منها مدًّا باليدين على البكرة
النزوع	التي يسقى منها باليدين
الخسيف	المحفورة بالحجارة
المعروشة	التي بعضها بالحجارة وبعضها بالخشب
الجمجمة	المحفورة بالسبخة
المغواة	المحفورة للسباع

يُعد كتاب البئر أكثر استقصاء في هذا المجال .

(١) فقه اللغة ، ص ٤١٧.

معظم الألفاظ ورد ذكرها في كتاب البئر والمعاني متقاربة ، وقد زيد عليها « الجمجمة – المغواة – الجد – الجب » .

أما الجمجمة ، فقد جاء في اللسان : البئر تحفر في السبخة[1] وأعتقد أنها بئر تصرف إليها مياه السبخة بقصد تجفيفها ، فإذا عدنا إلى أصل الكلمة : جمت البئر ، إذا كثر ماؤها واجتمع[2] ، وفي جرس الكلمة « جمجمة » ما يدل على حدوث فعل تجمع الماء وانصرافه شيئًا بعد شيء ، وأستطيع استنتاج أنها بئر تحفر في مكان مناسب من السبخة ، فيسري الماء إليها ، ويصرف ويجتمع فيها .

ويمكن أن تقابل هذه الكلمة المفهوم المائي الحديث :

صرف رأسي : Vertical Drainage[3] صرف المياه في موقع بواسطة الآبار المعدة خصيصًا لتجميع ماء هذه الأرض المسامية ، وبذلك يظل مستوى الماء تحت السطحي في هذا الموقع منخفضًا .

أما المغواة ، فهي حفرة كالزُّبْيَة تحفر للأسد – وغيره من السباع ليصاد – ومن هذا قيل لكل مهلكة : مغواة[4] . فليس المقصود بها بئرًا هنا إلا من حيث الشكل . الجُد بالضم : شاطئ النهر والجدة[5] . وكأنما أطلقت على البئر لكون البئر يسقى الزرع وقريبًا منه .

---

(١) لسان العرب (جمم) .
(٢) لسان العرب (جمم) .
(٣) معجم هندسة المياه .
(٤) لسان العرب (غوى) .
(٥) لسان العرب (جدد) .

أنواع المسلات المائية :

أوردها الثعالبي في (فصل في ترتيب السيل)[1]

١ – للدلالة على تدفق المسيل :

١– آتي	إذا أتى السيل
٢– راغب	إذا جاء يملأ الوادي
٣– زاغب	إذا جاء يتدافع
٤– جحاف	إذا كان كثير الماء ، ذاهبًا بكل شيء
٥– جراف	إذا كان كثير الماء ، ذاهبًا بكل شيء
٦– غدير	إذا غادر السيل منه قطعة

٢ – للدلالة على تلوث المسيلات :

مزلعب	إذا جاء بالقمش الكثير
مجلعب	إذا جاء بالقمش الكثير

٣– أفعال تتعلق بالسيول :

جاء السيل درأ	إذا جاء من مكان لا يعلم به
غثا يغثو	إذا أتى بالزبد والقذر
جفأ يجفأ	إذا جاء بالجفاء

(١) فقه اللغة ، ص ٤٢٠.

ويمكن أن نلاحظ كيف أن جحافًا أو جرافًا تشكل مقابلات لـ « سيول : Torrents »[1] مياه تتدفق بسرعة عالية على المنحدرات ، وتلحق ضررًا بالغًا أينما حلت .

وقد لاحظت أن كل ألفاظ الجدول التي تصف السيل إنما تصف حركته وتدفقه ، ويمكن أن تصف حالات أكثر وأدق قد تعرض مستقبلًا في دراسة حركة المياه وتأثيرها .

كان ذلك بحثًا في جزء من المفهومات المائية التي أوردها الثعالبي ، ومنه يمكن استنتاج أنه لابد من فتح المؤلفات العربية الأم فتحًا حداثيًا ؛ لأن ذلك يبرز أمومتها المعجمية الأصيلة لأي معجم عربي مختص نريد وضعه الآن ، والأمر ليس مجرد إيقاظ ألفاظ قديمة من غيبوبتها الطويلة ، بل إنا نلاحظ عمق وتعقيد السوية العلمية التي تجسدت في ذخيرة الثعالبي ، وإن كنت قد طرقتُ بعدًا واحدًا في هذا البحث هو البعد المعجمي المائي وأهميته في تاريخ العلوم المائية العربية والعالمية ، ولعله حلقة متميزة في هذا التاريخ ميزتها اللغة العربية مثلما ميزها الثعالبي بعبقريته التصنيفية والتأليفية .

إنه نص حضاري ؛ لأن انتقاله عبر الزمن مستمر ومتطور ، ولأننا مازلنا بعد القرون الكثيرة نستطيع قراءته وإقامة علاقة عصرية معه ليست جمالية (لفظية) وحسب ، بل علمية وإجرائية أيضًا .

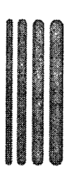
* * *

(١) معجم هندسة المياه .

المصادر والمراجع

١ - فقه اللغة وسر العربية . أبو منصور الثعالبي ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة - بدون تاريخ .
٢ - لسان العرب لابن منظور ، القاهرة ، دار المعارف ، (بدون تاريخ) .
٣ - معجم هندسة المياه . إنكليزي - فرنسي - عربي . عبد العزيز محمود . بيروت ١٩٩٢ .
٤ - هيدرولوجيا المياه الجوفية . خليفة درادكة ، عمان - دار البشير ، ١٩٨٨.
٥ - هيدرولوجية المياه السطحية (المصطلحات) . محمد سعيد السلاوى . ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١.
٦ - كتاب البئر ، لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، تحقيق وتقديم د . رمضان عبد التواب . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣.
٧ - الأعلام . خير الدين الزركلي ، ط ٣.
٨ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة . لطاش كبري زاده ، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكر ، وعبد الوهاب أبو النور . بيروت : دار الكتب الحديثة ، بدون تاريخ .
٩ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان . مصر ، المطبعة الميمنية ، ١٣١٠هـ .
١٠- شذرات الذهب في ذكر من ذهب ، لابن العماد الحنبلي . بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع .

* * *



نظرات في « مسائل منسيّة » من « الخاطريات » لابن جني

د . محمّد أحمد الدّالي

هذا الكتاب المترجم بـ « الخاطريات » أَثر نفيس من آثار الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني ، ومن ذخائر علم العربية الباقيات . وقفتُ قِدْمًا على مخطوطته الفردة الناقصة ، فنسختُ قسمًا منها ، وعلقتُ على مواضع منه .

ثم أخبرني أستاذي علامة العربية في بلاد الشام الشيخ أحمد راتب النفاخ ، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق – رحمه الله ، وجزاه الجزاء الأوفى ، ولقّاه نضرة وسرورًا – أن الأستاذ الفاضل علي ذو الفقار شاكر قد فرغ من العمل فيها ، أو كاد ، فتركت العمل فيها .

ثم طُبعت « الخاطريات » بتحقيقه في دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٨٨م . لكنها لم تشتمل على جميع المسائل التي اشتملت عليها مخطوطة الخاطريات اليتيمة . فقرأت بقية المسائل التي أخلّت بها المطبوعة ، وعلّقت على مواضع منها ، ونُشرتْ في مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٦٧، الجزء ٣، عام ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، باسم « بقية الخاطريات ، للإمام أبي الفتح عثمان بن جني – وهي ما لم ينشر في المطبوعة » . وقلت في بيان عملي فيها (ص٧ – ٨ منها) : « اقتصدت في التعليق اقتصادًا ، واقتصرت على ما لابد منه ؛ لأن في غير مسألة من مسائل بقية الخاطريات هذه وفي غيرها من المسائل التي تقدمتْها أو

تلتها = مواضع يحتاج النظر فيها وتحقيقها وتتبعها إلى وقت طويل وجهد عظيم ، وذلك ما يؤمل من الأستاذ الكريم [علي ذو الفقار شاكر] أن يصنعه في طبعة تالية ، وهو أهل له وذو مقدرة عليه إن شاء الله ...» .

ولما وقفتُ على مجلة « عالم الكتب » المجلد ١٤، العدد ٦، الجماديان ١٤١٤هـ / نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٣ = وجدت فيها (ص٦٥٥ - ص٦٧٩) هذه المسائل بتحقيق الدكتور عبد الفتاح السيد سليم ، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر باسم « الخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، مسائل منسية » .

وكان الدكتور عبد الفتاح قد قطع شوطًا في تحقيق الكتاب ، ثم وقف عن العمل فيه ؛ لأنه علم أن الكتاب قد طبع . ولما وقف عليه أعجب به إخراجًا ومضمونًا وتحقيقًا ، وأبدى على محقق الخاطريات الأستاذ علي ذو الفقار شاكر بعض الملاحظات « من مخالفته لترتيب أوراق النص أحيانًا أو عدم الدقة في ضبط الكلمات أحيانًا أخرى أو إساءة فهم لمراد ابن جني مرة ثالثة ، أو إهمال بعض النصوص والشواهد وتركها بلا تخريج أو فهرسة » [المجلة ، ص٦٥٥] من غير أن يستشهد الدكتور عبد الفتاح لهذه الملاحظات بشيء، لكنه قال : « وعسى أن أعود إلى ذلك كله مفصلًا في مقال تالٍ إن شاء الله » . ثم ذكر أن المحقق نسي كثيرًا من مسائل الكتاب ، قال : « وهي مسائل كثيرة (٨١) مسألة أو خاطرة من ابن جني ، وتقع في الأصل المخطوط في الصفحات من صفحة ١٠٤ إلى صفحة ١٤٠ تضمنتها اللوحات المصورة من اللوحة ٥٣ إلى اللوحة ٧٢» ثم قال : « أغلب الظن

أن هذه الصفحات قد سقطت من المحقق عفوًا عندما شُغل بترتيب صفحات المخطوطة ... وعلى كل حال أنا سعيد الحظ إذ لم أحرم من أن أشارك في إخراج تكملة لهذا الكتاب النادر من كتب ابن جني ، وهي تلك المسائل التي نسيها المحقق لكتاب الخاطريات » [المجلة ، ص٦٥٦] .

ثم ساق المسائل المنسيَّة « محققة » . والمسألة الأولى عنده [المجلة ، ص٦٥٦] هي في اللوحة ٥٧/ أ ، وهذا منه غريب عجيب !! فقد ذكر أن المسائل المنسية في اللوحات ٥٣ إلى ٧٢، فلمَ ترك اللوحات ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦ ، وبدأ باللوحة ٥٧ ؟! ولمَ أخر المسائل ٧٩، ٨٠، ٨١ وهي في اللوحة ٦١ عن سياقها فجعلها آخر المسائل ؟! وأين خاتمة المخطوطة ؟!! فإذا رأيتَ أنه كتب بقلمه في اللوحة ٥٣/ ب [المصورة في المجلة ، ص٦٧٩] عند قول الشاعر : جرى × ما صنعا : «أول المسائل المنسية من الخاطريات » = ازددتَ تعجبًا ، ولم تعرف لذلك تفسيرًا أو تأويلًا .

وترتيب المسائل عنده على سياقها الصحيح في « بقية الخاطريات » ، وعدتها ٩١ مسألة : ٣٠، ٣١، ١ - ٢٩، ٣٢ - ٣٩ [قسم من المسألة ٣٩ جعله برقم ٨١] ، ٧٩، ٨٠، ٤٠ - ٤٧ [المسألة ٥٠ عندي دخلت عنده في ٤٩] ، ٤٨ - ٥٤ [المسائل ٥٥ - ٦٣ داخلة عنده في المسألة ٥٤] ، ٦٤ - ٨٨ [المسألة ٨٩ دخلت عنده في ٨٨] ، ٩٠، ٩١، ٤٠، ٤١، قطعة من المسألة ٣٩.

قرأتُ عمل الدكتور المحقق حين وقفت عليه في المجلة ، فرأيته قد بذل جهده في قراءة هذه المسائل والتعليق على أشياء مما اشتملت عليه من مسائل العربية ، وتخريج ما

عرفه من شواهدها ، وتفسير ما فسره من ألفاظها والتعريف بمن عرفه من الرجال المذكورين فيها . ووقفت فيه على أشياء كثيرة أنكرتها ، فعارضته بعملي وبالأصل المخطوط ، وفرغت منه عصر يوم الأربعاء ١٨/٥/١٩٩٤ في الدوحة . ثم انصرفت عنه ، وانتظرت أن يتولى نقده بعض المشتغلين بتحقيق النصوص والمعنيين بنقدها .

ثم لما انتهى عملي بجامعة قطر وعدت إلى عملي بجامعة دمشق عام ١٩٩٧م ، ولم يتصدَّ أحد في ما أعلم لنقد عمل الدكتور في « مسائل منسية » = رأيت أن أتولى ذلك على حذف واختصار .

اجتمع لي خلال معارضة عمل الدكتور بعملي وبالأصل المخطوط أمثلة كثيرة جدًّا على وجوه من الخلل التي اعترت عمله : السقط والتحريف والتصحيف والزيادة والتغيير ، بلغت ١٧٥ موضع .

وفي المحقق الدكتور جرأة على تغيير ما في المخطوط في مواضع كثيرة منه من غير أن يذكر ما كان في الأصل وأنه هو الذي غيَّره . ولو كان ما غيره كله صوابًا لم يجز ذلك له ، فكيف إذا كان ما في الأصل في أكثر المواضع صوابًا وما غيَّره المحقق خطأ ؟! .

ولم أُعْنَ في ما أنا ذاكره من أمثلة إلا بخروج الدكتور المحقق عن أصل المسائل وتغييره له من غير أن ينبه على ما فعل ، وتحريفه له في بعض المواضع ، وذكر بعض ما أسقطه المحقق من نص المسائل ، وهي أمثلة لا تبلغ ربع ما استخرجته بمقابلة المسائل المنسية بأصلها المخطوط .

فهذه أمثلة تدل على ما وراءها ، أذكر موضعها في نص المسائل المنسية المنشور

في المجلة في عمودين ، فأذكر الصفحة والعمود والسطر منه .

١ - ص٦٥٦ ع١ س٣٣ - ٣٤ : « من الشط له بعينه ولما قال (العاشقين) على لفظ الغيبة ، فهم منه أنه هو أيضًا مشطوط المزار ...» .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل ، وهو : « من الشط له نفسِه ، وإنما قال (العاشقين) على لفظ الغيبة فيهم حبيبته على أنه هو أيضًا ...» . وقوله « نفسِه » توكيد للهاء في « له » ، وهو جارٍ على الأصل في بابه ، ولو قال : من الشط له هو نفسِه ، « لكان أبلغ في التوكيد وإن لم يأتِ به فعنه مندوحة ومنه بد » ، كما قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/ ٤٤ .

وأما ما في الأصل - وهو « وإنما ... فيهم حبيبته على أنه » - فهو كلام مضطرب ، فغيَّره المحقق وأثبته « ... ولما قال ... فهم منه أنه » ، ولم يذكر ما كان في الأصل ، وهو غير قريب من عبارة الأصل ، على أنه صحيح المعنى . وأخشى أن يكون قد سقط من الأصل ما يستقيم به الكلام .

٢ - ص٦٥٦ ع٢ س٢٧ - ٢٨ : « أما ما قدمناه ، ففي هذا من الاحتجاج له فائدة . وأما ...» .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل ، وهو « أما ما قدمناه ، فقد أخذ من الاحتجاج له مأخذه . وأما ...» .

٣ - ص٦٥٧ ع١ س٢٠ - ٢١ : « لأن انكفاف أيدي أعدائهم عنهم ليس أدعى في الاعتداد عليهم من انكفاف أيديهم عن أعدائهم فاعرفه » .

كذا وقع ، والظاهر أنه لم يحسن قراءة ما في الأصل فغيَّره بما أثبته ، ولا معنى له ،

والذي في الأصل : لأن انكفافَ أيدي أعدائهم عنهم أمسُّ وأَغْنَى في الاعتداد به عليهم .

٤ - ص٦٥٧ ع١ س٣٣ - ٣٤ : « ومنه سلّ يَسُلّ وسال يسيل لأنهما جميعًا معانٍ للسُّلَال » .

كذا قرأه ، ثم فسر السلال بقوله في الحاشية (٨) : داء يهزل ويضني ويقتل !! كذا قال ، وما لسال يسيل والداء؟! والذي في الأصل ، وهو الصواب : لأنهما جميعًا مفارَقةٌ وانسلالٌ .

٥ - ص٦٥٧ ع٢ س١٠ - ١٢ : « وشاع الشيء يشيع إذا تفرق وقالوا غمّه ...» .

في الكلام سقط ، وتمامه كما في الأصل : « إذا تفرق ، وقالوا حزَّه [يحزُّه] : إذا قطعه ، وحازه يحوزه : إذا اقتطعه من غيره ، وقالوا غمّه » . وزدت ما بين حاصرتين ؛ ليكون الكلام على سياق ما قبله ، انظر بقية الخاطريات ، ص ٢٧ .

٦ - ص٦٥٨ ع١ س ٦ : « وجاءت الريح تخطو إثر ما صنعا » .

هذا تغيير لما في الأصل وهو : تَعْفُو .

٧ - ص٦٥٨ ع١ س٢١ - ٢٣ « إذا انقطع الإمار تناولته ... الإمار : القُلامة ...» .

كذا وقع ، وصوابه كما في الأصل : إذا انقطع الأمار ... الأَمار : العَلامة .

٨ - ص٦٥٨ ع١ س٢٩ - ٣٢ : « (ع) هذا كقوله : لها حافر مثل قعب الوليد وأنشد : تركنا بالنواصف من حسين ...» .

فيه سقط وزيادة ، والذي في الأصل :

وأنشد – هذا كقوله :

لها حافر مثل قعب الوليـ ـد ....

تركنا بالنواصف من حسين ....

٩ – ص٦٥٨ ع٢ س٦ – ٧:

« تظل به العشار محرمـات ويمنع أهلُها المعزىٰ الرُّبابُ

يصف موضعًا قد سمنت عشاره حتى انطبقت سمنًا ، فيسدون أنفها حتى تمنع من الأكل » .

كذا وقع ، والذي في الأصل :

تظل [به] العشار مخزَّمـات وتتبع أهلَها المعزىٰ الربـابُ

يصف ... حتى انفتقت سِمَنًا فيسدون [كذا] آنُفها ...» . وعلقت عليه في بقية الخاطريات ، ص١٤ الحاشية (١١) ، وأثبته « فيشدّون » . ولعل الصواب ما أثبت ، أي يشدون آنُفها بالخزامة ، وهي حلقة من شعر تجعل في وترة أنف البعير يشد بها الزمام . وقوله : « به » سقط من الأصل .

١٠ – ص٦٥٩ ع١ س١١ – ١٢: « محمد بن عمرو بن علي الشيباني » .

الذي في الأصل : محمد بن عمر بن أبي عمر الشيباني . وصوابه : محمد بن عمرو بن أبي عمرو الشيباني . انظر بعض الروايات عنه في مجالس ثعلب ٤٦٩، ٤٧٩، ٤٨٥، ومقدمة محقق الجيم ، لأبي عمرو الشيباني .

١١ - ص٦٥٩ ع١ س٢٠ - ٢١ « ومثل قوله : قد طرقت ناقتهم بإنسانِ » .

كذا أثبته على أنه نثر ، وقوله : « طرقت » ضبطه في الحاشية (٥٢) طَرَقَتْ ، وصوابه :

* قَدْ طَرَّقَتْ نَاقتُهـمْ بِإِنْسَانْ *

وهو بيت لسالم بن دارة الغطفاني من أبيات له في اللسان (ح د ب) ، وانظر تخريجها في بقية الخاطريات ، ص ١٧. والتطريق : أن يخرج بعض الولد ويعسر انفصاله .

١٢ - ص٦٥٩ ع١ س٣١ « فقال سيبويه في تحقير عثولّ : عُثَيِّل وعُثَيْوِل » .

كذا وقع ، وهو مغيَّر ، والذي في الأصل وهو الصواب : عُثَيِّل وعُثَيِّيل » ، وهو ما في كتاب سيبويه ٢/١١٢ (بولاق) و٤/٤٣٠ (هارون) الذي أحال عليه المحقق في الحاشية (٥٧) .

١٣ - ص٦٥٩ ع١ س ٣٣: « فكذلك تقول عثاول وعثاويل » .

خالف المحقق هنا ما جرى عليه من تغيير ما في الأصل من غير ذكره ما فيه ، فذكر في الحاشية (٥٨) أن في الأصل عثاول وعثيل ، وقال : ولا وجه له . كذا قال هنا ، لكنه أثبته على الصواب « عُثَيِّل » ، ولم يغيره في ما يأتي ص٦٥٩ ع٢ س ٢. وهما مثالان لتكسير عثولّ وتحقيره .

١٤ - ص٦٥٩ ع١ آخر سطر : « إن شئت كويئل ، وإن شئت كويئيل » .

هذا تغيير لما في الأصل ، وهو : وإن شئت كُوَيْلِل . وهما وجهان من أربعة وجوه أجازها سيبويه في تحقير كَوَأْلَل ، انظر الكتاب ٢/ ١١٥.

١٥ - ص٦٥٩ ع٢ س ١٤: «فيقول فيه عُثَيِّلٌ وعثائل لا غير».

كذا وقع، وهو تغيير لما في الأصل، وهو: وعثالٌ لا غير.

١٦ - ص٦٥٩ ع٢ س٢٥ - ٢٦: «فعثولّ كقرشبّ الإدغام في كل واحد منهما أشبه منه بجردحل».

كذا وقع، والذي في الأصل وهو الصواب: فعثولّ بقرشبّ للإدغام ... إلخ.

١٧ - ص٦٦٠ ع٢ س١٣ - ١٤: «فقال: يا ليلة ... كالمستثقل لي ...».

كذا وقع، والذي في الأصل وهو الصواب: فقال لي ليلةً ... كالمُسْتَقِلّ لي ...

١٨ - ص٦٦٠ ع٢ س ٢٧: «ونحو من الذكر والذكرى اليسر واليسرى».

كذا وقع، والذي في الأصل: ونحو من الذكر والذكرى الشِّيز والشِّيزى.

والشيز خشب أسود تتخذ منه القصاع. وفي شرح حماسة أبي تمام للأعلم ٨٨٥: ويقال: الشيزى والشيز، كما يقال الذكرى والذكر والبؤسى والبؤس.

١٩ - ص٦٦٠ ع٢ س ٣١: «ويقوتها بيديك كل منقّذ».

كذا أثبته المحقق وعلق عليه بقوله في الحاشية (٧٠): كذا بالأصل. قلت: بل الذي في الأصل:

* ونَقَرْتَها بيديكَ كُلَّ مُنَقَّرِ *

وهو عجز بيت استشهد به ابن جني في مواضع من المحتسب ١/ ٨١، ١٩٤، ٣٠١ و٢/ ٦، ٢١، وصدره:

* أنتَ الفداءُ لِقبلةٍ هدَّمتَها *

٢٠ - ص٦٦١ ع١ س٦ : « ونحوه - إن عكسته - قوله ...» .

كذا وقع ، والذي في الأصل : ونحوه - وإن كان عكسه - قولُه ...» .

٢١ - ص٦٦١ ع٢ س ٢٠ : « رُبَيْدان ورُيْهَتان » .

كذا وقع ، وصوابه كما في الأصل : رَيْبُدان ورَيْهُقان ، على وزن فَيْعُلان بفتح الفاء وإسكان الياء وضم العين ، والريبدان : نبت ، انظر سفر السعادة للسخاوي ٢٨٤ والتعليق ثمة ، والريهقان : الزعفران : انظر الخصائص ٣/ ١٩٤، واللسان (ر هـ ق) .

٢٢ - ص٦٦٢ ع١ س٦ - ٨ « لما ضمنه معنى الصفة من الشرط - جاز أيضًا ... من الصفة الزائدة [في] المعنى على مجرد المبتدأ » .

فيه سقط وتمامه كما في الأصل : ... من الشرط في الصفة - جاز ... وزاد المحقق لفظ « في » والكلام مستغنٍ عنه .

٢٣ - ص٦٦٢ ع١ س١١ - ١٢ : « لم ينكر أن تتبع المبتدأ بما أفيد من صفته ولا تتبع الخبر بما أفيد من صفته » .

كذا وقع ، والذي في الأصل : لم ينكر أن يقنع المبتدأ ... ولا يقنع الخبر . ولعل صواب ما في الأصل يُنْقَع في الموضعين ، انظر ما يأتي .

٢٤ - ص٦٦٢ ع١ س ١٩ : « فإن أجبت الشرط » .

هذا تصحيف صوابه : أجيب . يشهد له قول ابن جني في أول المسألة : إذا دخل على حرف الشرط واو الحال لم يُجَبْ ، بذلك ورد كلامهم ...

٢٥ - ص٦٦٢ ع١ س ٢٢: « فالواو الآن للعطف لا للحال ، ولو كانت لها ...» .

كذا وقع ، ولا معنى له ، وقد قدم المؤلف مثالين فيهما واو ، فالصواب : فالواوان للعطف لا للحال . وكان في الأصل « قالوا إلا أن » ، وكتب الناسخ تحت إلا « و » كأنه أراد قراءة العبارة كما أثبت .

٢٦ - ص٦٦٢ ع١ س٢٨ - ٢٩ : « فلما كان كذلك لم يحسن الشرط إذا وقع في موضع الحال لأنه لو أُجيب ...» .

كذا وقع ، وصوابه كما في الأصل : فلما كان كذلك لم يجيبوا الشرط إذا ...

٢٧ - ص٦٦٣ ع١ س٩ - ١١:

« عشية ما ود ابن غراء أنه لها من سوانا إذ دعا أبوانِ

فقوله (أنه) ...» .

كذا وقع ، والذي في الأصل : ابن غراء أمه ... فقوله « أُمُّه » . وعلى هذه الرواية كلام ابن جني في وقوع الجملة تفسيرًا لما قبلها ، قال : « فقوله أمه إلى آخر البيت تفسير للود » اهـ . وعلى الرواية الأخرى « أنه » تكون أن وما بعدها مصدرًا مؤولًا في موضع نصب مفعول به لـ « ودّ » ، ولا يكون في الكلام جملة . وروى أبو علي في الحلبيات ٢٤٨ « أنه » ، وعنده أن قوله « لها أبوان » تفسير للودّ . والبيت للفرزدق ، وروايته في ديوانه ٨٧٢، والنقائض ٣٦٣، ٣٦٥: ... أنه له من ...

٢٨ - ص٦٦٤ ع١ س١٥ - ١٦:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبًا من رحلها المتحملِ

هذا تغيير لما في الأصل ، وهو « فيا عجبًا لرحلها » . وقد روي البيت - وهو لامرىء القيس - بالروايتين ، انظر ديوانه ص ١١، ٣٦٨.

٢٩ - ص٦٦٤ ع٢ س ١٥ : « قد جاوز الثمانين فقال : نعم هو حسبي » .

كذا وقع ، وهو تغيير لما في الأصل وتحريف ، وهو : قد ساند الثمانين فقال : نعم ، هو صبي . وقوله : ساند أي قارب ، ولم أجده بهذا المعنى والذي في التكملة واللسان والقاموس والتاج سَنَدَ ، يقال سند للخمسين أو في الخمسين ، أي قاربها . ورأى صاحب التاج أن الصواب سند الخمسين . وقول أبي علي في الرماني « هو صبي » يغض فيه من علم الرماني ويضع من قدره .

٣٠ - ص٦٦٥ ع١ س ١ : « بصف شوناز أربعين يومًا لا أترك ...» .

كذا وقع ، والذي في الأصل : بصفّ شونيز أربعين يومًا لا أتحرك .

٣١ - ص٦٦٥ ع١ س٥ - ٦ : « لم أودع كتابي في الحجة شيئًا من اطلاع أبي العباس ...» .

كذا وقع ، والذي في الأصل : من انتزاع أبي العباس .

٣٢ - ص٦٦٥ ع١ س ١٩ : « عندي عنه ... ولا أوثر أن أروي عنه حرفًا » . وما جعل موضعه نقطًا قال عنه في ما علقه في الحاشية (١١٣) إنه كلمة مطموسة في المصورة .

كذا وقع وفيه تغيير ولا طمس في المصورة ، والذي في الأصل وهو غاية في الوضوح : عندي عنه قِمَطْرٌ سماعًا ولا أَجْسر أن أروي عنه حرفًا .

٣٣ - ص٦٦٥ ع١ س٢٠ - ٢١ : « وما هو عندهم بروايته إلا ثقة » .

كذا وقع ! والذي في الأصل : وما هو عندهم بحمد الله إلا ثقة .

٣٤ – ص٦٦٦ع١ س١ – ٤ : « ﴿يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المطففين: ٣٤-٣٦] فمن جعل قوله : ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ معمول المعنى لـ (ينظرون) أي يتأملون ...» . قال المحقق في الحاشية (١٢٠) : « في الأصل : متكئين على الأرائك ، وهو خطأ ، والكلام على الآيات [٣٤ – ٣٦] من سورة المطففين ...» . وقال المؤلف في ص٦٦٦ س٦ – ٧: « لأن قوله : (ينظرون) حال من الضمير في (يضحكون) » ، فقال المحقق في الحاشية (١٢١) : « في الأصل : متكئين ، وهو خطأ » .

قلتُ : التلاوة في سورة المطففين كذلك ، لكن كلام ابن جني رحمه الله في هذه المسألة مبني على هذا الالتباس في صدر الآية ، ويجب أن يثبت صدر الآية كما جاء في الأصل (متكئين فيها على الأرائك) على أنه خطأ في التلاوة ؛ لأن الكلام مبني على هذا الخطأ فيها . ويثبت في الموضع الثاني (متكئين) كما وقع في الأصل . وقوله « فمن جعل ... متأملون » الذي في الأصل وهو الصواب : في من جعل ... يتأملون .

٣٥ – ص٦٦٦ ع١ س٧ – ٩ « وإنما كان هذا من الوقف المتداخل ؛ لأن قوله ... فقد يجب على هذا ألا يكون ...» .

كذا وقع ، والذي في الأصل : ... المتداخل أَنَّ قوله .... على هذا أن يكون .

٣٦ – ص٦٦٦ ع٢ س ٤ : طاوِ المصير كسيف الصيقل العزه .

كذا وقع ، والذي في الأصل : « الصيقل الفَرِدِ » . وهذا عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ، صنعة ابن السكيت ، ص٧، وصنعة الأعلم ، ص١٧،

وصدره :

* مِنْ وَحْشِ وَجْرَةَ مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ *

ورسم في الديوان « طاوي المصير » بالياء .

٣٧ - ص٦٦٧ ع١ س١٧ - ٢٢ : « أفلا ترى التاء ... وللعرب في مقاطع الأجزاء ومسافة ما يحذف من استيفاء الحرف ويقوى ذلك ويضعف بحسب عادة المنشد من إدراجه وتمثيله لا شيء ما إذا حدا لو ترنم ... يكون أَمَنُ وأوضحُ » .

كذا وقع وصواب ما فيه كما في الأصل : أَنَّ التاءَ ... الأجزاء وقفات ما يحذف عن استيفاء ... إدراجه أو تمثُّلِه لا سيما إذا ما حدا أو ترنم ... يكون أَبْيَنَ وأَوضحَ .

٣٨ - ص٦٦٧ ع٢ س٣ - ٤ : « ما جاء من استعمال المعتل العين مصححًا ، كما في ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ » .

كذا وقع مغيَّرًا محرفًا ، وصوابه كما في الأصل : ما جاء من استفعلَ المعتل العين مصححها ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ .

٣٩ - ص٦٧٠ ع١ س٣٣ - ٣٤ : « ألا ترى أن الواو والياء في النوى والحيا إنما صحت لأنهما أجريتا مجرى الواو والياء في جون وبيت » .

الذي في الأصل وهو في غاية الوضوح والسلامة : « ألا ترى أن الواو والياء في النوى والحيا لما صحا جريا مجرى الواو والياء في حوض وبيت » .

٤٠ - ص٦٧١ س٣٠ - ٣٢ : « ألا ترى أنه يصير أجمع للمراد المقصود هنا [ولقوله] ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ﴾ » .

في الكلام سقط مستدرك بهامش الأصل ، وهو : ... هنا ألا ترى أن بعده ﴿وَيُعَذِّبَ ...﴾ ، ولا ضرورة لما زاده المحقق .

٤١ - ص٦٧٢ ع١ س١٥ - ١٩ : « ولا بد من تقدم (عاذر) أخرى لاختلاف معنى الصفتين في عاذر ولائم وقائم وحصيد ، إلا أنه أعاد الضمير على الإفراد فقال منها ، حملًا على المعنى ألا ترى أن النفس إذا تفرقت فريقين ، فإنما هي الفريقان . وإذا كان كذلك ، صح ما قلناه من رده لفظ ... » .

وصواب ما فيه كما في الأصل : لا بدَّ من تقدير (منها) أخرى ... الصفتين يعني عاذر ... أعاد الضمير بلفظ الإفراد فقال : منها عاذرٌ ، حملًا ... فريقين فإنها هي ...

٤٢ - ص٦٧٢ ع١ س٢١ - ٢٤ : « وقول الفرزدق :

* نكن مثل من يا ذئب يصطحبانِ *

فإن (من يصطحبان) في مثل اللذين يصطحبان ، فاعرفه » .

كذا وقع ، والذي في الأصل ، وهو في غاية الوضوح :

« وقول الفرزدق :

* نكن مثل من يا ذئب يصطحبان *

أي مثل رفيقين يصطحبان أو مثل اللذين يصطحبان ، وهو كثير فاعرفه » . وبعد هذا في الأصل : « تم المجموع بحمد الله وعونه من كلام الإمام عثمان بن جني منقولًا من خطه ، وذلك بحلب المحروسة بالقرب من عمود الأسر بتاريخ شهر الله الأصم رجب سنة سبع وخمسين وستمائة على يد أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه

وغفرانه عفا الله عنه محمد بن عبد الرحيم حامدًا لله تعالى ومصليًا ومسلّمًا » .

٤٣ - ص٦٧٢ ع٢ س٢٠ - ٢٣: « وتحيزه ولا يخص جهة دون جهة كالقلب لا يهتدي لوجهة ولا يخضع لحالة مختصة ، وكذلك غلق الرهن ؛ لأنه يهتدي له ، ولا ينص على حال مختصة ...» .

وموضع النقط قال عنه المحقق في الحاشية (١٧٠) : « مقدار أربعة أسطر مطموسة في المصورة » .

وصوابه كما في الأصل: وتحيزه لا يخص... لوجهة ولا ينصع لحال مختصة... ولا ينص على حال محصلة .

وتمام الكلام في المصورة التي عندي وهو في غاية الوضوح : « على حال محصلة منه . فلصفاء العين ونصاعتها ما خصَّت بالشيء يعلق بالشيء مختصًّا بجهة مميزة ، ولغلظ الغين وانغمامها ما خصت بما تصحبه الحبسة والحيرة ولا توضع اليد منه على ناحية مخلصة . فتفطن لهذا ونحوه وسرّ حكمة هذه اللغة الشريفة ، وتأتَّ له ، ولا تجفُ عليه . ألا ترى أنهم قالوا لمن لا يتجه لأمره عياياء طباقاء ، فطباقاء مما نحن فيه ، وقال الله سبحانه : ﴿... أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ...﴾ . وكلام العرب أغمض وألطف ، وإنما نتلامح وحيًا ونشاهد لطفًا ».

هذا آخر ما رأيت ذكره من أمثلة لوجوه التغيير والتحريف والسقط التي شاعت في تحقيق الدكتور عبد الفتاح للمسائل المنسية .

والمرجوُّ ألا يخالف من يحقق النصوص ما اجتمع عليه أهل التحقيق من وجوب المحافظة على النص وصحة أدائه . فإن انتهى إلينا من كتاب نسخةٌ يتيمة أو نسخٌ غير

عالية ، وأدّانا الاجتهاد في مواضع منه إلى أن ما فيه خطأ على صاحب النص ، أثبتنا الصواب في المتن ، وذكرنا في التعليق ما كان في المخطوطة أو المخطوطات . فقد يكون ما أثبتناه في المتن صوابًا يسلَّم بصحته ، وقد يكون خطأ ، ويرى غيرنا أن الصواب ما تركناه وذكرناه في الهامش ، أو يرى أن الصواب شيء آخر .

وفوق كل ذي علم عليمٌ ، والخير أردت ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

* * *

إصلاح ما وقع في بقيّة الخاطريات

رأيت من تمام الفائدة أن أذكر ههنا أشياء فرطت مني في « بقية الخاطريات » . منها ما كنت قد أصلحته خلال قراءتي فيها ومعارضتها بأصلها ، ومنها ما أصلحته خلال معارضتها بعمل الدكتور عبد الفتاح في « مسائل منسية » ، فما أفدته من قراءته للأصل جعلت عقبه الحرف [ف] . وذكرت فيها بعض الفوائد في التعليق على مواضع في البقية .

١ - بقية الخاطريات ، ص١٥ س٣ « ما تأكل لها » صوابه : ما تأكل تجد لها .

٢ - ص١٦ س٩ « إبريقًا من الماء » صوابه : نُزَفًا من الماء [ف] . ويعلق عليه كما يأتي : في الأصل : ابر ما ، والصواب ما أثبت .

٣ - ص١٨ س٦ « عثيّيل وتارة عثيّل » صوابه : عُثَيِّل وتارة عُثَيْلٌ [ف] .

٤ - ص١٩ س٧ « تخبلص حروف » صوابه : كتخلّص [ف] ، ويحذف التعليق عليه .

٥ - ص٢١ س٣ من الأسفل « وما مثله » صوابه : وما [كان] مثلَه ، بزيادة كان . ويعلق عليه : زيادة يقتضيها السياق .

٦ - ص٢٢ س١ « الجنان » صوابه : الجنابيّ .

٧ - ص٢٢ س٨ « قال أبو الوليد الحارثي » . يعلق عليه بما يأتي : البيت هو الثاني عشر من كلمة الحارثي التي أوردها المرزوقي في أماليه ثلاثة وعشرين بيتًا ، ص٢٣٢ - ٢٣٤.

٨ – ص٢٣ الحاشية ٥٣ يزاد فيها ما يأتي : ثم وقفت عليه بتمامه في الحجة لأبي علي ٢٩١/٢ و٧٧/٤، وتمامه :

فقتلًا بتقتيلٍ وضربًا بضربكمْ   جزاء العطاس لا ينام من اثأرْ

وعزي في تهذيب اللغة ١٤٥/١١ إلى مهلهل ، ورواية صدره فيه :

* فقتلى بقتلانا وجزّ بجزّنا *

٩ – ص٢٤ س٢ – ٣ من الأسفل : « وإنما قال العاشقين على لفظ الغيبة فيهم حبيبته على أنه هو أيضًا مشطوط المزار ...» .

يعلق عليه بما يأتي : كذا وقع ، وهو كلام مضطرب أخشى أن يكون قد سقط منه ما يستقيم به وجه الكلام .

وأثبته [ف] : « ولما قال العاشقين فهم منه أنه هو أيضًا ...» من غير أن ينبه على عبارة الأصل . وعلى أن ما غيّره صحيح المعنى ، فهو غير قريب من صورة عبارة الأصل .

١٠ – ص٢٤ الحاشية (٥٩) يستبدل بها ما يأتي : نفسِه توكيد للهاء في « له » ، وهو على الأصل في هذا الباب ، ويجوز أن يقال : له هو نفسِه ، فيكون أبلغ في التوكيد ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤٤ .

١١ – ص٢٥ س٥ « المعدول » صوابه : العدول .

١٢ – ص٢٥ س ٨ « ليس لما ذكرت بخلو » صوابه : ليس كما ذكرت لخلوّ [ف] .

١٣ - ص٢٥ س٩ « ما حده » صوابه : مأخذه .

١٤ - ص٢٥ س٦ من الأسفل « أيضًا كانت » صوابه : أيضًا لو كانت [ف] .

١٥ - ص٢٥ آخر السطر « أكان » صوابه : كان . ويعلق عليه : في الأصل « أكان » والصواب حذف همزة الاستفهام ، ولم ينبه [ف] على ما كان في الأصل .

١٦ - ص٢٦ س١٥ « والضَّيْح » صوابه : والضِّيح [ف] ، وانظر الأمثال لأبي عبيد ١٨٨.

١٧ - ص٢٨ س٢ « اجلواذًا » صوابه : اجليواذًا .

١٨ - ص٣٣ س٧: « يقنع المبتدأ ... ولا يقنع الخبر » . كذا وقع ، ولعل وجهه : « يُنْفَع المبتدأ ... ولا يُنْفَع الخبر » . ولعل قول أبي علي ، ص٣٢ س٤ من الأسفل : « لأن الخبر ... غير مفيد ولا ينفعه مجيء الصفة المفيدة ...» يؤيد ذلك .

١٩ - ص٣٣ س٣ من الأسفل « كانت للحال لم » صوابه : كانت لها لم .

٢٠ - ص٣٧ س٧ « بهذا اللفظ » صوابه : بذا اللفظ .

٢١ - ص ٣٨ س٩ « وقالوا » صوابه : قالوا . وهذا اللفظ هو أول اللوح ٦١/ ٢. وعلى أن الناسخ كتب التعقيبة في أسفل اللوح السابق ٦١/ ١، فالظاهر أن ههنا خرمًا ، فلا صلة لما يأتي بعد « قالوا » بما قبله من المسألة ٣٩، فيجعل هذا الكلام مسألة مستقلة برقم ٤٠، ويذكر في التعليق عليها أن صدرها ذهب في ما أصابه الخرم من ألواح الأصل . وتغير أرقام المسائل بعدها .

٢٢ - ص٣٨ س١٤ « لا يهتدى لوجهه ولا يُنصع » صوابه : لا يهتدي لوجهةٍ

ولا يَنْصَع [ف . وفيه : ولا يخضع وهو تغيير] .

٢٣ - ص٣٩ س٤ « عامل » صوابه : عاقل .

٢٤ - ص٤ س١ - ٣: « كان يقال : أربع لا يشبعن من أربع : عين من نظر ، وأنثى من ذكر ، وسمع من خبر ، وأرض من مطر » .

القول بنحوه في التمثيل والمحاضرة ٤٧٢، وفيه « وأذن من خبر » ، وكذا في تحفة العروس ٣٥٤. وهو في محاضرات الأدباء ٢/ ١١٧، وبهجة المجالس ٢/ ١٣٥. وضعيف الجامع الصغير ٢٥٣/١ . أفدت الإحالة على هذه المصادر الثلاثة من محقق تحفة العروس .

روي في الحديث : « أرض من مطر ، وأنثى من ذكر ، وعين من نظر ، وعالم من علم » في شرح المقامات للشريشي ٥/ ١٣٥ ، وانظر المقاصد الحسنة ٩٨ برقم ٨٦، وكشف الخفاء ١٠٧/١ برقم ٣٠٩، والجامع الصغير برقم ٩٢٢، ورمز له بالضعف .

٢٥ - ص٤٥ س١ « فإنه كان فيه أحدًا ولا أحد إليه أحدًا » يعلق عليه : كذا وقع ، وصف بأحد في الإيجاب ، والذي في اللسان أن لفظ « أحد » لا يستعمل إلا في النفي .

٢٦ - ص٤٧ س٣ « محصيه » صوابه : أحصيه .

٢٧ - ص٥٠ الحاشية (١٥١) يزاد فيها : وقد وقع على رواية المتن في أبيات منسوبة إلى علي كرم الله وجهه (ديوانه ، ص٦٦) ، وصدره :

* « قد قيل في أمثالهم » *

عن [ف] .

٢٨ – ص٥٢ س٢ « فذلك نفسه ما أردناه » صوابه : فذلك تفسير ما أردناه [ف] .

٢٩ – ص٥٨ س١ « حملتك » الذي في الأصل « جملتك » ، كذا وقع . س٢ « إحضارًا » صوابه : إخفارًا .

٣٠ – ص٥٩ س١٢ « عدَّى كلَّ » صوابه : عُدِّي كلٌّ .

س١٤ « يتعدى » صوابه : يُعَدَّى .

٣١ – ص٦١ س٣ – ٤ من الأسفل « لولا نراك تجيز » صوابه : أَوَلا نراك لا تجيز [ف] ، ويغير التعليق عليه في الحاشية (٢٠٥) كما يأتي : في الأصل : لولا نراك ، وهو الخطأ .

٣٢ – ص٦٤ س ٨ – ٩ صواب ما فيهما : اجتمع من يقول : هيْ وهو لغة ، ومن حرَّك فقال : هيَ وهوَ لا سيما وصاحب اللغة قد يراعي لغة غيره [ف] .

ويغير التعليق (٢١٨) كما يأتي : في الأصل : واجمع من يقول : هي وهو لغة من حرك يقال : هي وهو لا سيما ، ولعل الصواب ما أثبت .

٣٣ – ص٦٩ س٧ من الأسفل « ومنعدمًا » صوابه : ومتقدمًا [ف] .

٣٤ – ص٧٠ س٤ « يشهد بصحة قول أبي الحسن في إجازته : زيد كيف (٢٣٩) ...» . علقت عليه بقولي في الحاشية (٢٣٩) كذا وقع ، تحذف هذه العبارة ، ويثبت موضعها التعليق الآتي :

قال ابن جني في ما علقه عن شيخه أبي علي من مسائل سأله عنها بمدينة السلام ، في ما نقله عنه أبو حيان في تذكرة النحاة ٣٨٧ - ٣٨٨ : « قال : حكى أبو عثمان عن أبي الحسن : زيد كيف ، فتجريه مجرى قولك : زيد قام ، البتة . قلت له : أفـ « كيف » ههنا الآن جملة ؟ قال : نعم . قلت : فالضمير إذن الذي في الظرف مرفوع بنفس الظرف على حد ارتفاعه بالفعل ؛ لأنه قابله بـ « قام » . فقال : هو كذلك . قال : وحسن ذلك عندي ؛ لأن « كيف » قد أجريت مجرى الفعل في استقلالها بما فيها في كثير من المواضيع ...» إلى آخر كلامه .

و « كيف » عند سيبويه ظرف بمعنى على أي حال ، انظر الكتاب ١/ ٢٧٨ و٢/ ٣٥، ٤٤، ٣١٢، وهي كذلك عند المبرد في المقتضب ٣/ ١٧٨ و٤/ ٣٣٣، وانظر همع الهوامع ٣/ ٢١٥.

٣٤ - ص٧٢ س٦ « من رد لفظ » صوابه : من ردِّه لفظَ .

* * *

وبعدُ ، فإن ما انتهى إلينا في مخطوطة الخاطريات - وهو المطبوعة وبقيتها - قد أصابه خرم في غير موضع منه ، انظر الخاطريات ٣٣، ٥٩، ٦٠، ٨١، ١٣٠، وبقية الخاطريات ، ص٣٨ (انظر ما قلناه قبل قليل برقم ٢١) . وقد يكون قطعة من الكتاب ، انظر مقدمة محقق الخاطريات ، ص ١١، ١٣.

ووقفت على نصوص منقولة عن الخاطريات ليست في المطبوعة ولا في بقيتها :

١ - ففي الأشباه والنظائر ١/ ١٠٧ قول لابن جني ذكره في الخاطريات ، وليس في المطبوعة ولا في بقيتها . قال ابن جني : وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف أنهما جزما

الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تقم أقم ، وأيضًا فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغى الحرف ، وذلك نحو : زيدٌ ظننت قائم .

٢ - وقول الحطيئة :

ندمت على لسان كان مني فليت بأنه في جوف عِكْمِ

قال فيه القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ٧٥١: « ويروى أيضًا : فليت بيانه ، حكاه يعقوب ، وذكره أبو الفتح في الخاطريات » اهـ . وليس في المطبوعة ولا في بقيتها . والبيت في ديوان الحطيئة ، ص ٣٤٧، وروايته فيه : فليت بيانه .

٣ - وقول ذي الرمة :

إذا الصيف أجلى عن تَشاءٍ من النوى أَملنا اجتماع الحي في صيف قابلِ

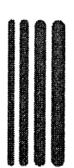
قال فيه البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد ٢/ ٢٦٠: « وأورده أبو حنيفة الدينوري في كتابه في الأنواء وابن جني في الخاطريات » اهـ . وقال أبو اليمن الكندي في حاشية له في أصل أمالي ابن الشجري ٢/٣٧١ (بتحقيق الأخ الدكتور المحقق محمود الطناحي رحمه الله رحمة واسعة) عقب إنشاده بيت ذي الرمة المذكور : « ذكر هذا البيت أبو حنيفة الدينوري في كتابه في الأنواء... وكره ابن جني في كتابه الخاطريات ، وهو في ديوان ذي الرمة مشهور ...» اهـ . انظر ديوان ذي الرمة ١٣٣٨. وليس في مطبوعة الخاطريات ولا في بقيتها .

ثم وجدت في دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية٢/١٧٤ برقم ٩٥٥١ ما يأتي « المسائل الخاطريات ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، الجزء الثاني ، تحقيق ودراسة/ سعيد محمد القرني - ماجستير - جامعة أم القرى ... -

١٤١٧هـ » . ما هذا الجزء الثاني من المسائل الخاطريات ؟ والذي انتهى إلينا منها في ما أعلم قطعة واحدة ؛ أيكون المراد به ما خرَّجه ابن جني من شعر تأبط شرًّا الذي حققه الأستاذ الفاضل علي ذو الفقار شاكر ، وجعله في كتابه « ديوان تأبط شرًّا وأخباره » ، وهو مطبوع بدار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ؟ هذا مبلغ علمي به .

تم ما أردته من الكلام في الخاطريات ، والحمد لله رب العالمين .

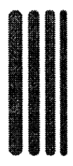
* * *



قواعد النشر

* تنشر المجلة المواد المتعلقة بالتعريف بالمخطوطات العربية، والنصوص المحققة، والدراسات المباشرة حولها، والمتابعات النقدية الموضوعية لها.
* ألاَّ تكون المادة منشورة في كتاب أو مجلة، أو غيرها من صور النشر.
* أن تكون أصيلة فكرةً وموضوعاً، وتناولاً وعرضاً، تضيف جديداً إلى مجال المعرفة التى تنتمي إليها.
* تستهل المادة بمقدمة في سطور تبين قيمتها العلمية وهدفها. وتقسم إلى فقرات، يلتزم فيها بعلامات الترقيم التزاماً دقيقاً، وتضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار والأمثال المأثورة والنصوص المنقولة ضبطاً كاملاً، وكذلك ما يشكل من الكلمات.
* يلتزم في تحرير الهوامش التركيز الدقيق، حتى لا يكون هناك فضول كلام، وترقم هوامش كل صفحة على حدة، ويراعى توحيد منهج الصياغة.
* تُذَيَّلُ المادة بخاتمة تبين النتائج، وفهارس عند الحاجة.
* في ثَبَتِ المصادر والمراجع يكتب اسم المصدر أو المرجع أولا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم اسم البلد التى نشر فيها، فَدَارُ النشر، وأخيراً تاريخ الصدور.
* ألَّا تزيد المادة على ٣٥ صفحة كبيرة (١٠ آلاف كلمة) وتدخل في ذلك الهوامش والملاحق والفهارس والمصادر والمراجع والرسوم والأشكال وصور المخطوطات.

* أن تكون مكتوبة بخط واضح ، أو مرقونة على الآلة الكاتبة ، على أن تكون الكتابة أو الرَّقْنُ على وجه واحد من الورقة . وترسل النسخة الأصلية إلى المجلة .
* يرفق المحقق أو الباحث كتاباً مفاده أن مادته غير منشورة في كتاب أو مجلة أخرى ، وأنه لم يرسلها للنشر في مكان آخر .
* تراعي المجلة في أولوية النشر عدة اعتبارات ، هي : تاريخ التسلم وصلاحية المادة للنشر دون إجراء تعديلات ، وتنوع مادة العدد ، وأسماء الباحثين – ما أمكن .
* يبلغ أصحاب المواد الواردة خلال شهر من تاريخ تسلمها ، ويفادون بالقرار النهائي بالنشر أو عدمه ، خلال فترة أقصاها ستة أشهر .
* تعرض المواد على مُحَكَّم أو أكثر على نحو سِرِّيّ ، وللمجلة أن تأخذ بالتقرير الوارد إليها ، أو تعرض المادة مرة أخرى على محكم آخر ، أو تتبنى قراراً بالنشر إذا رأت خلاف ما رآه المحكم ، وليس عليها أن تبدي أسباب عدم النشر .
* إذا رأت المجلة أو المحكَّم إجراء تعديلات أساسية ، أو تحتاج إلى جهد ووقت ، على المادة ، فإنها تقوم بإرسالها إلى صاحبها ، وتنتظر وصولها ، فإن تأخرت تأجل نشرها .
* تمنح المجلة مكافأةً ماديةً بعد النشر .



ثمن النسخة :

* داخل مصر : عشرة جنيهات .

* خارج مصر : خمسة دولارات أميركية

(شاملة نفقات البريد)

المراسلات : ص . ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج. م. ع.
الهواتف : ٧٦١٦٤٠/٣/٥ .
الفاكس : ٧٦١٦٤٠١ .
المقر : ٢١ ش المدينة المنورة (نهاية محيي الدين أبو العز - المهندسين) .

رقم الإيداع
٢٠٠١/١٣٠٩٨

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة. ت ٤٨٢٧٨٥١١



ALESCO

JOURNAL
OF THE
INSTITUTE OF ARABIC
MANUSCRIPTS

Vol. 45 Part 1 , May 2001

The Institute of Arabic Manuscripts
Cairo - Egypt

JOURNAL
OF THE
INSTITUTE OF ARABIC
MANUSCRIPTS

ALECSO

JOURNAL OF THE INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

Vol. 45 Part 1 , May 2001

The Institute of Arabic Manuscripts
Cairo - Egypt